مصر
بين الفوضى والانقسام
شهادة تاريخية على حكم «مرسي» والإخوان

ممدوح دسوقي

تقديم الدكتور

أحمد جمال الدين موسى

وزير التربية والتعليم الأسبق

مكتبة جزيرة الورد

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : **مصر بين الفوضى والانقسام**

المـــــــؤلف : ممدوح دسوقي

رقــم الإيداع : ٢٠١٨/٨١٤٢

الترقيم الدولي: ٢-٠٤٠-٨٣٤-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٨

Yokobooks_s@yahoo.com

إهداء إلى

جميع الإخوة والأصدقاء الأساتذة الزملاء العاملين في جريدة الوفد.

الزملاء والزميلات السادة الصحفيين والمصورين.

والسادة الزملاء الفنيين والإداريين والمحاسبين والقانونيين.

والإخوة الزملاء العاملين وأفراد الأمن والسائقين.

إليهم جميعاً كل الحب والتقدير.

ممدوح دسوقي

■■ تقديم

طلب مني الكاتب الصحفي المتميز الأستاذ ممدوح دسوقي كتابة تقديم لكتابه: «مصر بين الفوضى والانقسام»، الذي يصدره ضمن سلسلة كتب متميزة تتضمن العديد من الحوارات التي أجراها مع مثقفين وشخصيات عامة مصرية خلال العقدين السابقين.

وفي هذا الكتاب نجد مجموعة لقاءات مع مفكرين وأكاديميين وسياسيين وعسكريين، جرت خلال السنة التي تولي رئاسة جمهورية مصر فيها الدكتور محمد مرسي، وبالفعل اتسمت بالكثير من مظاهر الفوضى والانقسام، مما قاد في النهاية ملايين المصريين للخروج، مرة ثانية، طلبا للتغيير، في يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وقد يكون، وفقا للمنهج العلمي الصارم، من المبكر تقييم أحداث تاريخية معاصرة، لازلنا نعايش انعكاساتها، ولا تزال تثير تباينا في الرؤى والمشاعر والمواقف، إلا أن مشكلة الإخوان في الحكم قد لخصها المرحوم الدكتور رفعت السعيد في إجابته على أول سؤال في الحوار معه، الذي نشر بعد أيام من جلوس الدكتور مرسي على مقعد الرئاسة، عندما قال: أن على هذا الرئيس «أن يدرك أن الفارق بين الفائز وغير الفائز هو ١.٧%، وهي نسبة ضئيلة جداً، وتعني أن قرابة نصف المواطنين لم يقولوا نعم للرئيس المتوج، ومن ثم عليه أن يضع هذا الأمر في الحسبان، وكما قال أنه سيكون رئيس كل المصريين، وعليه من ثم أن يعمل على كسب رضا الدائرة الأوسع من هؤلاء الذين يتمثلون في الأدنى عشر مليونا وثلاثمائة ألف صوت (التي ذهبت لمنافسه)».. وقد دعاه الدكتور السعيد لتشكيل كتلة واسعة تجمع كل القوى المصرية الوطنية، هدفها حماية الدولة المدنية، وضمان حقوق المواطنة الكاملة لكل فئات الشعب.

غير أن الأحداث اللاحقة قد سجلت فشل الدكتور مرسي في هذا الاختبار، فلم يعمل على كسب رضا نصف الشعب الذي لم ينتخبه، بل إنه فقد تدريجيا فئات وجماعات غير قليلة ممن كانوا قد صوتوا لصالحه. وأسباب هذا الفشل عديدة، لكن ربما يكون أبرزها، عدم الكفاءة في إدارة شئون البلاد، وافتقاد رؤية عصرية علمية شاملة للإصلاح المؤسسي بجوانبه المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فضلا عن الانجراف للخضوع لرغبات جماعات أكثر راديكالية في توجهاتها المناوئة لمفهوم ومتطلبات الدولة المدنية.

وقد عجل بانهيار سلطة الإخوان، الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسي في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢. فكما ورد، ضمن هذا الكتاب، في أكثر من حوار مع أساتذة قانون بارزين (أ.د. يحيى الجمل، أ.د. محمد نور فرحات، أ.د. محمود كبيش، أ.د. جابر نصار)، بأنه كان هناك إجماع على

أن هذا الإعلان الدستوري «منعدم من الناحية القانونية»، لأنه ليس من سلطة رئيس الجمهورية أن ينفرد بإصدار الإعلانات الدستورية، فذلك الأمر يتجاوز اختصاصه، ولا يستساغ عقلاً أو قانوناً للرئيس أن ينقلب على المرجعية الدستورية التي انتخب على أساسها.. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الإعلان قد حصن أعمال رئيس الجمهورية وبأثر رجعي منذ توليه السلطة، ضد رقابة القضاء، مما يصنع منه «دكتاتوراً مستبداً»، على نحو لا تعرفه الأمم المتحضرة. ومن الناحية السياسية، بذر صدور هذا الإعلان الشك لدى القوى السياسية المدنية في نوايا الرئيس وجماعته، مما قادها لتشكيل جبهة الإنقاذ، ودخول البلاد في صخب وصراع سياسي متفاقم.

وقد تواتر أيضا في هذه الحوارات، أن تلك الفترة قد شهدت تغيراً في الخطاب الإخواني بعد توليهم السلطة.. فقد لاحظ الأستاذ ثروت الخرباوي هذا حيث قال: «توجد روح للاستعلاء ونظرة دونية للآخرين، على اعتبار أن الإخوان يملكون الحقيقة والصواب، وأن القوى الأخرى على باطل»، مما زاد من الفجوة بينهم وبين بقية القوى الوطنية.. وهذا ما ذكره أيضا المرحوم الأستاذ الدكتور يحيى الجمل: «ما حدث لهم بعد توليهم السلطة حالة من الاستكبار والاستئثار وأقصوا الناس جميعا»، ولهذا «نرى اتجاهات الرأي العام المصري تنحسر عن جماعة الإخوان المسلمين، بعد أن كان يوجد تعاطف معهم، فأصبح الخوف منهم والتشكيك في نواياهم هي السمة الغالبة لدى المصريين».. وهو ما يعكسه أيضا كلام الأستاذ مختار نوح، القيادي الإخواني السابق، الذي لاحظ أنه «بعد الثورة أصاب الجماعة ما يسمى بتسابق المتسلقين ونفاق المداحين وغرور المتحدثين، وكل صفة من هذه الصفات كانت كافية لتغيير صورة الإخوان المسلمين».

ولتفسير ذلك السلوك وانعكاساته السلبية في تشكيل موقف جديد للرأي العام من الجماعة، يقول الأستاذ الخرباوي، أن المشكلة تكمن في أن الجماعة «تدار ويتم تربية أعضائها على مفاهيم عسكرية، منها السمع والطاعة والثقة في القيادة، على حين أن المنظمات المدنية تقوم على لغة الحوار وتبادل الأفكار وتنوعها».. وقد لخص الشيخ محمود عاشور إشكالية الحكم باسم الإسلام في تأكيده: «لا يوجد ما يسمى الحكم الإسلامي أو الحكم غير الإسلامي..

فالحكم الإسلامي كان في وجود الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، لأنهم هم الذين أقاموا الإسلام ودولته..». أما تجربة الإسلام السياسي في الحكم، «فما يحدث يختلف تماما عن الإسلام، فهذه دولة، ربما بعض الناس يدعون الإسلام فيها أو ينتسبون إليه، ورفعوا شعارات إسلامية كبيرة، إنما التصرفات جميعها بعيدة عن الإسلام، وليست من الإسلام في شئ، وتصرفاتهم تؤكد أنهم طلاب دنيا ومناصب وجاه وسلطان».

ولعل أهمية هذه الآراء تكمن في أنها قيلت ونشرت في أثناء السنة التي حكم فيها الإخوان، وليس بعد انهيار سلطتهم، بل إن الشيخ محمود عاشور، على سبيل المثال، كانت لديه البصيرة والجرأة ليتنبأ، في الحوار الذي نشره الأستاذ ممدوح دسوقي في جريدة الوفد في ١٩ فبراير ٢٠١٣،

بأننا « عانينا كثيرا بسبب عناد النظام السابق، ولابد أن نعمل ونسعى جميعا لمصلحة الوطن ونتفق عليها، أما إذا كانت مصلحة جماعة أو هيئة أو فرقة أو حزب، فملعون هذا الحزب أو تلك الهيئة أو الجماعة، بل مصلحة مصر الأهم وشعبها، وعلى الجميع أن يتعاون في سبيل ذلك، وإذا كان الله ولا هم وحكمهم، فسيعزلهم، كما عزل من قبلهم، وعليهم إدراك ذلك، وإلا سنغرق جميعا ونهلك!».

وإدارة شئون دولة بحجم وعراقة مصر، ليست أمرا هينا، يمكن أن يتولاه الهواه، أو فصيل واحد، مهما كانت شعبيته، أو حماس وتصميم أنصاره.. لقد مر بلدنا منذ نشأة الدولة الحديثة ،على يد محمد علي، بالعديد من التجارب ونماذج الحكم والسلطة التي أسفرت عن أوضاع لا يرضى عنها بالتأكيد كل مخلص، لأنها لا تتيح لبلدنا مكانته اللائقة دوليا، وعزة ورخاء مواطنيه داخليا.

لذلك أرى شخصيا، وهو ما كتبته باضطراد منذ عام ٢٠٠٦، أنه لا مفر من إصلاح مؤسسي شامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا، في إطار رؤية موحدة، تلخصها على أفضل صورة شعارات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (حرية، ديمقراطية، كرامة إنسانية، عدالة اجتماعية).. ولابد من تضافر جهد كل المخلصين من أبناء مصر لتحقيق ذلك على أرض الواقع، في إطار دولة مدنية تحترم كافة حقوق المواطنين، بدون تمييز من أي نوع كان، وتدعم مبادراتهم الخلاقة نحو التقدم والعدالة والرخاء.. وهذا ما أكد عليه ضيوف ممدوح دسوقي في هذا الكتاب.

الأستاذ الدكتور

أحمد جمال الدين موسى

وزير التربية والتعليم الأسبق

■■ المقدمة

عندما شرعت في كتابة هذه المقدمة، تراجعت بي الذاكرة إلى ما قبل وصول جماعة الإخوان إلى سدة الحكم في مصر، وإرسال مندوبها «محمد مرسى» إلى قصر الاتحادية.

وكيف كانت نظرة الكثير من المصريين إلى أعضاء الجماعة العاديين، وليس الذين يقودونها في شبه تنظيم عسكري يقوم على الشدة الصرامة، والسمع والطاعة العمياء باسم الإله، لكن بإرادة مرشدهم، وبفرض هالة من القداسة على القيادات والقرارات التي تهبط من ناموس الجماعة الأعلى، لتنفيذها دون النظر إليها أو التفكر فيها.. وتفرغ القيادات لتسهيل التسهيلات وعقد الاتفاقات، وإبرام الصفقات مع نظام «مبارك» لتمرير التوريث، مقابل ترك قيادات الجماعة تتاجر في كل شيء، وتتغول وتتوحش وتتصدر المشهد الاقتصادي والسياسي المعارض على المسرح السياسي الهزلي آنذاك.

وكان التعاطف الشعبي حينها وصل إلى أقصى مداه مع أعضاء الجماعة، على اعتبار أنها جماعة دينية لا تكذب ولا تخدع ولا تسرق أو تنهب ولا تقتل، ولا تباع أو تشترى من الخارج ضد أوطانها، بل تم اضطهادها على مدار «٨٠» عامًا كما كانوا يسوقون ويروجون، وأنهم لم يقوموا بعملية إرهابية واحدة منذ أربعينيات القرن الماضي.. المهم تناسى الشعب اغتيالات «محمود فهمي النقراشي» باشا رئيس وزراء مصر، والمستشار «أحمد الخازندار» واللواء «سليم زكي»، وتفجيرات السينمات، وتفجير حارة اليهود، والسيارة الجيب، ومحاولة اغتيال «جمال عبد الناصر» في ميدان المنشية، ومحاولة قلب نظام الحكم ١٩٦٥، واغتيال الشيخ «الذهبي» وزير الأوقاف في سبعينات القرن الماضي، واغتيال الرئيس «السادات» بعد أن صفح عنهم وتسامح معهم وأخرجهم من السجون، وكل هذا التناسي كان عندًا وكرهًا ورفضًا لنظام «مبارك» الذي أراد أن يحول الشعب إلى مجرد متاع يورث إلى نجله.

وبالطبع أعضاء الجماعة لم يضيعوا الفرصة، فالشعب نسى إجرامهم وإرهابهم السابق، فارتدوا الأقنعة الزائفة المتلونة المتعددة، كل قناع في وقته وحينه، وتعاملوا مع الشعب بلين الجانب وخفض جناح الذل من المودة والرحمة والألفة والبشاشة، وقدموا بعض الخدمات والواجبات المتعارف عليها في العادات والتقاليد المصرية، فأصبحوا من أقرب الناس إلى قلوب الكثيرين من أبناء الشعب المصري بسبب هذه الأقنعة.

وفجأة وصل الإخوان إلى السلطة، وحدث لهم حالة من الاستكبار والاستئثار وأقصوا الناس جميعاً، وأصبحوا يمارسون سلطات فاشية دينية، وهي ألعن من الفاشية البوليسية، فسقطت الأقنعة وظهرت الوجوه على حقيقتها، وطفحت القلوب مكنونها، ولاكت الألسن ما تخفيه صدورهم، وحدث تحول غريب ومريب لأعضاء الجماعة، بعد ما تناسوا كل ما فات

وهدموا كل جميل، وأساءوا إلى كل إنسان قريب أو زميل أو جار، بالتعصب الأعمى لرأي الجماعة وعدم الاعتراف بالآخر وبحقه في رفض فساد الفكر، وقسوة القلب وفحش القول، وعنف الفعل، ونظرة الحقد والغل والكره إلى كل من لا يؤمن بأفكارهم، ورفض أفعالهم التي فتحت أبواب الفتنة وأهوالها، وأدخلت مصر في صراع التطرف والإرهاب الذي استحل دماء المصريين.. محاولين تحقيق أهدافهم وفرض رؤيتهم على الشعب بالجدال غير المُرضي، وبالمقاطعة والصوت العالي الحنجوري، وبالتشنج والتكشير والتهديد والوعيد وممارسة الإرهاب.. وتناسوا الحلم والمودة والرأفة والبشاشة والهدوء الذي لبسوا أقنعتها طوال سنوات مضت، وكأنهم يعيشون معنا بدون ذاكرة أو مشاعر.. فأشعلوا غضبًا مكتومًا في الصدور ودماء تغلي في العروق ما كشف حقيقتهم بأنهم جماعة إقصائية إرهابية.

وحينها أصبحت مصر وكأنها تعيش في القرن الرابع الهجري بسبب الفتاوى الشاذة والمخيفة، مثل إمكانية زواج القاصرات، أو مضاجعة الزوجة المتوفاة، وإرضاع الكبير.. وإهدار دم المتظاهرين.. وكل هذه الفتاوى خرجت علينا من شيوخ السلفية والإخوان، بعد أن تناسوا شعارهم «الإسلام هو الحل» والذي تم استخدامه للمتاجرة بالدين ودغدغة لمشاعر البسطاء والعامة، ولكن عندما حققوا هدفهم اختفت اليافطة بالشعار، ولم نر لا شرعية ولا شريعة، فتأكد الجميع إنها أكبر جماعة متاجرة بالدين..

وظهرت حالة تفكك غير مسبوقة في مؤسسات الدولة، واستقطاب حاد بين القوى السياسية، وانقسام مؤسف في النسيج المصري، وفوضى ضربت الشارع المصري، وانهيار تام في الاقتصاد والخدمات.. بعد أن تبخر المشروع الذي جاء به «محمد مرسي» رئيساً للجمهورية، وواجه الشعب المصري الأزمات والاتهامات والتخوين والتشكيك والتكفير، وتردي غير مسبوق في أحواله المعيشية والاجتماعية والأخلاقية والدينية.

المهم أنه مع أول تهديد للإخوان بإحراق مصر، إذا لم يفوز مرشحها في الانتخابات الرئاسية، بدأ الخوف والقلق يتسرب لدى جموع المصريين، بالتوجس من هذه الجماعة وبدءوا في استرجاع تاريخها الدموي كالإرهاب والاغتيال والترويع.

وبعد أن فاز «محمد مرسي» بالانتخابات الرئاسية بفارق ضئيل، بدأت في إجراء هذه الحوارات، وتم نشرها في جريدة «الوفد» دون أن أعرف أو أتنبأ بأفول نجم الإخوان وإزاحتهم من السلطة، باندلاع ثورة ٣٠ يونيه، لكنه كان تسجيلاً للواقع الذي يعيشه المصريين، ومع أول يوم رسمي لـ«محمد مرسي» في السلطة تم نشر حوار الدكتور «رفعت السعيد» وتوالت الحوارات، وبناء عليه تم الاعتداء الغاشم على مقر جريدة «الوفد» من جحافل جماعة الإخوان، ليس بسبب نشر هذه الحوارات فقط، بل انتقاما لموقف الجريدة، مما كانت تنشره من إبداعات لجميع الزملاء في الجريدة، في سيمفونية صحفية وطنية رائعة انحازت تماما للدولة المدنية وللوطن مصر، تحت قيادة المايسترو الأستاذ «مجدي سرحان» رئيس التحرير الأسبق، والمقاتل العنيد والفدائي الشرس الأستاذ «وجدي زين الدين» رئيس

التحرير الحالي ورئيس التحرير التنفيذي حينها، والذي دك حصون الإخوان من خلال ما كان يكتبه في الجريدة.

وعندما راجعت الحوارات التي أجريتها في زمن الإخوان، وجدت أنها تتدرج في سخونتها وشراستها وقوتها في مواجهة سياسات الإخوان، وتخبطها في إدارة دولة بحجم مصر، لأن الإخوان أداروا الدولة تماماً كإدارتهم للجماعة، أي كأنها تنظيم سري باطني، وتركوا أشياعهم وأذنابهم يروعون الناس بالتهديدات، وبدعاوي التكفير، وبترويع الإعلاميين بحصارهم لمدينة الإنتاج الإعلامي، وبتهديدهم للقضاة بحصارهم للمحكمة الدستورية العليا.

فتأكد لي أن مصر في عصر الإخوان أصبحت بين الفوضى والانقسام، وبناء عليه، اخترت اسم هذا الكتاب، لأن جماعة الإخوان كجماعة وكمجتمع حالة شاذة، فتنظيم الجماعة والمجتمع الإخوانى يرتبطان بصلات قوية أساسها مصلحة الجماعة على حساب الوطن.

ومنذ نشأة جماعة الإخوان وإعلانها مشروعها المزعوم «الخلافة الإسلامية» واستخدامها الدين للاستيلاء على فكر ومشاعر المصريين، ومتاجرتها في كل شيء بدءاً من الدين ودماء المصريين، وأعراضهم ومقدساتهم وعاداتهم وتقاليدهم خلف ستار الدين، لجماعة حاقدة ناقمة لا تعترف بمصر أرضاً ولا شعباً ولا تاريخاً أو حضارة، متحججة في ذلك بأن الوطنية هي الهوية الدينية ولا شيء آخر مستندين إلى ما قاله «سيد قطب»: بأن الوطن ما هو إلا حفنة من تراب عفن. أو كما قال مرشدهم الأول «حسن البنا»: إن وطنيتنا حدودها العقيدة ووطنيتهم (أي غير المنتمين إلى جماعة الإخوان) حدودها الحدود الجغرافية، والتخوم والأراضي، إلى أن قال «مهدي عاكف»: «طز في مصر والذي في مصر»، وإنه يوافق على أن يحكمه مسلم ماليزي ولا يوافق أن يحكمه مسيحي مصري، ثم المقولة الأكثر غرابة لـ«محمد بديع» مرشد الإخوان الذي قال إن منصب المرشد العام لجماعة الإخوان أكبر وأهم من منصب رئيس الجمهورية.

ولهذا رفضها الشعب المصري، بعد أن عاني من الفوضى والانقسام، فخرج ضدها في أكبر مظاهرة في تاريخ العالم، وأعلن رفضه لها وأخرجها من المشهد المصري سياسياً واجتماعياً وفكرياً، مؤكداً عدم عودته إلى قفص الاستعمار الديني مرة أخرى، بعد تأكده أنها جماعة تقسم الأدوار فيما بينها.. هذا يرهب ويرعب بالاغتيال والحرق والتدمير وزرع القنابل، وذاك يهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور، وغيرهم يقدم الغطاء السياسي لهذا وذاك، وبعضهم يتلطف ويتودد ويزين اللسان بمعسول الكلام، ولكن ثبت أنهم جميعاً يتسترون خلف ستار الدين ويعتنقون فكراً تكفيرياً إرهابياً إقصائيا ضد الإنسانية وثوابت الدولة المصرية، وأثبتت

مواقفهم عبر التاريخ والأحداث، عندما تواتيهم الفرصة ينقضوا على الدولة ينفذوا الجرائم ذاتها، وكأنها نسخة كربونية من قتل وحرق واغتيال وتفجيرات، هذا ما فعلته وتفعله دائماً جماعة الإخوان في صدامها مع الدولة، وبالطبع هذه الجرائم لا تصدر إلا من عقل مريض لجماعة محترفة الكذب والضلال والتسربل برداء الدين، وادعت أن ثورة ٢٥ يناير ثورتهم ومن صُنعهم بعدما قال مرشدهم إنها هبة غير قانونية ولن يشاركوا فيها!!.

هذا وبالله التوفيق ،،

ممدوح دسوقي

■■ الدكتور رفعت السعيد

المفكر اليساري الكبير ورئيس حزب التجمع

بو

ل تراجع الخوف على مدنية الدولة بعد فوز الدكتور محمد مرسى برئاسة الجمهورية؟

* الخوف لم يتراجع ربما تزايد لكننا لا نلقي العبء على أحد، بل نلقيه على أنفسنا، والدكتور «مرسي» فاز في الانتخابات الرئاسية، وله كامل الحق في أن نحترم هذا الفوز ونتعامل معه كرئيس لمصر، وعليه أن يدرك منذ اللحظة الأولى أن الفارق بين الفائز وغير الفائز هو ١.٧٪ وهذه نسبة ضئيلة جداً، وتعني أن قرابة نصف المواطنين لم يقولوا نعم للرئيس المتوج ومن ثم عليه أن يضع هذا الأمر في الحسبان، كما قال إنه سيكون رئيس لكل المصريين، وعليه أن يعمل على كسب رضا الدائرة الأوسع من هؤلاء المتمثلين في الإثنتي عشر مليون وثلاثمائة ألف صوت وهذه هي الحقيقة الأولى، ثم عليه أن يخلع ثياب المرشح وأن يلبس ثياب الرئيس، لأن المرشح من الممكن أن يبالغ أو يغازل أو يطالب ويعارض لكن الرئيس شيء آخر وبعيداً عن كل هذه الممارسات.

**** بمعنى؟**

* بمعنى أن المهمة أمام الرئيس «مرسي» صعبة وعلى الجميع أن يساعده في حل طلاسمها عن طريق تقديم الحلول والإرشاد إلى الطريق الصائب، وأيضاً بتشكيل كتلة واسعة قوية تستهدف تجميع كل القوى المصرية الوطنية والديمقراطية والليبرالية واليسارية، وعلى الرئيس أن يوحد كل هذه القوى في جبهة تحمي الدولة المدنية وتفرض إرادة المواطنين في حمايتها، خاصة حقوق المواطنة الكاملة الرجال كالنساء والمسلمين كالمسيحيين، والأغنياء كالفقراء وهكذا.

**** يوجد تخوف من عدم احترام المحكمة الدستورية العليا خاصة أن حكم المحكمة وصف بالقرار ورفض حل البرلمان؟**

* هذه كانت تصرفات المرشح، ولكن بعدما أصبح الدكتور محمد مرسى رئيساً لمصر عليه أن يلتزم بالدستور والقانون واحترام أحكام القضاء، خاصة حكم المحكمة الدستورية العليا ويتذكر أنه ما من رئيس في العالم خالف حكم المحكمة الدستورية العليا. ونتذكر أن مبارك على طغيانه وجبروته وفساده وإفساده إلا أنه أحنى رأسه احتراماً مرتين خلال ٣ سنوات ٨٧: ١٩٩٠ إذ حكمت المحكمة الدستورية العليا بحل برلمان «مبارك» وبرلمان حزبه ونفذ على الفور حكم الدستورية العليا.

**** لكن يوجد معتصمون يرفضون حل البرلمان وحزب الحرية والعدالة الذي حشدهم بمباركة الرئيس الذي كان مرشحاً حينها؟**

* نعم وهذه القضايا تنتمي إلى مبدأ تصرفات المرشح أي مرشح في الدنيا يكون لديه رغبات وقدرات ونزعات ومحاولات للضغط على الطرف الآخر للتفوق عليه ولاكتساب جماهير للتصويت له وعلى هذا علينا أن نطوي صفحة الترشح، ونبدأ صفحة الرئيس، وعليه أيضاً أن يبدأ هو هذه الصفحة باحترام الدستور وأحكام القضاء وألا يخضع لمن هو عبأهم وألا يكون كمن حضر العفريت ولم يستطع أن يصرفه، لكن هذا سهل على الرئيس مرسى لأن معظم الموجودين في الميدان من جماعة الإخوان وهم يحتشدون على أساس مبدأ السمع والطاعة فإن انصرف الإخوان سيصبح الميدان في الإمكان التصرف تجاهه.

**** لكن يوجد أزمة الثلاث لاءات التي تمسك بها المجلس العسكري لا للتدخل في شئون الدستورية العليا، ولا للرجوع عن حل البرلمان ولا للعودة عن المكمل الدستوري ورئيس الجمهورية يرفضها؟**

* حالياً مصر أمامها طريق بإمكانها أن تسلكه هو طريق التفاهم والالتزام بأحكام الدستورية والدستور والقانون، ومحاولة إيجاد سبيل غير متصادم لإدارة شئون البلاد، ثم نقوم بإجراء انتخابات البرلمان، والدكتور محمد مرسى أصبح الرئيس فلن يقول: زوروا ضدي أو لم يزوروا وعلينا أن نعتمد أن العقل أساس العمل ونسعى نحو فترة رئاسية هادئة بدلاً من أن تكون صاخبة، وفي الفترة نفسها يوضع دستور يلبي مطالب المصريين جميعاً على قدم المساواة، وينبذ كل الأفكار التي تسعى إلى فرض تصورات أو تهيؤات مخالفة لفكرة الدولة المدنية، وينص فيه على احترام حقوق الإنسان وحريته وعلى حق الإبداع حرية الاعتقاد.

**** هل سيستمر الصراع المخيف على السلطة بين المجلس العسكري وبين الإخوان أم تراه انتهى بحسم الرئاسية لصالح جماعة الإخوان؟**

* هذا سيتوقف على مسلك الرئيس إذا التزم بالقانون والدستور واحترام أحكام القضاء.. أو العسكري إذا نازع في أحكام القضاء أو عطلها.. والأمر كله ينعين أن يُحسب على أساس ما يمكن تسميته بالنوازع الاستعلائية من جانب الطرفين، وهذا يستدعي نوعاً من التفاهم والتفهم واحترام مصر، وحمايتها من الطريق الوعر الذي قد تدفع إليه، وأن يعرف الرئيس أنه حائز على نسبة ٥١.٧٪ وهذا لا يعيبه وكان من الممكن أن يفوز بصوت واحد ولا أحد ينازعه في هذا الحق لكنه عليه أن يضع في الاعتبار هذه الجمهرة التي صوتت ضده ويعمل على إرضائها وتهدئة مخاوفها ومشاعرها، لأنه لو لم يفعل هذا وإذا دخل في نزاع مع المجلس العسكري فكثير من هؤلاء سوف تقف ضده وهو ما لا نريده لأننا نريد تحولاً سلمياً للأمور بدلاً من أي تصادم.

**** لكن مؤيدي الرئيس يروا أنه رئيس بلا صلاحيات والآخرون يقولون جاهدنا حتى نُلغى المادة ١٤٧ من الدستور التي تمنح الرئيس صلاحيات بلا حدود فكيف تحل هذه المعادلة؟**

* لم يحدث أن «الإخوان» جاهدت أو نازعت في المادة ١٤٧ لكن المهم

أن تحول الوطن إلى ساحة الديمقراطية يحتاج إلى وقت، والتصادم غير المتعقل سيعطل مسيرة الديمقراطية، وأؤكد لو أن الكثيرين مختلفون مع الرئيس مرسي ومع حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان.. نعم يوجد الكثيرون مختلفون، ونحن معهم ولكن الكل يتفق مع مصر ولابد أن يكون العقل هو المتحكم في تصرفات الجماعة والحزب والرئيس وأن يحاولوا جميعاً أن نتحاشى إهدار هذه الإنجازات بتصادمات مبكرة قد لا يعرف أحد إلا أين ستنتهي.

**** لكن الرئيس «مرسى» قدم تطمينات إلى الشعب المصري بأن نوابه الثلاثة أو رئيس الوزراء ومعظم الوزراء يكونون من خارج حزب الحرية والعدالة؟**

* قد يستطيع تعيين عشرة نواب فالدستور لا يعطى للنواب أية صلاحيات أو سلطة أو حتى مكتب، ورأينا الرئيس عبد الناصر كان لديه أكثر من نائب، ولم يكن لأحد منهم سلطة، والرئيس السادات عين مبارك وأعطى له سلطة الأمن القومي ولم يشعر به أحد في غير ذلك، وقد يعين رئيس وزراء ليس من حزب الحرية والعدالة ويوجد الآلاف من المدنيين لا يشترط أن يكونوا أعضاء في الإخوان وإنما يحبونها وتحبهم، ويميلون إليها وتميل إليهم أو يكونوا من الضعف حيث يقبلون المنصب زهواً وتمتعاً ويقبلون الضغط تملقاً ونفاقاً، إذن القضية ليست في الاختيار المجسد إذما يتوقف على الأشخاص وممارساتهم ومواقفهم العملية.

**** وماذا عن تشكيل الجبهة الوطنية التي شكلها حزب الحرية والعدالة في مواجهة المجلس العسكري؟**

* هذه الجبهة تشكلت من حزب الحرية والعدالة وعدد من الشخصيات التي لها كل الاحترام لكن لا أحد فيهم يستطيع أن تقول عنه إنه يمثل تياراً أو قوة بل هو واحد من تيار ولكنه مميز ومحترم، وكما قلت: المهم هو سلوك الشخص، وعلى الذين التفوا حول الرئيس مرسى في هذه الجبهة أن ينسوها لأنه ليس شراً أن تعطيهم شيئاً في التصرف العملي الآن، وأيضاً على الرئيس أن ينساها لأنه أصبح رئيساً وليست مهمته أن يتصادم مع هذا الطرف أو ذاك، وأيضاً لأن مصر أهم من أية محاولة لإرضاء هذا أو ذاك.

**** أهم التحديات الداخلية التي ستواجه الرئيس «مرسى»؟**

* التحديات هي أسلوب تصرفه مع المجلس العسكري ثم الأمن وهذا شيء مهم، ثالثاً البناء الاقتصادي المتعثر والثلاثة عناصر مرتبطة ببعضها وأيضاً عليه أن يكف عن التهديد والوعيد.

**** وماذا عن التحديات الخارجية؟**

* هذه التحديات تتحدد على أساس «اللي ايده في المية مش زى اللي إيده في النار»، وأحزاب المعارضة عادة ما تكون أيدها في المية!! لكن جماعة الإخوان عموماً كانت يدها في المية المثلجة، وكانت تصدر شعارات وبيانات والتزامات تجاه القوى الإقليمية مثل حماس وحزب الله وإيران وكل هذا الآن لابد أن يتم مراجعته على أساس عقلانية الرئيس ومكانة مصر

ومصالحها من المنطقة.

**** البعض اعتقد أن أمريكا لها دور فيما حدث، خاصة بعد تدخل وزيرة الخارجية والسفيرة الأمريكيتين، ومطالبتهما المجلس العسكري بتسليم السلطة للدكتور محمد مرسى؟**

* نحن الحزب الأول الذي التقط هذا التصريح منذ اللحظة الأولى وأصدر بياناً أدان التصريح والتدخل الأجنبي وتحديداً تدخل البنتاجون، وقد نتفهم تصريح الخارجية الأمريكية ونعتبره تدخل «سمج» لكن البنتاجون شيء آخر، وطالبت الدكتور مرسي عندما كان مرشحاً أن يعلن استنكاره لهذا التدخل وللأسف لم يحدث ولكن في بيانه الرئاسي، قال كلاماً مصاغاً صياغة غير محكمة في هذا الشأن، وهو كلام يريد به أن يتهرب من المواجهة، مع إنه وريث لحكام مصريين أبوا أن يحنوا رءوسهم للأجنبي.

**** هو الآن رئيس وليس مرشحاً أو معارضاً وتصريحاته ستحسب على مصر؟**

* أتذكر الآن حجاج الخضري، قائد الثورة المصرية ضد الحملة الفرنسية في بولاق، وكان «كليبر» أرسل خطاباً لـ«حجاج» ليساومه فوقف في جموع المصريين، وقال: أتانا كتاب من الكلب فأبيناه وخاض معركة عنيفة والتي أطلق عليها الانتفاضة الثانية للمصريين ضد الاحتلال الفرنسي، وأنا لا أطالب بمثل هذه التصريحات العنيفة، ولكني أقول: الدكتور مرسى وريث لمواقف كهذه، مواقف أحمد عرابي ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس وعبد الناصر وهكذا فهو ملزم أن يكون مثلهم طالما أصبح رئيساً لمصر، وهو مؤهل لأن يفعل ذلك إن أراد وسيقف الشعب بجانبه ويؤيده.

**** كيف ستكون علاقة جماعة الإخوان بالأمريكان خاصة أنها بنت جزءاً كبيراً من شعبيتها من الهجوم على أمريكا وإسرائيل؟**

* الإخوان المسلمون دائماً كانت تلجأ إلى السلاح الفكري، ولعبة المصالح المشتركة مع الطاغوت والشيطان والآخر والكافر والحاكم المتجبر أي شيء من هذا القبيل، ودائماً كانت تحقق فائدة من هذه اللعبة، وتكسب من المصالح المشتركة، فإن تناقضت تناقضوا، وبالتالي هم كانوا على علاقة وثيقة بالإنجليز لفترة وفترة أخرى مع الألمان وعام ٤٥ كانت لهم علاقة بالأمريكان واستمرت هذه العلاقة لفترة طويلة وهذا لا يخترعه أحد على جماعة الإخوان ، لأن الكل يعلم أن وثائق الخارجية الأمريكية والـCIA والمراسلات يفرج عنها بعد كل فترة وتوضع في مكتبة الكونجرس في ملفات يطلق عليها اللجنة الفرعية رقم «٥»، في لجنة العلاقات الخارجية، وعلى أية حال هذا يمكن أن نسميه الماضي، لأن وجود العلاقات الآن أمر

طبيعي والمهم أن تتم علناً بعد أن كانت تتم سراً، ونحن لا نتعقب ماذا دار بينهما، ولكن في النهاية العلاقات تكون معلنة ومفتوحة، ولا ينكرها أحد، وإن كان بعد فترة سيخرج تصريح ما فيرد عليه الإخوان، قائلين: لا لم نقل هذا، والرجل غير صادق وتمر الأحداث وهذه هي الإخوان.

**** ألا ترى أن بعض الشخصيات حول الرئيس «مرسى» أهانت الشعب المصري.. فكيف يتعامل معهم الآن؟**

* نعم و هؤلاء مثل الذخيرة الفاسدة تمسكها يدك وتلقيها على الخصم فتصيب من تؤيده وعليه أن يلقى بهذه العباءة بعيداً عن بدلة الرئيس و هؤلاء يعرفهم الشعب المصري بالاسم، ولكنى لا أريد أن أهين أحداً، و هذه الإساءة كانت بحجة أنها تؤيد الدكتور «مرسى» وقالوا تصريحات لا يمكن أن يقبلها الرئيس الآن، مثل عمل وحدة عربية وعاصمتها القدس مع أن من قال هذا لا يملك، ولا حتى الرئيس يملك هذا وبالتالي علينا أن نطوى صفحة الترشح وأن نأخذ في الاعتبار أن الشعب المصري بما فيه نحن ليس لديه ثقافة الانتخابات الرئاسية، ولا ثقافة الترشح ولا ثقافة التعامل بين الأطراف المختلفة خلال الترشح، وهذه الثقافة تكتسب في الانتخابات المقبلة، هذا إن أجريت انتخابات رئاسية مرة أخرى في مصر.

**** ظاهرة التهديدات والإنذارات التي أطلقت في حال عدم فوز الدكتور «مرسى» هل أخذها المجتمع مأخذ الجد أم لم يضعها في الحسبان؟**

* هي في رأيي كانت تهديدات غير صائبة وأخذها المجتمع مأخذ الجد، وحتى الآن البعض وأنا لا أوافقهم، ويتصورون أن النتيجة تم تغييرها خوفاً من تهديدات «مرسى» ولا نوافق على هذا التفسير، ولكن التهديدات وضعت الرئيس في وضع صعب الآن وعليه أن يهدئ الخواطر وأن يتعامل مع المصريين بطريقة خالية من مثل هذه التهديدات، ونرجو أن يتعامل بالحكمة الواجبة فلسنا في زائير أو بوركينا فاسو، وأن نبدأ مرحلة جديدة، وليدرك أن أكثر من اثني عشر مليوناً من الأنفس رفضته وعليه أن يتقبل منها كل نقد أو رفض يأتي بطريقة سلمية، وأن يكون قادراً على أن يكتسب منها ما يمكن أن يكتسبه بحسن تصرفه وحكمته يجب أن تفترض في الرئيس المصري ولم تكن مفترضة من قبل في المرشح الذي لابد وأن يختلف عن الرئيس في تصرفاته وتصريحاته.

**** لك مقولة بأن الإخوان أقزام أمام فكر حسن البنا هل مازلت تصر عليها؟**

* هم لا يتخيلون أن الجماعة ارتكبت خطأ ما، أو أن ثمة فكرة أتت إلى رأس حسن البنا وكانت خاطئة، فهم يسمونه الإمام الروحاني وأيضاً الإخوان لا يعتذرون ولا يخطئون أبداً ولا يعرفون النقد أو المراجعة، وأذكر أنني كنت في برنامج تليفزيوني على الهواء مع أحد قادة الإخوان وسألته: هل البنا معصوم؟

فقال: أعوذ بالله..

فقلت إذن ممكن أن يخطئ؟

فقال نعم.. فأكملت هل يمكن أن تقول جملة ما لدى «البنا» خاطئة وتعتذر عنها؟فتوقف مفكراً وقال طبعاً..

فقلت للمشاهدين يا سادة هذا الرجل سيأخذونه غداً ويمدوه على رجليه وضحكنا!! وثاني يوم اتصل بي معاتباً وقال: لقد ورطتني والناس غضبانين مني، فما أقصده، هم لديهم حالة من الولاء لفكر حسن البنا أياً كان و«البنا» قال عبارة في أول برنامج للجماعة ومازالت تسيطر عليهم وهي « هذا المنهاج كله من الإسلام، وكل نقص منه هو نقص من الإسلام ذاته»، إذن أي أحد يرى أن هذه الجملة خاطئة، فهم يرونه أنه يرى الإسلام خطأ.. وإذا قال أحد أن البرنامج الخاص بهم فيه نقص فحينها يقصد أن الإسلام ناقص!! فرسخ في ذهنهم أنهم حراس السماء وهم أصحاب صحيح الإسلام ولا يوجد أية إمكانية لأحد أن يختلف ويخالف مع ما يقولونه في حين أن الأئمة الأربعة لم يكونوا هكذا.. والإمام «أحمد» وقف أمام قبر الرسول، وقال: كل إنسان يأخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر.

**** الإخوان لم يقبلوا نقداً أو مراجعة لأفكارهم فهل سيتقبلون هذا بعد وصولهم للبرلمان والرئاسة؟**

* ربما إذا ما خلعوا رداء هذا الفكر الجامد الذي يحتاج إلى التجديد التزاماً بالحديث الشريف «إن الله يبعث على رأس كل مائة من السنين لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها»، وبالتالي قد يعترفون أن تجديد أمر الدين مسألة مفروضة ومفترضة وسنة عن الرسول، ولكنهم يعملون شيئاً آخر بأن يراكموا المواقف جوار بعضها البعض بمعنى يقولون ٢ + ٢ = ٤ و٢ + ٢ = ٦ و٢ + ٢ = ١، ويتركون المواقف كما هي وإذا احتاج الموقف إلى أي نتيجة مما أعلنوها، قالوا: ما هو إحنا قلنا هذا من زمان، وهم يلتزمون بهذا طوال تاريخهم، ويعتمدون على الذاكرة البشرية الضعيفة.

**** معنى هذا سيصرون على مشروع الخلافة وقد ظهرت بعض التصريحات عن الإمارة والخلافة من قياداتهم؟**

* مشروع الخلافة وهم كبير وأعتقد أنه سيظل شعاراً للإخوان طوال العمر ولمن يريد أن يعيش في الوهم، ولا يمكن أن يكون للمسلمين إلا خليفة واحد، وهذا الخليفة من قال إنه الرئيس المصري وهل سيكون خليفة على إندونيسيا وماليزيا وجيبوتي، وعلى المسلمين في أوروبا؟!! وهل سيفرض عليهم البيعة؟! لأنهم يقولون من مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية، وإذا بايعه مسلم أوروبي فماذا سيكون وضعه في دولته؟! فهذا يضع المسلمين في مأزق حقيقي.. والخلافة تأتى على أساس البيعة فهل ستتم انتخابات للبيعة على مستوى العالم؟ وعلى مسلمي العالم أن يبايعوا.. وتوجد خلافات مبدئية في فهم الإسلام فجماعة الإخوان مازالت ترى عدم جواز تولى المرأة للولاية العظمى، و٨٠٪ من مسلمي العالم في إندونيسيا وباكستان وبنجلاديش وهذه الدول تولت المرأة فيها الولاية العظمى.. فكيف

يحكم الخليفة القادم على أساس الـ٨٠٪ أم الـ٢٠٪ المسلمين في مصر؟ وماذا سيكون الموقف من الأقباط؟.. فعلينا أن نبنى مصر أولاً لأن الخلافة مسألة ملتبسة ويوجد العشرات من الفقهاء هاجموا فكرة الخلافة وقالوا إنها سبب ضياع الإسلام والمسلمين لأنها تحولت إلى ملك عضوض.

**** اللجنة التأسيسية الثانية للدستور هل تختلف عن اللجنة الأولى التي أبطلتها المحكمة الدستورية؟**

* اللجنة الثانية هي نسخة طبق الأصل وأسوأ من اللجنة التأسيسية الأولى، وهذا يؤكد أن جماعة الإخوان لا تتغير كثيراً في أفكارهم مع إذنا اتفقنا على غير هذا، ولكن في النهاية هم نفذوا ما يريدون.

**** الإخوان قالوا: تركنا العنف منذ ١٩٥٤ ولكن ظهرت بعض الأصوات أعلنت عن أنهار من الدم ثم تراجعوا وقالوا لن نلجأ إلى العنف لو لم يفز الدكتور «مرسى» فمتى يتم التوقف عن التلاعب بالتصريحات؟**

* ليس صحيحاً أن الإخوان توقفت عن العنف عام ١٩٥٤ بل عام ١٩٦٥ كانت آخر عمليات عنف مفترضة على يد سيد قطب والإخوان بها جهاز خاص ربما يكون مسلحاً فلا أحد يعرف، لكنه لا يستخدم الآن.. والتهديد والترويع والذي قيل، كان تهديداً ورأينا مشكلة في مسيرة ميليشيات الأزهر، والتي كانت محاولة عبثية لإظهار بعض القوة، لكن القضية الأكثر عمقاً هي إلغاء التصريحات المختلفة، ثم اللجوء إلى أحد التصريحات عند الاحتياج إليه، ثم يقولون نحن قلنا ذلك من قبل.

**** هل دكتور «رفعت» يثق في الإخوان بعد أن وثقت فيها بعض القوى الثورية؟**

* قضية الثقة من عدمها تنتمي إلى دراسة الممارسات التي سيقومون بها، ويمكن أن تتغير هذه الثقة لو تغيرت الممارسات، ولكن الرؤية حتى الآن لا توحي بأن الممارسات تغيرت، ربما يغير الرئيس مرسى هذه الممارسات وهنا نتدارس الأمر ونرى هل يمكن أن توجد الثقة أم لا.

**** حرية الإبداع والتفكير هل من الممكن أن يتم التضييق عليها؟**

* هذا سيتوقف على مدى ذكاء القائمين على الأمر، لأنهم من الجائز أن يقولوا هذا مخالف للشريعة ولابد من ارتداء الملابس الفضفاضة للممثلات في الأفلام، وهذه أمور شكلية، ولكن التمسك بالشكل في مثل هذه الأشياء يهدد حرية الإبداع مع أن الإبداع ليس له وطن، وعندما ضاقت الأمور بالمبدعين المصريين في عهد الرئيس عبد الناصر كانت الأفلام تنتج في لبنان وهذا قد يحدث إذا تم التضييق، وأيضاً سنسجلها ونشاهدها.

**** ماذا تقول لأقباط مصر بعدما تقابل الرئيس «مرسى» مع بعض الآباء والقساوسة وطمأنهم؟**

* أقول لهم كونوا جزءاً من النضال المصري الوطني الليبرالي الديمقراطي ووجودكم حتمي وضروري لأنه بإمكانه أن يحمى مصر.. أما

الخوف منزوع الدسم أو التردد أو التفكير في مغادرة البلاد لا أعتقد أنه الموقف الصحيح وإنما الموقف النضالي المصري الصحيح هو المشاركة بكل قوة في جبهة وطنية ديمقراطية ليبرالية يسارية تقدمية مسيحية مسلمة واسعة تحمى الدولة المدنية.

**** ماذا يقلق رفعت السعيد؟**

* يقلقني أننا نتعثر في تأسيس وحدتنا وبعض الأطراف مازالت تلعب مناورات صغيرة على أمل أن تكسب مكاسب صغيرة، مع أنها لا تأتى في معظم الأحيان، وحتى إن أتت المكاسب فهي لا تساوى أن نراهن على مصير مصر.

**** مصر رايحة على فين؟**

* إذا استقرت الأمور ستتجه إلى دولة اخوانية، وإذا لم تستقر الأمور فذاهبة إلى جهنم**!!** بسبب الصراع على السلطة.

**** كيفية المحافظة على هوية مصر؟**

* بتوحيد كل القوى الوطنية معاً وحينها نستطيع أن نحمى حرية الاعتقاد والفكر والتعبير والدولة المدنية بكل خصائصها التي تحدثنا عنها.

■■ إبراهيم عبد المجيد

**** سألته: إلى أين وصل المجتمع المصري بعد عام ونصف العام على ثورة يناير؟**

* مازلنا في حالة الثورة رغم بعض الانجازات.. فالثورة لم تصل إلي السلطة بعد، لأن النظام القديم ترك وراءه سلطة قوية ومجلساً عسكرياً قوياً، واتجاهات سياسية معظمها بعيدة عن الثورة، والمجتمع الآن بين شد وجذب بين الثوار والنظام القديم، واستمرار المليونيات والاحتجاجات يعنى أن الثورة لم تحقق بعد كل أهدافها.

**** ماذا تقصد؟**

* الإخوان المسلمين لم يكونوا في الحكم لكنهم كانوا حاكمين الشارع، ويبدو أن هناك شبه اتفاق سري وغير مكتوب أن النظام السابق يتولى السلطة و«الإخوان» تتحكم في الشارع والدولة تفقر الشعب وتجعله جاهلاً حتي يتم التأثير علي أفكاره.. والشعب اختار الإخوان المسلمين نكاية في «شفيق» لأنه ممثل للنظام القديم.

**** هل ترى أن الرئيس مرسى كشر عن أنيابه عندما هدد من ينتقدونه أو يهاجمونه باللجوء إلى القضاء؟**

* أعتقد أنه تسرع في البداية، ولكن نبرته عادت إلي الهدوء مرة أخرى رغم أنه رئيس غير مكتمل الصلاحيات وكان يجب عليه ألا يرضى بهذا، وأراه يسير في طريق تقليدي جداً لا يتناسب مع الثورة، وعندما أراد أن يتحرك بدأ خطأ بالوقوف ضد المحكمة الدستورية ثم تراجع، ووعد بإعادة تشكيل اللجنة التأسيسية ولم يف بهذا الوعد واللجنة مستمرة حتى الآن.

**** ربما لا يريد أن يتخذ قرارات بدون دراسة فتبطلها الدستورية العليا؟**

* أو ربما وعى الدرس من جماعة الإخوان عندما دخلوا البرلمان ضد الثورة والعمل على غير أهدافها، لقد وعى الرئيس الدرس ولم يعد متسرعاً.

**** هل يوجد من يسيء إلى الرئيس مرسي؟**

* الذين سيسيئون إليه بسرعة الذين يتصورون أن الإسلام حكر عليهم وخرج منهم مجموعة السويس والهرم ومن يسمون أنفسهم جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسباب الناس والفتاوى التي تصدر.. وهناك من يحكم خارج الدكتور مرسى ويوجد من يتحدث باسمه من حزب الحرية والعدالة مثل الدكتور حسن البرنس و الدكتور عصام العريان مع أن الرئاسة أصدرت بيانا أكدت فيه أنه لن يتحدث أحد باسم الرئيس، ولكن يبدو أنهم أقوى من الرئيس والقاعدة التاريخية تقول: إن المرشد هو صاحب الكلمة

الأولى!!

**** ترى أن الداخلية لغز؟**

* نعم لأنه مر عام ونصف العام ولم يتواجد الضباط بكامل قوتهم ومن غير المنطقي القول إنهم يخافون من الشعب، ولكن يبدو أن هناك إصراراً على أن تظل الأمور فوضى، والرئيس لم يغير في الداخلية شيئاً، فأصبح البعض يملك رشاشات والناس تترحم على الأيام السابقة.. والداخلية عملت ثلاثين عاماً في حماية قانون الطوارئ ولم يحاسبهم أحد وهم لا يريدون أن يحاسبوا على أخطائهم ويرون أن ما حدث في ٢٨ يناير مباراة وخسروها ويريدون أن يكسبوا المباراة القادمة، وهذا خطأ لأنها ليست مباراة بل شعب وهم أهلهم وناسهم وليس شعب إسرائيل.

**** وهل ترى أن إيقاع الدكتور مرسى أبطأ من إيقاع الثورة ولماذا؟**

* نعم.. إيقاعه بطيء، لقد تأخر في إعلان الوزارة الجديدة للدكتور هشام قنديل وأيضاً في مشروع النظافة فضلاً عن أنه لا يحاسب المحافظين المتقاعسين مع أن مصر في حالة ثورية.

**** كيف نتصدى من وجهة نظرك لما سمى بجامعات الأمر بالمعروف؟**

* بسرعة الحكم القضائي فيما يقترفونه من جرائم وخاصة قضية السويس ويجب على وزارة الأوقاف أن تتدخل وتمنع الفتاوى المسيئة والأساليب التي تجعل كل واحد يتصرف وكأن البلد بلده بمفرده.

**** وماذا عن الأصوات التي طالبت بإلغاء الدستورية العليا بحجة تطهير القضاء؟**

* بالطبع لا.. كيف نلغي المحكمة الدستورية العليا بحجة تطهير القضاء الذي ينبغي أن يختار قياداته دون تدخل من الدولة ويقتصر دور وزير العدل على النواحي الإدارية فقط، ومن الممكن إلغاء منصب وزير العدل ويحل محله رئيس مجلس القضاء الأعلى، ويمنع انتداب القضاة والمستشارين في الوزارات والهيئات، والمصانع بل وعدم تعيينهم محافظين.

**** تقصد الانقلاب على الدولة العميقة؟**

* نعم.. ولابد أيضاً عدم الاستعانة بلواءات الجيش والشرطة والدبلوماسيين وغيرهم، لأن هذه الأجهزة مع القضاء استفادوا من ثورة يوليو كثيراً وأصبحوا شبه إقطاعيات سيطروا مع أبنائهم عليها وتغلغلوا في مفاصل الدولة فأنشئوا أرقى المساكن والمصايف والنوادي الخاصة بهم وأطلقوا على أنفسهم هيئات سيادية مع أنها هيئات خدمية ينبغي أن تخدم الشعب.

**** لك مقالة بعنوان «قوانين الفن».. فهل الإبداع له قوانين؟**

* طبعاً الفنون لها قوانين أساسية وكغيرها تتغير من مكان لآخر ومن عصر إلى عصر، والفن إعادة صياغة للعالم غير ما هو عليه ولذلك ينبغي ألا تضع على المبدع رقيباً ويقول له هذا كلام خارج على الآداب العامة!! لأن هذا كأنه يحاسب المبدع سواء كان روائيا أو ممثلاً مع أنهما يقدمان شخصية بعيدة عن شخصيتهم ولا يجب المحاسبة، لأنهما ليست الشخصيات التي يقدمونها، كما حدث مع
عادل إمام ورفعت عليه القضايا لأنه قدم شخصيات مرسومة بعناية، حسب قوانين الفن، التي لا تعرفها الجماعات الإسلامية.

**** هل يوجد وصاية على حرية الإبداع؟**

* هذا صعب في مصر ولن ينجحوا في هذا، لأن مصر أكبر من أن يسيطروا عليها في هذا الموضوع.

**** من الذي يدافع عن حرية الإبداع؟**

* المبدعون والفنانون والقراء والجمهور المستنير وعدم الخوف هو خط الدفاع الأول عن حرية الإبداع.

**** هل الرواية المصرية أسهمت في قيام ثورة يناير وكانت أحد إرهاصاتها؟**

* الرواية المصرية والفن عموماً غير متوافقين مع المجتمع، وهذا موجود في روايات يحيى حقي ونجيب محفوظ ويوسف إدريس وكل كتاب الرواية أسهموا في تغيير الشكل الاجتماعي وهذا نوع من أنواع الثورات، وبالطبع معظم الموضوعات الفنية خلال الأربعين عاماً الماضية كانت تركز على المهمشين وسكان العشوائيات والمقابر، وكسر التابوهات الدينية والجنسية، وروايات
صنع الله إبراهيم وخيري شلبي أدانت ما يحدث بشكل صريح، والرواية المصرية كانت سابقة عصرها.

**** تفسيرك للاستقطاب الدائر بين الدولة الدينية والدولة المدنية؟**

* سبب هذا أن عصر مبارك كان دولة عسكرية أمنية تحكم وتتحكم ودولة أخرى دينية في الشارع بواسطة المساجد والمستوصفات الخيرية، والمساعدات المادية والعينية، وبعد الثورة اختار الناس الاختيار الديني لأن النظام العسكري استمر ستين عاما، مع أن الدولة المدنية لا تعنى الدولة العسكرية لأنه يحدث خلط من البعض أحياناً.. والدولة المدنية تعنى رفض العسكر والإخوان والسلفيين.

**** البعض يرى أن تغلغل التيار الديني في المجتمع من خلال الخدمات التي يقدمها تمكنه من الاستمرار لأطول مدة في الحكم؟**

* التيار الديني متغلغل في مصر منذ أربعين سنة، ولن ينتهي بين يوم

وليلة، ولهذا البرلمان جاء بدون تزوير وصحيح المجلس العسكري مهد له كل شيء، وكان يوجد بعض الأفراد توجه الناس البسطاء لاختيار التيار الديني، لكن في النهاية نجحوا بإرادة شعبية، وبعد شهر فإن الناس زهقت منهم بعد أن شاهدهم على حقيقتهم، وطول ما هم يعملون في النور والعلن سيخسرون.

**** إلى أين يتجه الإسلام السياسي بالمجتمعات التي يتحكم فيها؟**

* التجربة عبر التاريخ تؤكد ذهاب المجتمعات التي تحكم فيها الإسلام السياسي إلى الجحيم، ولنر ما حدث في السودان وأفغانستان، وإيران بها ثورة مكنونة تحت الأرض، لأن أي حاكم إسلامي يرى نفسه مندوب الله على الأرض ويصبح العقاب شكلاً من أشكال المجتمع نفسه، من قطع أياد وحرق وسحل، وقرأنا ما حدث في العصرين المملوكي والعثماني، ولنقرأ لـ «الجبرتي» ونعرف كمية الناس التي عُذبت أو قطعت أطرافها أو قتلت على الخوازيق، وهذا ليس له علاقة بالإسلام بل بالمسلمين وعمرو بن العاص دخل مصر وعدد المصريين من ١٠ إلى ١٢ مليون نسمة وهذا تم حسابه من حصيلة الجزية وعندما جاء نابليون في حملته إلى مصر كان عدد المصريين ٢ مليون نسمة، فكم مليوناً مات مع حساب الزيادة في المواليد.

**** أين دور النخب المثقفة في التصدي لمثل هذه الأفكار؟**

* النخب موجودة والأحزاب أيضاً والكل يكتب وسيطرح الأفكار.. لكن المشكلة أن الأحزاب قبل الثورة كانت مكبلة من أمن الدولة، فكيف لهم أن يعملوا في ظل هذا الجو الخانق.

**** كيف ترى الخطاب الديني بعد ثورة ٢٥ يناير؟**

* للأسف الخطاب الديني لم يتغير بعد ثورة يناير بل زاد نشاطه بشكل مخيف في حدته وعنفه وإرهاب الناس من خلال الخطاب الديني.

**** ما خطورة خلط الدين بالسياسة؟**

* خلط الدين بالسياسة يشكل دولة دينية لا تخلو من بشر معصومين من الخطأ!! يفعلون ما يريدون ولا يستطيع أحد أن يناقشهم.

**** ما التحديات التي تواجه الحريات العامة في ظل وجود التيارات الدينية؟**

* يُعد هذه التحديات يتمثل في التدخل والتأثير على شكل وحرية الإبداع وفي طريقة الملبس وهذا لن ينجح في مصر، لأنه نوع من التحديات التلقائية غالباً ما يأتي بعد سنوات الكبت.. وثورة ٢٥ يناير قام بها الليبراليون وليس الإخوان الذين شاركوا فقط يوم ٢٨ يناير، وجيل الثورة لن ينتهي بسهولة لأنه جيل في العشرينيات من عمره ووقت الجد تلاقيه يقف يدافع عن الحريات العامة التي اكتسبها.

**** طالما أن الليبراليين هم الذين قاموا بالثورة.. ما الذي يعطل نهضة**

مصر؟

* ثورة يناير بها نوع من البراءة عن أي ثورة أخرى لأن يوليو قام بها الجيش وهذا كان مقبولاً ثم تولوا السلطة وكان حقهم، وهذا الجيل ليس حاكماً لأنه جاء من رحم الكرامة والمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية وهي قيم إنسانية، ولابد أن تترجم إلى عمل بارز وقوى دون الاكتفاء بردود الأفعال.

**** هل ترى أن الرئيس مرسى والإخوان بين سندان التجربة التركية ومطرقة التجارب الفاشلة في السودان وأفغانستان؟**

* الحقيقة تؤكد أنهم لا يعرفون لا تجارب تركيا ولا السودان ولا الصومال، بل يعرفون ماذا يدور في رؤوسهم فقط، والإخوان لديهم عيب خطير جداً لأنهم يعملون في التجارة وليس في الأفكار والرؤى وفي السابق كان لديهم مفكرون كبار أمثال «سيد سابق» و«محمد الغزالي» أما الموجودون حالياً فهم تجار عملوا في السياسة، ولهذا لا يعرفون شيئا عن إدارة الدولة وإستراتيجيتها.

**** وماذا عن مشروع النهضة الإخواني؟**

* مشروع النهضة اقتصادي وليس مشروعاً فكرياً أو سياسياً بل هو نوع من أنواع الرأسمالية المتوحشة.. ومعظمه كلام مرسل وغير واقعي.

**** ألا ترى أن مشكلة مصر اقتصادية؟**

* هي بالفعل المشكلة اقتصادية، سياسية، مثلاً عصر مبارك كان يدعي أننا نعيش في عصر الحرية الرأسمالية مع أن المستثمر كان عليه أن يحصل على موافقة أمن الدولة، وأن يدفع رشوة للوزارة التابع لها مشروعه.. إذاً الدولة كانت مركزية شمولية مثل النظام الشيوعي، ولهذا لم نجد رأسمالية إلا في الحزب الوطني أو لجنة السياسات ومن يخرج من هذه المنظومة يدفع تبرعات للحزب.

**** ما قيم الرأسمالية؟**

* الحرية والإخاء والمساواة شعارات بدأت مع الثورة الفرنسية ومكنت الطبقة البرجوازية من الوقوف ضد الإقطاع وهي شعارات مستمرة طوال العمر، وثورة ٢٥ يناير ترجمتها إلى عيش وحرية وعدالة اجتماعية، وهذا أيضاً معناه حريات الصحافة، والنقابات، وهى انجازات الرأسمالية في العالم كله، ونقابات أوروبا اكتسبت لعمالها مكاسب أكبر وأفضل عن العمال في الدول الشيوعية.

**** وماذا عن المجتمع المدني ودوره في المجتمع؟**

* المجتمع المدني له أهمية كبرى في أي مجتمع ومصر كان بها حرية وليبرالية ورأسمالية وإن كانت الحريات منقوصة بسبب تدخل الملك والاستعمار، لكن المجتمع المدني كان حراً فأقام المدارس والمستشفيات وأصدر الكتب والتحف والمجلات والإعلام بل أنشأ الشعب البنوك ودور

السينما وغيرها من المشاريع الكبرى.

**** ما الذي يؤثر على هوية مصر؟**

* هوية مصر معروفة للجميع على مصر العصور، لكن يتم اللعب فيها الآن كما عرفنا من التسريبات التي خرجت من اللجنة التأسيسية للدستور، ففريق يرى أن انتماء مصر عربي آسيوي إفريقي، علماً بأن مصر لها ساحل أوروبي في البحر المتوسط بطول ألف كيلو متر من العريش وحتى السلوم ومن هذا الساحل جاءت النهضة التي حدثت في مصر طوال التاريخ كله بدءاً من محمد علي ومن قبله العصر السكندري من القرن الرابع قبل الميلاد، ولهذا أول ما اتجهنا شرقاً وأهملنا الغرب تأخرنا مرة باسم القومية العربية ومرة أخرى باسم الإسلام.. فماذا نأخذ من الخليج؟ ومن القيم الصحراوية التي لا تصلح مع مجتمعنا الزراعي والصناعي المستقر، فأوروبا جزء كبير من نهضتنا فلماذا نتجاهلها في الدستور مع أن عدداً كبيراً من الذين يعدون الدستور حاصلون على الدكتوراه من أوروبا فلماذا يتجاهلونها؟!!

**** لمن ميدان التحرير الآن؟**

* ميدان التحرير مثله مثل أي شيء يبتعد عنه القوى الرئيسية تتر هل وتفسد والميدان الآن يحكمه البلطجية لأنه لا يوجد زخم ثوري الآن حتى الشباب عندما احتفل بذكرى مينا دانيال أقاموها في شارع محمد محمود بعيداً عن الميدان.

**** متى نقول إن ثورة ٢٥ يناير حققت أهدافها التي نزلت من أجلها ميدان التحرير؟**

* عندما أرى شباب الثورة المثقف الوطني الواعي في المناصب

الوزارية ومنصب المحافظ أقول إن الثورة حققت أهدافها، فهؤلاء الشباب قلبوا وطناً وأزالوا أكبر نظام قمعي ديكتاتوري استمر ثلاثين عاماً.

■■ مكرم محمد أحمد

نقيب الصحفيين السابق

**** كيف ترى المشهد الإعلامي؟**

* أراه مليئاً بالشكوك الزائدة لدى الصحفيين والإعلاميين عموماً من سيطرة الإخوان على مؤسسات الدولة في غياب ثقة متبادلة، وكل جانب يتصور أن الآخر يضمر خطط إساءة له.. فالصحفيون يرون وجود مخطط من جانب قيادات جماعة الإخوان لتكميم الأفواه، وأن هذا المخطط بدأت ملامحه بحملة كبيرة لرقابة الإخوان على الصحافة، والمرشد العام صرح قائلاً: بأن الصحفيين هم سحرة فرعون، والرئيس مرسي عندما كان مرشحاً للرئاسة أعلن في حملته ترشحه أن لديه قائمة بأسماء عدد كبير من الصحفيين المرتشين دون أن يقدم هذه القائمة للنائب العام.

**** ما سر هذه الأزمة من عدم الثقة ودواعيها؟**

* هذه الأزمة اختلقها قيادات الإخوان مع الصحفيين، لأن بعض قيادات الإخوان قالوا: إن الصحفيين هم الذين أفشلوا مهمة مجلس الشعب المنحل، وأساءوا إلى صورته وهذا غير حقيقي.. لأن المنحل الذي أساء إلى البرلمان هو بعض أعضائه من الإخوان والسلفيين عندما اهتموا بكثير من التشريعات غير المهمة مثل: زواج القاصرات، وعندما حاولوا تفصيل قوانين بالمازورة على مقاس أشخاص معينين، وهم خصومهم السياسيين ليتخلصوا منهم. وأيضاً اختلقوا معركة مع السلطة القضائية.. ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير عندما قدم التيار السلفي مدعوماً من الإخوان مشروع قانون بتقليم أظافر المحكمة الدستورية العليا.

**** ماذا كان يستهدف هذا القانون؟**

* كان يستهدف (٣) أشياء: إلغاء الرقابة اللاحقة على القانون، وبأن تكون الرقابة قبل إنشاء القانون، وجعل تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية اختيارياً، وتحصين قرارات الرئيس من إمكانية الطعن عليها أمام المحاكم الإدارية والدستورية، بدعوى أن الرئيس يمثل إرادة الشعب وأن إرادة الشعب تجب إرادات الجميع.

**** كيف تفسر التغييرات الصحفية التي تمت في المؤسسات الصحفية القومية من مجلس الشورى؟**

* أؤكد أن الذي كان يحدث أيام مبارك يتكرر بالحرف الواحد من ناحية الأسلوب والمضمون والشكل، بل يطبق بشكل أسوأ، لأن أيام مبارك كان الذي يختار رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير هو مبارك نفسه، وأحياناً كان يستعين برأي كبار الصحفيين، أو برأي صفوت

الشريف.. والقائمة كانت تصدر من مكتب الرئيس إلى مجلس الشورى الذي ينظر في القائمة ويوافق عليها كما صدرت من الرئاسة.. الآن أصبح الإختيار أكثر صعوبة لأنه تشكلت لجان من مجلس شورى مطعون عليه، وأغلبيتهم مناصفة بين الإخوان والسلفيين، والذين اختاروا قيادات الصحافة القومية ليس لديهم فكرة ولا تاريخ عن الصحافة، وكأن لم تحدث ثورة يناير التي تطالب بحرية التعبير والإبداع والبحث العلمي، وتراهم خطاً أحمر ممنوع الاقتراب منه.

**** هم يقولون إن هذا حقهم بما أنهم ملاك للصحف القومية بواسطة مجلس الشورى؟**

* هذا القول يعيد إنتاج نظام مبارك ولا نمانع في ملكيتهم للصحف القومية، لكن الجهاز المركزي للمحاسبات له مكاتب داخل هذه المؤسسات، ولا يوجد قرار مالي إلا وينظره الجهاز المركزي للمحاسبات، ولو كان لهم ملاحظات أو تجاوزات فليقدموها للنائب العام.. لكن ما مبرراتهم التي تجعلهم يفتشون فيما يقوله الصحفيون اليوم.

**** ألا تكفى القوانين الحالية لضبط الأداء المهني الصحفي؟**

* بل تكفي وتزيد لأن الصحفيين يخضعون لترسانة من القوانين العقوبية المقيدة للحريات، وموزعة على قوانين العقوبات، والمطبوعات، والصحافة، والحبس يطالهم في قضايا النشر.. بل ومطالب منهم أن يثبتوا صدق كل حرف وليس كل خبر ينشرونه.. في ذات الوقت الدولة تمتنع عن إصدار قانون للمعلومات، يُمكن الصحفيون من الوصول إلى المعلومات من مصادرها الطبيعية، والمدهش أنه يوجد إحدى عشرة دولة إفريقية لديها هذا القانون، ومصر أصبح ترتيبها متأخراً في حرية الصحافة، وهي في مصر منذ قرنين من الزمان، والإمارات والأردن ألغيتا الحبس في قضايا النشر، وهم يرون أن الصحفيين يريدون أن يكون على رأسهم ريشة(!!) وهذا بالطبع غير صحيح، لأنه يوجد أكثر من أربعين مادة تلاحق الصحفي وتعد عليه أنفاسه.

**** وأين دور النقابة في الرقابة على العمل الصحفي؟**

* النقابة لديها ميثاق شرف صحفي، وهناك تعاقد داخل النقابة ذاتها بضرورة الالتزام بميثاق الشرف الصحفي، وأحيل صحفيون عديدون إلى لجان التحقيق، ولجان المحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالبراءة وأخرى بالإدانة، فالصحفي ليس مطلق السراح فيما يكتب أو ينشر.

**** وكيف يكون المناخ الإعلامي في ظل هذه المنظومة؟**

* ليس هناك خطة من الصحفيين، أو تجمعات حزبية أو غير حزبية، من الذين يقفون ضد حزب الحرية والعدالة في الجماعة الصحفية، بالانقضاض على السلطة، بل حتى داخل البرلمان كان الصحفيون هم آخر من انتقد الأداء البرلماني، بل ظهر مائة نائب مستقل واعترضوا على هذه القرارات،

والغضب كان موجوداً داخل البرلمان قبل أن ينتقل إلى الصحافة، وظل النظام يستغل القرار الإداري لغلق محطات فضائية، وهذا بالطبع لا يمكن أن يكون جواً صحياً أو منافسة ديمقراطية تساعد على حسن هذه العلاقة.

**** لكن الرئيس «مرسى» ألغى الحبس الاحتياطي في قضايا النشر؟**

* نعم وهذه مكرمة من الرئيس مرسى، وأفرج عن الزميل إسلام عفيفي رئيس تحرير الدستور.. لكن هذا ليس مطلب الصحفيين، لأن المطلب إلغاء الحبس في قضايا النشر، فبإلغاء الحبس الاحتياطي لا تتصور أنه أنجز شيئاً عظيماً في قضية الحريات بالطبع، ثم إن قرار الحبس الاحتياطي مع احترامي للقاضي، كان قراراً خاطئاً لأنه لا الصحفي سيهرب خارج البلاد، أو أنه ليس له عنوان معلوم.. وكان من الممكن أن تضمنه نقابة الصحفيين أو يفرج عنه بكفالة مالية.. وبعض المحامين الكبار مثل «رجائي عطية» المحامي الكبير قال إن عقوبة الحبس الاحتياطي ألغيت، وكأن الرئيس لم يضف شيئاً جديداً.

**** هل يستطيع حزب الحرية والعدالة أو أي فصيل كان أو الرئيس أن يكمموا الأفواه؟**

* بالطبع لا لأن مبارك نفسه لم يستطع فعل هذا (!!) وفي أواخر عصره أطلقت حرية التعبير لدرجة أن حركة كفاية كانت كل يوم تخرج إلى الشارع وتهاجمه.. والصحف المعارضة كانت تنتقده بمقالات قوية وقاسية، ومع ذلك لم يستطع مبارك وهو يدافع عن وجوده أن يقيد حرية التعبير.. وعندما أحال إبراهيم عيسى إلى المحاكمة لم تكن تهمته العيب في الذات الرئاسية.. بل أحاله بتهمة تخريب الاقتصاد. وإذا كانت جماعة الإخوان جادة في تطبيق الحريات فعلينا أن نستمع إلى لغة واحدة من الدكتور مرسى.. بلا لغة الجماعة ولا القيادات نجد مثلاً الدكتور محمد البلتاجي يهدد ثم يخرج الدكتور مرسي يقول كلاماً طيباً، ولا نجد احتراماً للكلمة.. ورأينا مظاهرات أمام مدينة الإنتاج الإعلامي تعتدي على خالد صلاح، ويحطمون سيارته ثم يقولون هؤلاء قلول.. مع أن رؤساء التحرير الذين تم ضربهم كانوا من أنصار مرسي.

**** ما مطالب الجماعة الصحفية الآن؟**

* أولاً إلغاء الحبس في جرائم النشر، وعدم وجوده، ذات رئيس الجمهورية لا تمس ولا يحال بها قضية لمحكمة الجنايات لأن الدكتور مرسى نفسه قال: إنه من أحاد الناس، وتكريس حرية الرأي والعقيدة والإبداع والبحث العلمي.. وإذا لم تفعل حكومة الثورة هذا سيكون هناك نظام ديكتاتوري وليس ديمقراطياً ويمكن توجيه اللوم إلى الصحفيين الذين يسيئون أدب الحوار مع رئيس الجمهورية الذي ولابد أن يحترم ولكن الحل ليس أن يذهب الصحفي إلى محكمة الجنايات.

**** القاعدة تؤكد أن الإعلام لمن يملكه.. فهل مصر في حاجة إلى إصدار**

قانون لمنع الاحتكار الإعلامي؟

* هذا موجود لأن لدينا جميع أشكال الملكية، مجلس الشورى الذي يمتلك المؤسسات الصحفية القومية، ولكن في واقع الأمر لابد أن يعاد النظر في هذا، حتى نفرق بين الملكية وبين الحرية، وبدعوى الملكية أن يعزل ويعين رؤساء التحرير، ويتدخلوا في أعمال المؤسسات الصحفية اليومية بشكل فظ، وينبغي أن تحصل هذه المؤسسات على حقها في إصدار القرار.. مثل الوفد والمصري اليوم والشروق، تعين رؤساء تحريرها بعقد محدد الملامح والنقاط ولدينا أقدم صحافة في المشرق ولا تزال تحكم بالسلطة التنفيذية.. مثلاً ياسر رزق كان ناجحاً في الأخبار ولديه نموذج كرئيس تحرير شاب.. لماذا يقصفون حياته المهنية بهذا الشكل؟ ولا أريد أن أطعن على زملائي الذين تم تعيينهم ولكنهم لم يختاروا الأفضل.

**** كيف ترى مشكلة الزميل إسلام عفيفي رئيس تحرير الدستور؟**

* وزير العدل صرح بأنه يبشر الصحفيين، بأنه توجد مجموعة قوانين ستصدر لصالح الحرية نأمل ذلك، لأننا نعيش في سيمفونية متناقصة تسمع كلاماً طيباً من الرئيس ونسمع كلاماً مختلفاً من قيادات الإخوان وقيادات الحرية والعدالة.. ونرى في الشارع تصرفات غير صحيحة لأنها تنم عن سياسة الاستحواذ والتسلط والهيمنة.

**** لديك أمثلة على هذا التسلط والاستحواذ والهيمنة؟**

* ما معنى أن يقولوا من يخرج في مظاهرات ٢٤ أغسطس ينبغي أن يقطعوا من خلاف لأنهم ضد الله ورسوله وكأننا عدنا قروناً للوراء، مع احترامي لهم أقول محمد مرسى بشر يصيب ويخطئ وهو ليس نبياً معصوماً ثم يقولون الصحفيون يصنعون الفرعون وهم بهذه التصرفات يصنعون الفرعون بل ما هو أخطر من الفرعون لكي يصلوا به إلى حد القداسة وأن الخروج على حاكم جماعة الإخوان هو خروج على طاعة الله، فلا أستطيع أن أصف هذا.. لأنه يستحق أكثر الكلمات بذاءة في وصف مثل هذه المواقف.

**** ما دور الإعلام في المرحلة القادمة؟**

* دوره واضح ومعلوم، والمفترض أن الإعلام ضمير الأمة، فلا يجب أن يكون عليه قيود لحرية التعبير، ورأينا الدكتور وحيد عبد المجيد وهو أقرب الناس إليهم وقد حذرنا من المواد التي ستصدر في الدستور، لأنها لا تحقق آمال الصحفيين لأنها تفرض نوعا من الرقابة الدينية، فهل هذا يجوز.. الإعلام في حاجة إلى أن ترفع السلطتان التشريعية والتنفيذية أيديهما عنه ويحتاج إلى استقلال المؤسسات في اتخاذ القرار.

**** بماذا تفسر ظاهرة منع كبار الكتاب من نشر مقالاتهم في الصحف القومية؟**

* هذا يأسف له.. يوسف القعيد قال يوجد عشرة كتاب استبعدوا من

جريدة الأخبار(!!) وأرجو من الأستاذ حسن الدنا أن يراجع نفسه في هذا الأمر لأن أخطر شيء أن يقصي صحفي صحفياً آخر.. مع أني قلت إن الدنا بدأ بداية طيبة في الأخبار وأن كل الصحفيين القدامى يكتبوا الآن.. ولم يحدث أن انقلبت الدنيا وحدث انقلاب عسكري نتيجة مقالة في جريدة، وتذكروا كيف كنتم تعانون وأنتم في المعارضة، واليوم هل الضحية تلعب دور الجلاد عندما تتغير الظروف السياسية، والإخوان يقولوا إنهم عانوا وشربوا المر طوال ثمانين عاماً فهل اليوم يتصرفون كما كان جلاد هم يتصرف معهم.

**** هم يرون أن بهذه التصرفات سوف تستقر لهم الأمور؟**

* لا.. أبداً لن تستقر لهم الأمور بهذه التصرفات، ولا يمكن لحزب الحرية والعدالة حتى وإن كان يستند إلى قوى عددية ضخمة، أو يملك ميليشيات تسد عين الشمس.. فمصر لا يمكن أن تحكم بهيمنة فريق واحد أو طائفة واحدة، بل لابد من مشاركة القوى السياسية العديدة، لأن مصر ليست قطاع غزة.. بل تاريخ وحضارة وسياسة ونخبة.

**** ماذا يحدث في نقابة الصحفيين الآن؟**

* الواضح أن نقابة الصحفيين تعاني انقسامات شديدة، فيه جزء يبالغ جداً في المزايدة، ودائماً يصطنع مواقف ثورية في الأغلب تنتهي إلى «فاشوش»!!
وللأسف في مواجهة جزء آخر يمثلهم ممدوح الولي نقيب الصحفيين وهو يلتصق إلى حزبه «الحرية والعدالة» التصاقاً لا يدع له حرية الحركة!!
وبالطبع طالما أن الصحفيين منقسمين فإذا كان هناك مخطط للسيطرة على الصحافة، فإن هذا المخطط سوف يمضي ويستمر لأن أحد الأشياء التي تشجع جماعة الإخوان بالاستمرار على هذا النهج هو إحساسهم، بأنهم هم وحدهم القوى المتفردة على الساحة، وأنهم قادرون في أي وقت يخضعون مصر كلها بنوع من الإرهاب الفكري.

**** بمعنى؟**

* كل قرار يصدره الرئيس مرسي على عيني ورأسي قرارات عظيمة جداً.. لكن هل كل قرار يصدره نجد مليونية تخرج إلى الشارع لتسانده؟! فأين الديمقراطية وهذه المليونية ليس لتسانده بل لتسد الطريق على أي رأى آخر.. وهل هذا مناخ صحي؟! كل قرار يصدر يملأون الميادين وعلي الآخرين أن يصمتوا؟! هذه أساليب فجة ولا يمكن أن تصل بحزب الحرية والعدالة إلى قلوب المصريين.. ومن أغلب المظاهرات أن «مرسي» كسب بعض الشعبية بسبب القرارات الأخيرة ولكن هذه الشعبية لم تنتقل إلى جماعة الإخوان ولا لحزب الحرية والعدالة، الآن المصريون جميعهم مازالوا على حذرهم من هذه الجماعة، ومازالوا خائفين من الهيمنة ويخشون تسلطها، ويخشون من وعودها التي لا يتم الوفاء بها، لأن تجاربهم السابقة مع الإخوان لا تؤهل لمزيد من الثقة في هذه الجماعة.

**** بماذا تطالب الجماعة الصحفية لمواجهة الأزمات التي تنتقص من**

حريتهم؟

* على الصحفيين أن يوحدوا جهودهم، ولا مجال إطلاقاً للمزايدات لا محل لها.. وعليهم أن يتفهموا الدثار العام ويكونوا جزءاً منه ولا يسبقونه، ويسعون إلى توحيد الصحفيين من أجل أهداف معقولة يتوافق عليها الجميع، وليس من مهمتهم أن نغير نظام الحكم لكن مهمتنا كصحفيين أن نحكم بقوانين وإجراءات تقيد حرية الرأي.

**** كيف يعمل الصحفي وهو يعانى من قلة الموارد واستقلال أصحاب الصحف والتضييق في الحريات؟**

* هذه مشاكل تعيق العمل الصحفي، وهم وضعوا العربة أمام الحصان وأدخلوا الصحفيين في محاكمات ونيابات، بينما حال الصحافة المصرية يرثي له، والمؤسسات الصحفية القومية تعانى من أزمات اقتصادية وتعانى من شلل شديد لأنها ليست حرة، ولا يستطيع رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير أن يتخذ قراراً خاصاً بمؤسسته، والصحفيون منقسمون على أنفسهم، ولهذا لن نكون مؤيدين من الرأي العام المصري كما ساندنا في قضية حرية الصحافة عام ١٩٩٧ إلا إذا توحدنا وكانت مطالبنا عاقلة، ونحن لا نطلب بعزل مرسي فالذي يعزله هو انتخابات الصندوق أو هبة جماهيرية واسعة وحقيقية لا نلمح لها حتى الآن مظاهر أو مبادرات، بل مهمتها التصدي لأي قانون يستهدف حرية الصحفي، وندعو إلى إسقاط كل القيود على حرية الرأي والتعبير والبحث العلمي، نعتبر حرية الكلمة هي أساس كل الحريات، ونناضل من أجلها وفيها من الممكن أن نكسب المعركة.

**** كيف يعيش الصحفي في مستوى مادي مقبول ومعقول؟**

* هم للأسف شغلونا بمشكلات صغيرة، بينما يحتاج الصحفيون لإعادة نظر في أوضاعهم الاقتصادية وفي أوضاع مؤسساتهم، ونعرف أن بعض الصحفيين في بعض الصحف الخاصة، يكادوا أن يكونوا عبيداً بأن لا يحصلون على رابتهم ويحصلون على بدل النقابة، أو استرزق ورزقني.. ولا يعطيه ورقة واحدة تفيد أنه يعمل في المؤسسة وأذها مسئولة عنه.. وإذا أفلست المؤسسة، المطبعة تحصل على حقوقها والجميع إلا الصحفيين يخرجوا يا مولاي كما خلقتني، فيذهبون إلى نقابة الصحفيين يقفون على السلالم ويقولوا « هاتوا لنا حقوقنا(!!)» ولهذا لابد أن يعدل القانون، بأن يلتزم مالك الصحيفة بحقوق الصحفيين، وأن يعوضهم تعويضاً مجزياً إذا ألغيت الصحيفة أو غيرت خطها الفكري.. بأن يودع تحت رقابة المجلس الأعلى للصحافة ما يفيد قدرة مالك الصحيفة المالية على تحقيق ذلك.

**** كيف ترى المشهد السياسي؟**

* المشهد السياسي أحسن حالاً بعد قرارات مرسى الأخيرة والتي يتفق أو يختلف معها البعض، لكن من المؤكد أنها أنهت ازدواجية السلطة وأنهت الفترة الانتقالية ومنعت تجديدها، ونقلت قيادة الجيش إلى جيل جديد، وأن هذه الفترة قد تأخرت كثيراً الآن، القيادات القديمة قد تجاوزها الزمن،

والجيش كان في حاجة إلى تغيير قياداته إلى جيل آخر.

**** كشف حساب للمجلس العسكري؟**

* مع احترامي للدور الذي قام به المشير ورجال المجلس العسكري الذي حمى الثورة، وأيضاً حمى الشعب المصري والدولة، لأنه كان يوجد اتجاهات سيئة من بعض قوى الثورة الذين طالبوا بهدد الدولة، ولابد أن نجعلها على الأرض ونعيد بناءها من جديد، وكأنهم لم يسمعوا شيئاً عما فعله «بريمر» في العراق، وبالطبع إذا هدت الدولة لم تكن تبنى أبداً، وكما حدث في العراق كان سيحدث في مصر، فوقفت القوات المسلحة بجانب الثورة وسمحت بمحاكمة مبارك وساندت عملية تسليم الحكم، ووقفت بصرامة ضد تدمير الدولة وهدمها.. لكن أيضاً كان هناك أخطاء ضخمة بعدم قدرتهم على فهم الشباب الثائر وإحساس الشاب بأن يوجد تواطؤ تم بين المجلس العسكري وبين جماعة الإخوان، والاثنان سحبوا سجادة الثورة من تحت أقدامهم، والخطأ الشنيع الذي أوقعهم فيه الإخوان وهو أن الانتخابات تمت قبل الدستور، الأمر الذي أدى إلى إطالة الفترة الانتقالية، مما أدى إلى أن القوى المدنية تشككت في نوايا المجلس العسكري بأنهم يريدون أن يحكموا فظهر شعار واسع في قوى مصر الجديدة يسقط حكم العسكر.. فاستثمر «مرسى» اللحظة المناسبة واتخذ خطوته في وقت صحيح وهو أن قيادات المجلس أصبحت كورق الخريف الذي جفت وفى انتظار ريح عابرة لكي تسقط على الأرض.

**** لماذا قامت مظاهرات ٢٤ أغسطس؟ ولماذا فشلت؟**

* كان سوء تقدير وإحساس شديد جداً بالثقة من بعض الأشخاص المحدودة، رأت أنها تستطيع أن تغير الجماهير، واختارت وقتاً غير مناسب تماما في الوقت الذي كسب مرسي بعض الشعبية، خرجت هذه المظاهرات وكان من الطبيعي جداً أن لا يستجيب لها أحد وكان ضررها أبلغ من أثرها.. والذي شعر به الإخوان بأنه ليس هناك قوى تستطيع أن تقف أمامها أي أن المظاهرات أضرت ولم تفد وجعلت الإخوان أكثر ثقة.

**** هل مازال التخوف من الدولة الدينية يسيطر على المواطن المصري؟**

* نعم التخوف من الدولة الدينية قائمة وبالأمس القريب أعلن الدكتور «عصام العريان» أنهم سيطبقون الشريعة ولهذا الوقت يصلح لتطبيق الحدود وهل تقطيع أيدي الناس من الفقراء وسارقي الخبز سيعدل من صلاح الأمة؟! .. بينما الاحتكار يسيطر عليه مجموعات كبيرة قد يكون بعضها من قيادات الإخوان .. وما حدث في السودان أيام النميري والبشير من الذي قطعت أيديهم؟ هم الفقراء والمساكين لكن الاحتكاريين الذين تاجروا في قوت الشعب لم يحاسبوا. فهذه مزايدة بين الإخوان والسلفيين في تطبيق الشريعة.. وترى البعض يقول إن قرض صندوق البنك الدولي حرام لأنه ربا، وآخر يخرج علينا بأنه ليس حرام، فأساءوا إلى الإسلام وفتحوا مجالا للمزايدات: وأصبحنا في مفترق طرق بسبب الفتاوى المخيفة، مثل إمكانية زواج

القاصـرات، أو المضـاجعة مـع المتوفـاة، وإرضـاع الكبيـر.. إهـدار دم المتظاهرين.. وهذا يعنى نسف حرية التعبير، وكل هذه الفتاوى تخرج علينا من شيوخ السلفية والإخوان.

**** كيف ستتعامل حكومة هشام قنديل مع مشاكل مصر؟**

* هشام قنديل يصطدم بواقع مرير، برنامج النظافة المطلوب تطبيقه في مائة يوم، اعترفوا بأن هذا مستحيل أن يتم في مائة يوم وكذلك أيضا كافة الأهداف التي حددت في برنامج المائة يوم لأن ليس هناك مصادر للإنفاق حتى يحققوا الأهداف و٤.٨ مليار دولار التي سيحصلون عليها لن تحل الأزمة لان هذا المبلغ يساوى إنفاق ٣ شهور كنا نحصل من الاحتياطي النقدي ٢ مليار شهرياً حتى نسدد فاتورة الغذاء المستورد والوقود، وقد تحسن الوضع نسبياً أواخر حكومة الجنزوري فأصبح المبلغ مليارا ونصف، وإذا فسيتم صرف القرض خلال ٣ شهور حتى نحافظ على الوضع القائم.

**** هل ستستمر مصر في سياسة الاقتراض؟**

* مصـر تحتـاج إلـى اسـتثمارات والـدكتور فـاروق العقـدة يثـق الشـعب المصري في حسن تقديراته فقال: نحن في احتياج ٢٠ مليار دولار سنويا من الاستثمارات حتى ندبر ثمانمائة وظيفة لتغطية زيادة الشباب الجديد وأيضا دخول جزء من البطالة المتراكمة في هذه الوظائف.. ولهذا مصر تحتاج إلى رؤية جديدة لسياسات الاقتصاد الكلية، فما يحل مشكلة مصر نظام مفتوح ذو آفاق واسعة ورحبة تدرك أهمية موقع مصر في هذه المنطقة من العالم، وتحسن استثماره، وتكون على علاقات طيبة وإيجابية مع كل دول العالم شرقاً وغرباً، وتعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.

**** هل التيار الديني يحتاج إلى مراجعات فقهية؟**

* يحتاج إلى مراجعات سياسية بعد أن قاموا بعمل مراجعات فقهية.. لكن مشكلة جماعة الإخوان هو غياب وضعها القانوني، وينبغي أن يحترم الإخوان القانون والدولة التي تعيش فيها وتقنن وضعها، ولا يعيشوا في مصر بالفتونة والبلطجة فهل هذه الجماعة دينية أو حزبية أو اقتصادية أم أنها تعمل في كل المجالات!! لابد أن يدخلوا في الإطار القانوني، لكنهم يلجأون إلى سياسة الفتونة.. وعليها أن تكون مثالاً وقدوة.. لأن عدم امتثال القانون في كافة صوره هو نوع من البلطجة، ونحن نعانى من البلطجة التي أصبحت على الرصيف والشوارع والمواصلات العامة وبين الجيران وما من شيء في مصر الآن إلا وتحكمه البلطجة.

**** ما هي خارطة الطريق؟**

* هي مسودة الدستور القادم التي ستكشف أن «المية تكذب الغطاس» وسنري إذا كنا متجهين على الدولة الدينية أم الدولة المدنية، أو ديمقراطية أو حكم شمولي، والصحافة والإعلام سيتمتعان بديمقراطية أم سيظلان في قبضة السلطة التنفيذية وحرية التعبير ستكون خطاً أحمر.. أم ستعود ريما لعادتها القديمة وتعيد نظام مبارك تحت مسميات أخري.

■■ الدكتور مدحت العدل

الكاتب والمؤلف

**** كيف تقيّم تظاهرة ٢٤ أغسطس؟**

* أراها تعبيراً حراً.. ومن حق أي مواطن أن يتظاهر سلمياً ويقول ما يريد سواء اتفقنا أو اختلفنا معه، ومن واجب النظام الحاكم ووزارة الداخلية حماية تلك المظاهرة، ولكنني اعترضت علي التوقيت وأهداف التظاهر سواء كنا مع الإخوان وانتخبنا مرسي أم لا، ومن حق الرئيس أن يحصل علي فرصة كاملة هو وحكومته في تحقيق برنامجه الانتخابي.. وعلي أقل تقدير ننتظر المائة يوم ونسأله بعدها، وإن كنت أشك أن يستطيع تحقيق انجاز في المائة يوم.. لكن كان يجب وجود إجماع شعبي للتظاهر حتى تكون له قيمة.

**** هل حققت التظاهرة أهدافها أم لا؟**

* لا.. لم تحقق أهدافها وهذا كان متوقعاً ولكنها أعطت شعوراً زائفاً للإخوان بأن هذا هو حجم المعارضة، مع أن حجم المعارضة في مصر ليس العدد الذي تظاهر يوم ٢٤ أغسطس، ولو اتحدت المعارضة علي مطالب محددة ستكون بالملايين في الشارع، والدليل هو حجم الأصوات التي حصل عليها الدكتور «محمد مرسي» لتعرف حجم جماعة الإخوان في الشارع المصري.

**** وأنت تعمل في مجال الإبداع.. ما هي مشكلات الإبداع في مصر؟**

* توجد تخوفات من القمع والتضييق علي الإبداع، وتوجد دلائل علي ذلك من منع مقالات أو رفع قضايا وإغلاق قناة وحبس صحفيين، مع أنه من المستحيل منع الأفكار في الوقت الحالي، وأفكارنا لا يمكن منعها عبر الأفلام والمسلسلات، لأنه توجد قنوات خاصة داخلية وخارجية تبث عبر قمري «نايل سات وعرب سات» فليس هناك وسيلة لمنع فكرة أو فيلم، والقائمون علي السلطة يجب أن يكونوا أكثر ذكاءً وتفهماً لطبائع الأمور، وأن يبعدوا الملكيين لأنهم أكثر ملكية من الملك، لأنهم الذين كانوا يكتبون عن مبارك فحذفوا اسم محمد حسني مبارك ووضعوا اسم محمد مرسي وأصبحوا يتحدثون عن حكمة الرئيس وجماله وروعته.. وهذا عصر جديد تغير فيه كل شيء.

**** هل المبدع يجب أن يعامل كملك أو مقدس وليس بشراً يصيب ويخطئ؟**

* لا يوجد تقديس إلا للكتب السماوية والأنبياء، فلا قداسة لرئيس

الجمهورية أو المبدع أو أي إنسان يجب أن تتم المحاسبة.. لكن كيف تتم؟ وما هي آلياتها؟ وان تعدي كاتب علي شخص ما في كتاباته فتوجد مائة طريقة لإدانته غير الحبس مثل المجالس التأديبية، والغرامات، والمنع من الكتابة لأن الآليات والعقوبات التي تطرح لمجابهة الفكر يجب أن تكون بالفكر أيضا.

**** ما هي ملابسات منع مقالك في جريدة الأخبار؟**

* كنت أرسلت مقالاً سابقاً بأسبوعين علي المقال الممنوع بعنوان «الفن ومشروع التقوى» بعد أن قال الدكتور محمد بديع مرشد الإخوان إن المسلسلات الدرامية تفسد مشروع التقوى الذي يقوم به الإخوان، فرددت عليه بأني معجب بمشروع النهضة والتقوى مع أني لا أري شيئاً منهما وقلت إننا الذين نقدم مشروع النهضة لأننا نمنح فرصة العمل لخمسة ملايين نسمة في مسلسلات رمضان و هؤلاء يعولون أسرهم، و هذا المشروع علي المستوي الفكري والمادي و ما يطلق عليه القوي الناعمة التي أثرت علي العالم العربي بالمثقفين والفنانين والكتاب، و كانوا أكثر تأثيراً وفائدة من جماعة الإخوان ، وفوجئت بنشر المقال وحذفت منه بعض العبارات والجمل واتصلت بالأستاذ مؤمن و سألته عن الجمل المحذوفة فقال: معلهش أصل الموجة عالية علي الأستاذ ياسر رزق، فسألته هل يعرف ياسر شيئاً عن الذي حذفه فقال: لا يعرف.. وحتى أعطيهم إحساساً بغضبي طلبت نشر اعتذار عن كتابة مقالي في الأسبوع اللاحق، ولكنهم لم ينشروا الاعتذار علي أساس إنني لست كاتب بالأخبار.

**** وكيف تأكدت من منعك من الكتابة في جريدة الأخبار؟**

* حدث هذا بعد عام ونصف العام من كتابتي مقالاً أسبوعياً في الأخبار دون أن أتقاضي أي أجر، وحتى أقطع الشك باليقين أرسلت المقال الممنوع والذي تم نشره في جريدة الوفد بعنوان «سيادة الرئيس.. مصر أم الجماعة؟»، ولم ينشر أيضا ثم ألغوا الصفحة بالكامل التي كان يكتب فيها يوسف القعيد وجمال الغيطاني بحجة لأننا لا نعمل في الأخبار، فهل نسي هؤلاء أن القعيد قيمة مضافة للأخبار؟! وإذا كانوا لا يعنيهم ألا توزع الأخبار فليرحلوا، وأنا كتبت في الأخبار من أجل ياسر رزق الذي رفع توزيع الجريدة ولكن هؤلاء لا يعنيهم أي شيء إلا إرضاء السلطة الحاكمة، ثم كلمتني جريدة الوفد لنشر المقال وفوجئت أنه أكثر المقالات التي تم قراءتها علي مدار العام ونصف العام بعد نشره في الوفد.

**** وهل الرئيس مرسي يفضل الجماعة علي مصر حتى يكون عنوان مقالك بهذا المضمون؟**

* ما قلته في المقال إنه هكذا يصنع الطغاة!! لأن أي رئيس يأتي من الشعب، وضربت مثلاً بـ «مبارك» عندما قال: إن الكفن بدون جيوب، ثم اكتشفنا غير ذلك وبعد الثورة نحن لا نريد طاغية ونريد من الرئيس مرسي أن يستمع إلي نبض الشعب، وإن يختار إما أن يكون للجماعة أو رئيساً لمصر؟ لأن الجماعة تسانده ظالماً أو مظلوماً، ومن غير المعقول بعد

إصدار أي قرار أن يهتف الإخوان له وينزلوا بالمليونيات فهذا سيعود بنا إلي الرئيس الملهم الذي يفهم كل شيء، وقراراته لا ترد ولا يمكن نقدها..

ثم إن مرسي رئيس جمهورية منتخب وأستاذ جامعة، وقادم من خلفية دينية إسلامية ويعلم أن عمر بن الخطاب وهو أعظم حاكم في تاريخ البشرية، قال: أصابت امرأة وأخطأ «عمر» ووقف له رجل يقول له «سنقومك بالسيف» ولم يحبسه فلماذا يحاول البعض أن يجعلوا مرسي نصف إله؟ لقد كان مقالي الممنوع بالأخبار عادياً، واندهشت من منعه وهم بهذا يفرعنون الفرعون مع أن الرجل غير ذلك.

**** هل يستخدم سلاح التكفير في معارك فكرية؟**

* التكفير ليس من الضرورة أن يكون كفراً بالله، ولكن قد يتقول أحد بأن بعض الأفكار تدعو إلي الدعارة، وهذا اغتيال معنوي، كما قال المتحدث باسم الدعوة السلفية المهندس عبد المنعم الشحات عن نجيب محفوظ إنه يكتب أدبا يدعو إلي الدعارة!!، وغيره يحلل دم من يخرج في مظاهرات ٢٤ أغسطس، مع أن حد الردة نفسه غير موجود في الإسلام، وقال الله في كتابه «لكم دينكم ولي دين» وصدر حكم بحبس إسلام عفيفي بحجة أنه أهان رئيس الجمهورية ثم ألغي الحكم ولم يحبس الشيخ الذي طعن في شرف إلهام شاهين ونور الشريف بألفاظ يعاقب عليها القانون أكثر مما فعل توفيق عكاشة أو إسلام عفيفي، مع أن الشيخ يختفي خلف عباءة الإسلام، ونهش في عرض إلهام شاهين بمنتهي التبجح والوضوح ولا أعرف كيف فعل ذلك؟

**** هل تعتقد أن التكفير أصبح عقاب الإبداع وحرية التفكير والصوت والمعارض؟**

* بعض البسطاء يظنون أن هذا صوت الإسلام فهو موجود ونخشى أن يتزايد علي مر الأيام، وحينها يحدث الصراع بين المفكرين والفنانين والكتاب وبين المتشددين في التيار الإسلامي.

**** كيف لا تكون الضوابط الدينية قيداً أو قمعاً علي الإبداع والحريات العامة؟**

* المشكلة هي من يحدد هذه الضوابط الدينية؟، حتى أئمة الفقه الإسلامي اختلفوا في كثير من الأشياء، ولابد أن تكون لنا مرجعية نأنس برأيها ونتفق عليها وهذه المرجعية هي الأزهر في أمور الدين وليس الإبداع، ولكن يجب علي الأزهر أن يحدث مفاهيمه وأفكاره لأنه ألغي مسلسل عمر بن الخطاب مع أني رأيته ولم ارتد عن ديني ولم يضعف إيماني.. أيضاً منعوا فيلم «محمد رسول الإنسانية» لأن الناقة التي أظهروها في الفيلم الخاصة بالرسول كانت ضامرة وضعيفة.. وأنا أحترم مؤسسة الأزهر واحترم شيخها الدكتور «أحمد الطيب» لأنه مفكر، ورائع وأتمنى ألا يغيروه في حمي التغيرات، وقرأت قصيدة لـ «حسان بن ثابت» شاعر الرسول تتحدث عن محبوبته لو قرأها الإسلاميون هذه الأيام سوف يكفرونه وكانت بعد دخوله الإسلام ولم يعترض عليها الرسول، إذاً الإبداع شيء نسبي يقرره أصحابه

والحرية ليست تفصيلاً، لأنه يوجد المتحرر والوسطي والمشدد، وإما نكون أحراراً أو غير أحرار.

**** المجتمع المصري له ثوابت.. ما هي ثوابته التي يجب ألا تمس؟**

* عند حرية العقيدة، والمساواة بين جميع المصريين، والأنبياء والكتب السماوية، ولا يوجد رموز بشرية لا تمس إلا الرسل، وإذا قرأنا التاريخ الإسلامي الذي ننظر إليه بقداسة، نجد أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين قتلوا على أيدي مسلمين.. إذن هؤلاء بشر يصيبون ويخطئون، فلا نكون مثل القطيع الذي يمشي وراء أفكار لا يغيرها، وأحيانا يكون العقل الجمعي على خطأ وإلا ما كنا اكتشفنا أن الأرض كروية وقد أحرقوا «جاليليو» عندما خرج على المسلمات وأعلن أن الأرض كروية، ولهذا لا نريد أن نسير في طريق الكهنوت الذي مشت فيه الكنيسة في العصور الوسطي.

**** هل تتوقع انتشار تهمة ازدراء الأديان مستقبلاً.. كما حدث مع عادل إمام؟**

* نعم ستزداد وتنتشر جداً بسبب وجود أناس متطرفين أو غاويين شهرة، وبالنسبة لعادل إمام أنا احترمه جداً وأراه هرماً من أهرامات الفن المصري ولكني لست مع الكثير من الأفلام التي قدمها، ومع هذا وقفت مع زملائي الفنانين ضد الأحكام التي صدرت ضده.. لأننا مع الحرية في الفن ولكني لست مع مشهد معين صوره عادل إمام، وتهمة ازدراء الأديان تجارة رابحة للفضائيات والفضائح، وسيتم التركيز عليها لأنها إثارة تجلب الجمهور والإعلانات وسيستفيد أطراف كثيرة من دعاوي التكفير والحسبة.

**** معارك الإبداع قديمة ومتجددة منذ «ابن رشد».. فهل التعامل معها كما كان في السابق؟**

* بالطبع لا.. لأنها تختلف من زمن إلي آخر، وعندما دارت المعارك مع «ابن رشد» كانت أوروبا خارجة من ظلام العصور الوسطي، ولكن الأمر اختلف في عصر التنوير العربي والمصري بنهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وظهور المسرح والكتاب، ورموز تنويرية مثل الدكتور طه حسين، وعلي عبد الرازق ومحمد عبده، وقاسم أمين وعباس محمود العقاد.. وهؤلاء رموز التنوير فالتعامل مع القضايا الفكرية كان مختلفاً وهذا يظهر في المذكرة القانونية التي كتبها رئيس النيابة المستشار محمد أنور الذي حقق مع الدكتور طه حسين بسبب كتابه في الشعر الجاهلي، واتهم بأنه ارتد عن دينه وتعدي علي ثوابت الدين من وجهة نظرهم.. لكن مصر كانت عظيمة في حريتها فظهرت هذه المذكرة القانونية سنة ١٩٢٤.. التي ذكرت أن علي المسلم أن يجتهد وما ذكره طه حسين كان اجتهاداً وهذه طريقة تفكير مجتمع ليبرالي وسطي يحتوي المسلم واليهودي والمسيحي، ولكني اعتقد انه لن يكون هناك تسامح مستقبلا مع هذا الفكر والشواهد كلها تدل علي ذلك، بسبب خفافيش الظلام الذين لا يعرفون أن الفن والكتاب والإبداع أثروا في الوطن العربي أكثر مما أثرت جماعة الإخوان وما يسمي بالإسلام السياسي.

**** ما الذي عطل المشروع التنويري في مصر؟**

* المنظومة لابد أن تكتمل.. التنوير السياسي مع الاجتماعي والأدبي والفني ولكن كسرت حلقة من هذه الحلقات عام ١٩٧٤ وحُلت مصر الوسطية وظهر ما سمي بدولة العلم والإيمان، وقال السادات أنا رئيس مسلم في دولة مسلمة، وتخلينا عن قيمة العلم لصالح المادة وبدأ الانفتاح السداح مداح كما أسماه الأستاذ أحمد بهاء الدين وألغينا عيد العلم وأصبحت القيمة للقرش وليست للعلم، وبدأت الهجرة الجماعية التي لم تحدث في تاريخ مصر للدول «البترو دولار» ورجع المصريون بفكر وشكل مختلفين فتغيرت بنية المجتمع المصري.

**** ولماذا لم يتم التصدي فكرياً لهذه الظاهرة؟**

* طيلة ٣٨ عاما والكتاب والمفكرون والسينما يحاولون التصدي لها، ولكن كان التيار أقوي منهم، وأؤكد أن ثورة ٢٥ يناير جاءت لتنتصر للإنسان المصري مع أن فيه محاولات لخطف الثورة لكن هويتها ستظل كما هي ولن يستطيع أحد تغيير هويتها، حتى الفرنسيون والانجليز لم يستطيعوا تغيير هوية مصر.

**** لكن الانجليز والفرنسيين لم يستطيعوا تغيير الهوية، لأنهم أعداء للوطن ومختلون أما قيادات التيار الديني هم من نبت مصر وأرضها؟**

* نعم خارج من نبت مصر لكن كمكان جغرافي لكن الأفكار الخاصة به واردة من الخارج، لأن مصر لم تكن يوما متشددة أو متطرفة في عقيدتها والليث بن سعد واحد من أعظم الأئمة في الإسلام كان مصرياً وتكلم في الدين بمفهوم
إنسان له حضارة المصريين وسماحتهم ووسطيتهم، فغير في كثير من مفهوم الفقه بما يلاءم الشخصية المصرية، والإمام الشافعي غير من فتواه عندما جاء إلي مصر..

أما هؤلاء المتشددون مثل محمد بن عبد الوهاب وابن تيمية فأفكارهم ليست من نبت هذا الوطن ولا من طبيعته السمحة، وقد وقف معنا في جمعة ٢٤ أغسطس أناس من الأزهر وأعلنوا أنهم ضد كبت الحريات وضد التشدد، وهذا ما ننتظره من رجال الدين أن يكونوا أمثال الشيخ العز بن عبد السلام والأفغاني ومحمد الغزالي ومحمد عبده ولا نحتاج شيوخاً تريد تطبيق أحكام فقهية طبقت من ألف عام.

**** كيف نتفادى الصدام بين الإخوان والقوي المدنية؟**

* لدي أمل كبير في شباب جماعة الإخوان وليس في قادتهم، وهم الآن يتعاملون مع معطيات العصر بشكل أكثر حداثة وذكاء من شيوخهم ونحن أيضاً لا نتعامل مع معطيات الزمن الحديث مثل أولادنا، والأمل أن يُحكم هذا الشباب العقل ويعرف أن الإسلام دين عقل وليس نقلاً، ولا يوجد إذعان في السمع والطاعة إلا للرسول صلي الله عليه وسلم وإن كانوا متأثرين الآن بالجيل الأكبر في الإخوان أو بمناصرة أعضاء الإخوان اعتقد أن هذا

سيتغير وسيعاد التفكير فيه، وأعرف منهم من يفكر تفكيرا علمياً متقدماً، ويخرج علي الطاعة للجماعة في كثير من الأشياء، وهذا مؤشر جيد ومستقبل مصر سيكون أفضل في ظل وجود هذا الشباب الإخواني والليبرالي، ولهذا لا أتوقع صداماً أو صراعاً دموياً لأن هذا ليس من طبيعة المصريين.

**** كيف سيتعامل المجتمع إذا زاد التضييق عليه مثلما حدث باغتيال الدكتور فرج فوده أو دعاوي الحسبة مع الدكتور نصر أبو زيد أو مصادرة رواية مثل وليمة لأعشاب البحر؟**

* لدي سؤال من الذي أخر الإسلام أكثر، كتاب «آيات شيطانية» أم آية الله الخوميني؟ ومن الذي شوه الإسلام دكتور «فرج فوده»، أم الذين قتلوه؟ وهكذا.. ولكن هؤلاء أراهم نغمات شاذة داخل المجتمع حتي لا أطلق أحكاما مسبقة بشكل عام، فليس كل التيار الديني بهذا الشكل وأتمني من القائمين علي جماعة الإخوان والجماعة السلفية أن يكونوا أقل توترا وتعصبا، ولا يقومون بعمل غسيل مخ للشباب الصغير لأنهم سيحاسبون علي هذا أمام الله.

**** كيف لا يتم الاستفادة من المتاجرة بالدين في مجتمع يعاني الفقر والأمية؟**

* المتاجرة بالدين موجودة وبعض والفضائيات تقوم علي أساس المتاجرة بالدين «!!» والبزنس وكل شيء وحتى لا تتم المتاجرة بالدين في المجتمع لابد من الارتفاع بمستوي التعليم والقضاء علي الفقر، وعلي هؤلاء أن يتقوا الله في شعبهم ولا يستغلوا حاجة الشعب لتحقيق مكاسب سياسية باسم الدين، وعلينا أن نرشد الشعب إلي الإسلام الصحيح، وليس بالمنع وعدم إغلاق القنوات.. بل بالرد علي المهاترات بالفكر الصحيح، ولن تظل مصر كما هي إلا بالمنع وعدم إغلاق القنوات، بل بالرد علي المهاترات الفكر بالفكر.

**** كيف نتفادى تحول الدين إلي أيديولوجية سياسية راسخة في المجتمع؟**

* هذا يتطلب الاهتمام بالتعليم وزيادة الوعي والإسلام السياسي كلمة مطاطة، ولن يستطيع أحد أن يمنعه، والإخوان جماعة سياسية وليست دينية ولها حزب سياسي، وتسعي إلي السلطة فهم مسلمون ومعظم الشعب مسلم أيضاً والفرق بين الاثنين أن الجماعة تريد السلطة وباقي المسلمين لا يريدونها وهذا هو الفرق بينهما ولا توجد وسيلة لإجهاض هذا الفكر إلا بالفكر أيضاً وبتدريس الإسلام الحقيقي حتى يعلم المسلمون إنه لا مقدس إلا الله ولا منزه إلا رسوله، وما وصلنا إليه من انحدار بدأ في الفتنة الكبرى بذات المنطق الذي نعيشه الآن.

**** العقلانية والحرية والتنوير والإبداع.. معادلة صعبة ومنظومة سلسة كيف يمكن تحقيقها؟**

* بالفعل هي منظومة سلسة في مجتمع متنور، وتم تطبيقها في الخارج بعد سنوات طويلة، من الممارسات القمعية ومات أناس في سبيل تحقيق الديمقراطية التي تستطيع أن تحاكم رئيس الجمهورية علي شيء فعله حينما كان عمدة كما حدث مع الرئيس الفرنسي السابق ولكن المعادلة معنا صعبة

وتحتاج إلي وقت طويل من الممارسات والأخطاء والضحايا وعدم التشدد والتطرف وفهم الآخر وقبوله ونبذ العنف حتى تتحقق المعادلة.

**** كيف يجب أن تكون العلاقة بين المبدع والمفكر وبين السلطة؟**

* هناك تجربتان في تاريخنا المصري والعربي، وهذه العلاقة يجب أن تكون تبادلية بين السلطة والإبداع، وفي حالتنا المصرية حدث تلاق في الأفكار بين الإبداع والسلطة، كما حدث بين عبد الحليم حافظ وكمال الطويل وصلاح جاهين كمجموعة مبدعة رائعة وبين إيمانها بأفكار عبد الناصر بالقضايا الاجتماعية والمشروعات التنموية ثم انهارت التجربة بعد نكسة ١٩٦٧ وحدثت التجربة أيضا في التاريخ العربي القديم بين أبو الطيب المتنبي وبين سيف الدولة، الذي آمن بما يريد أن يقدمه سيف الدولة للإسلام وللدولة الإسلامية، فناصره في قصائده، ولكن المعركة دائماً موجودة بين المبدعين الحقيقيين وبين السلطة الغاشمة، ويظل المثقف الحقيقي دائماً علي يسار السلطة ليس بالباطل أو من أجل المعارضة بل من أجل عدم خلق الديكتاتوريات ومحاربة المنافقين حول الحاكم طوال الوقت.

**** معني هذا أن الإبداع دائماً في محنة.. فما الجديد إذاً لم يحدث الآن؟**

* الإبداع سيظل في صراع وسنحارب من أجل حرية الإبداع وكلنا مصرون كجبهة إبداع وفنانين أن الفيصل هو الدستور القادم، وما سيكتب فيه عن حرية الإبداع داخله وهذا هو مستقبل أولادنا وأحفادنا ومستقبل المبدعين الجدد ولمصر عامة، لأن الإبداع هو القوة الناعمة لمصر من الكُتاب والصحفيين والإبداع السينمائي ويجب أن تظل مصر منارة بهذه القوة ولهذا قضيتنا هي حرية الإبداع في الدستور القادم.

**** كيف ترصد المستقبل في ظل ما يحدث الآن؟**

* لن تكون جماعة الإخوان راسخة الأقدام، كما كان «مبارك» بقوته وجبروته وجهاز أمن دولته ومخابراته، لأن الشعب تغير بعد ثورة ٢٥ يناير، بالتالي لا يوجد شك في أن الذي سينتصر في الآخر هو حرية الإبداع والديمقراطية وحرية الرأي مهما حاولوا تكميم الأفواه، والنصر سيكون لأهداف ثورة يناير مهما تعطلت التجربة ووقف لها خفافيش الظلام، لأن من الصعوبة عودة الشعب لما كان قبل الثورة.

**** ماذا يقلقك من الإخوان حتى لا تثق فيهم؟**

* أنا غير قلق منهم كما قلت، ولكني لا أثق فيهم بسبب تاريخهم في كثير من المواقف فغالبا ما ينقلبون علي من يتحالف معهم، ولم يعدوا بشيء وأنجزوه، وهذه مواقف غير مطمئنة مثلا الدكتور عبد الحليم قنديل الذي ضُرب وعُري في النظام السابق وقد دافع عن الإخوان المسلمين، الآن يقدمونه للمحاكمة.. رفقاء الميدان الذين نزلوا قبلهم وكانوا شرارة الثورة يحاكمون الآن، وفي عز المعركة الانتخابية بين الدكتور محمد مرسي والفريق أحمد شفيق

خرج الدكتور محمد البلتاجي قال لـ«خالد يوسف» قفوا معنا دية معركة و.. و.. وأول ما أصبح منهم رئيس للجمهورية انقلبوا على الفن والفنانين اللي منهم خالد يوسف والمؤشرات والتجارب تجعلنا لا نثق فيهم ومع هذا نتمنى أن يخيبوا ظنوننا ويكونوا عند حسن ظن بسطاء الناس الذين يتخيلون أن الإخوان تتكلم باسم الإسلام وعليهم أن يثبتوا ذلك، وسوف نكون سعداء إذا أثبتوا أن رأينا خطأ ويحققون للشعب ما يعدون به لأنهم الآن مسئولون على أمنه وإطعامه وصحته وتعليمه.

■■ اللواء فؤاد علام

نائب مدير مباحث أمن الدولة الأسبق

**** ماذا يحدث في مصر بعد وصول جماعة الإخوان إلى السلطة؟**

* هناك حالة اضطراب شديدة جداً، في مقدمتها الصراع السياسي بين القوى السياسية سواء كانت شرعية أو غير شرعية، حزبية أو غير معترف بها، ويستهدف هذا الصراع تحقيق المصالح المذهبية دون مراعاة للظروف العامة للدولة أو الشعب وهذا يساعد على انتشار الجريمة وعدم الاستقرار الأمني، وبالتالي يزداد الاضطراب في مؤسسات الدولة، وتتزايد عمليات البلطجة وتتطور الجريمة إلي استخدام العنف في كثير من الأحيان، وأدى هذا إلى تدهور الوضع الاقتصادي وبدأت آثاره المدمرة تظهر في هذه المرحلة مثل قلة السياحة وضعف الإنتاج وتراجع التصدير وزيادة الاستيراد، فتأثرت موارد الدولة.. مما دفع الحكومات المتتالية إلى استخدام الاحتياطي النقدي، وهذا سيؤثر في وقت قريب على قيمة الجنيه المصري ويؤدى إلي ارتفاع الأسعار وتدنى الخدمات وكل هذا شغل المهتمين بالإدارة الحكومية في هذه المرحلة.

**** ماذا تقصد بالقوى غير الشرعية؟**

* لدينا جماعة كفاية، جماعة ٦ أبريل، وطبعاً جماعة الإخوان المسلمين غير المعترف بها ولم تقنن وضعها حتى الآن، بجانب ائتلافات الثورة التي وصلت إلى حوالي من «٦٠: ٨٠» ائتلافاً، وتوجد مسميات لحركات سياسية لم تحصل على الشكل القانوني.

**** ما تأثير القوى غير الشرعية على المشهد الأمني؟**

* هذه الائتلافات ليست خطراً ولكن طريقة أدائها تمثل عبئاً كبيراً جداً على الأمن، لأن الصراعات السياسية وصلت إلى حد التفوه بألفاظ خارجة على الذوق العام، وهذا ينسحب على المواطن العادي في الشارع، ويزيد الصراع السياسي غير المتوازن والمغلف بحدة الشعور لدى المواطن ويصيبه بالحنق ويؤدى إلى تصرفات تزيد من معدلات الجريمة وتنوعها.

**** هل نستطيع القول أن مصر دولة يستباح فيها القانون؟**

* نعم.. وللأسف القانون يستباح في مصر على كل المستويات، وترى المباني على الأراضي الزراعية والاستيلاء على الشقق غير المسكونة، وتوجد هجمة شرسة على القانون من كل المستويات، وهذا يحتاج إلى وقفة شديدة جداً لإعادة الانضباط للشارع المصري.

**** البعض يفسر ما يحدث باعتباره أمراً طبيعياً بعد الثورات؟**

* بعض ما يحدث طبيعي.. ولكن من سوء حظنا أن الاضطراب السياسي ازداد واستمر بعض الوقت، وحكماء الأمة وعلماؤها المؤثرون في لم شتات هذه الجماعات والتوجهات وقيادتها في اتجاه خدمة الوطن لم يقوموا بدورهم، بالإضافة إلى تشرذم الثوار وعدم توحدهم وغياب القيادة لهم وكل

هذه العوامل أوصلتنا إلى زيادة التفسخ الاجتماعي، وأدى للتشرذم وعدم وضوح الرؤية إلى تخلف حكماء الأمة عن المشاركة، ووجدنا أعداداً كبيرة جداً اعتذرت عن المشاركة في تشكيل الوزارة عكس ما كان يحدث سابقاً.

**** هل تصدرت جماعة الإخوان المشهد نتيجة الانقسام والتشرذم؟**

* الإخوان المسلمون يعملون منذ سنوات بعيدة في الشارع، ويلتحمون بالقوى الشعبية عكس الأحزاب السياسية خلال الثلاثين سنة الماضية، والتي كانت تضيق عليها حكومة الحزب الوطني الخناق، والذي كان شغله الشاغل تقييد الأحزاب، وبالتالي لم تحصل على فرصتها في العمل داخل الشارع والالتحام بمشاكل الجماهير، عكس جماعة الإخوان الذين التحموا بمشاكل الجماهير، وجاءتهم الفرصة بعد أن أصبح الجمهور صاحب الكلمة فاختارهم.

**** هل من الممكن استعادة المنظومة الأمنية خلال مائة يوم؟**

* مستحيل. الاستقرار الأمني يحتاج لأمور كثيرة جداً، يمكن أن يكون هناك تواجد أمني خلال مائة يوم، إنما استقرار الأمن ومواجهة الجريمة وإضعافها وكشف أسرارها يتطلب زمناً طويلاً، لأن الجريمة ترتبط بعوامل أخرى تساعد على انتشارها مثل الاقتصاد، والسياسة والحالة الاجتماعية، ومهما تطور الأداء الأمني دون معالجة المحاور السابقة، فلن يتحقق الاستقرار الأمني بالصورة المطلوبة.

**** هل التواجد الأمني غير كاف للحد من الجريمة؟**

* التواجد الأمني يمكن فرضه خلال «٢٤ ساعة» وليس مائة يوم، عبر الدوريات وعساكر المرور والأقسام التي تعمل على مدار اليوم، وهذا يسهم إلى حد ما في إقرار الأمن لكن عودة الأمن بالمعنى الحقيقي تتطلب سنوات كما يجب.

**** ما الذي أضاع الثقة بين الشعب والشرطة؟**

* هذه قضية كبرى ولها عدة جوانب، أولاً: الإعلام بكل أسف يشوه صورة الشرطة منذ عدة سنوات، مع إننا نعترف أن الشرطة كانت لها بعض التجاوزات والأخطاء، إنما تصويرها بالصورة التي حرصت عليها بعض القوى السياسية على مدى سنوات بعيدة، جعل الشرطة في مخيلة المواطن المصري مجرد جهاز عفن، ومستقو، وأوجد هذا نوعاً من الكراهية الشديدة جداً لدى المواطنين تجاه الشرطة سواء عبر الحملات المنظمة، أو غير المنظمة.

**** كيف يمكن إعادة الثقة المفقودة بين الطرفين؟**

* هذا يحتاج إلى خطة علمية مدروسة لكي نزيل من ذهنية المواطن المصري هذه الصورة البشعة، التي رسمت على مدى أكثر من اثنتي عشرة سنة، والإعلام دوره هام جداً في توعية الجماهير، مع مراجعة أداء الشرطة في الأقسام، حيث نجد رجل الشرطة يعمل من «٢٦: ٢٠» ساعة وبالتالي

لا يطيق نفسه.

ومن هنا ظهر التعالي لدى عدد كبير من الضباط كانت طريقة تعاملهم فيها نوع من الجفوة وهذا يحتاج إلى إعادة تأهيل وتقديم ضباط الشرطة مع انه كانت هناك دورات لحقوق الإنسان، لكننا نحتاج إلى نوعية أخرى مستحدثة عما كان يدرس في كلية الشرطة عن كيفية التعامل بين المواطن ورجل الشرطة حتى يتحقق التقارب وليس التنفير، وأيضاً يجب توعية المواطنين بحقوقهم القانونية، وأتمنى وجود كاميرا تصوير في كل قسم شرطة بحيث تسجل كل ما يحدث بين المواطن ورجل الشرطة حتى إذا خرج أحدهما على القانون يكون الدليل قائماً عليهما، ولكن هذا يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة.. مع استخدام التكنولوجيا الحديثة، حتى لا يبذل جهد أو يضطر رجل الشرطة للخروج على القانون لأنه غير قادر على إقامة الدليل.

**** الحوار السياسي ملئ بالعنف اللفظي.. هل من الممكن أن يتحول إلى إرهاب أو حرب أهلية؟**

* للأسف الشديد الصراع السياسي بهذه الطريقة يساعد على زيادة الجريمة، لأنه في بعض الأحيان يصل العنف إلى التقاتل بالسلاح وخاصة في الانتخابات، وهذه الصورة يجب أن تواجه بحزم وحسم شديدين، لأننا لو تركنا الأمور هكذا، ستكون لها تداعيات خطيرة ولهذا يجب ضبط الشارع المصري بالقانون وبالحزم الشديد جداً.

**** كيف ترى حادثة مقتل شاب السويس على يد بعض الجماعات المتشددة؟**

* حادثة السويس خطير جداً، وتذكرني بالحوادث التي تمت منذ سنوات سواء في «دهب» أو «نويبع» أو الأزهر وميدان عبد المنعم رياض والسيدة عائشة لأنه مازالت توجد مجموعات متأثرة بالأفكار المتشددة التي تتستر باسم الدين، ويجب التعامل معها لأنه أسلوب خاطئ «١٠٠٪»، ولكن العقائد يجب أن تواجه بالحوار وبتصحيح المفاهيم، وقد اتبعت هذا خلال الستينيات وركزت عليه في الثمانينيات، وكانت له آثار ناجحة جداً أثمرت مراجعات الجماعات الإسلامية وتنظيم الجهاد التي بدأت منذ عام ١٩٩٧.. وهذه الحوادث، الآن متعددة منها حادثة في الشرقية، وقبلها قطع الأذن في الصعيد.. وهذه أفكار شاردة وخاطئة وللأسف ينسبونها إلى الدين، معتقدين أنهم يطبقون نصوصه، وهذا يحتاج إلى حوار فقهي يفند الدليل الذي يدعى انه من الإسلام ويظهر الدليل الصحيح، وكان أصحاب الفكر المنحرف يعتقدون أن السياح الأجانب كفرة ويدنسون الأرض، فأباحوا الاعتداء عليهم وفجروا المراكب والقطارات السياحية، وبعد الحوار معهم تأكدوا أن هذا خطأ وأن التأشيرة التي يحصل عليها السائح هي عقد أمان يلزم الدولة الإسلامية بالمحافظة عليه حتى إن كان كافراً.

**** هل الدولة أخطأت في تعاملها مع تيار الإسلام السياسي بالقمع والاستبداد؟**

* الجماعات والتنظيمات التي تعتنق أفكاراً ليست من صحيح الدين، يجب معالجتها في إطار منظومة متكاملة ومعرفة أسباب اقتناعها بمثل هذه الأفكار، لأن الحوار يستهدف تصحيح الأخطاء في استنباط الدليل الشرعي.. وهذه المواجهة لابد أن تكون من خلال منظومة علمية متكاملة، اقتصادية واجتماعية لمعالجة الأفكار المتطرفة، وبعد مقتل «السادات» وجدنا استخدام السلاح من خلال تنظيمات سرية.. ولم يتوقف العنف إلا بعد إجراء الحوار الفقهي المجتمعي السياسي.

**** لكن واقعة الاعتداء على حمدي الفخراني كانت لخلاف سياسي ولا علاقة لها بالدين؟**

* هذه الواقعة عليها تعتيم إعلامي شديد، مع انه لابد من شرح ما حدث بكل الأبعاد.. من هو الفخراني؟ ومن الذين اعتدوا عليه؟ وما سبب الاعتداء؟.. وما هي الدعوة التي تم رفعها من جانبه؟ وكيف حدث الاعتداء؟ وهل كانوا جاهزين ومستعدين له أم لا؟ ومن الذي دافع عنه لأنها قضية مهمة جداً ويجب ألا تترك للاجتهادات.

**** وماذا عن مسلسل التطاول على القضاء وأحكامه؟**

* التطاول على القضاء في منتهى الخطورة وكل ما يحدث في مصر الآن يمثل خطورة شديدة إذا لم ننتبه لاتخاذ الخطوات الصحيحة.. لأننا عانينا كثيراً من عدم تطبيق القانون كما يجب، واليوم نطالب بالديمقراطية التي هي احترام القانون.

وللأسف الصورة تهدم فكرة احترام القانون.. كيف لمحام أن يتهم القضاة بالتزوير؟ فهذا شيء من اثنين إما أن يكون معه دليل وهنا لابد من اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة ضد المزورين، وإذا لم يكن معه دليل فلا بد من اتخاذ الإجراءات الصارمة في مواجهته.

**** هل الأمور تدار بموائمات سياسية أم قانونية؟**

* يمكن أن توجد موائمات سياسية حتى لا تتفاقم الأمور، إذما يجب ألا تكون على حساب القانون أبداً.. مثلاً ما حدث في قسم مدينة نصر اعتداء صارخ على القانون من جميع الأطراف بلا استثناء، وإذا كانت هناك أخطاء منسوبة إلى رجال الشرطة يجب مواجهتهم بحسم شديد ووقفة ضباط الشرطة الاحتجاجية كارثة، وكذلك وقفة المحامين الاحتجاجية، والموائمات السياسية يجب أن تكون في أضيق نطاق لأننا نحتاج إلى إرساء قوة القانون أولاً.

**** بعد وصول جماعة الإخوان إلى السلطة في مصر.. هل هم في حاجة إلى مراجعة لأدبياتهم؟**

* بالتأكيد.. ثم أن الدكتور محمد مرسى استقال من حزب الحرية والعدالة، وأعلن انه سيكون رئيساً لكل المصريين، ونتمنى أن يكون هذا هو الواقع العملي، وهذا سيظهر في المراحل القادمة، لأن مرسى مرصود داخلياً

وخارجياً لترى الناس، و هل سينحاز للإخوان أم لا ؟..و سوف تحسب عليه كل كلمة يقولها.. وأرى بعض الايجابيات في خطابه السابقة التي تعطى بعض الاطمئنان، وعلى الإخوان أن يعترفوا بأخطائهم لأن الغالبية العظمى منهم لا يعترفون بذلك، وأن يدركوا أن التنظيمات السرية كانت سبب بلاء الإخوان، وأثرت في الحياة السياسية في مصر، ومن الخطأ الشديد أن يكون للإخوان تنظيم سرى كما حدث في الماضي.

**** هل ترى للإخوان تنظيماً سرياً حتى الآن؟**

* أهم مراجعة لأدبيات الإخوان هي مراجعتهم للتنظيم السري، وإذا أنكروا فعليهم مراجعة كتب الإخوان مثل «النقط فوق الحروف» لـ«أحمد عادل كمال» وصفحات من التاريخ لـ«صلاح شادي» وحقيقة النظام الخاص لـ«محمود الصباغ» والإخوان في ميزان الحق للدكتور محمد فريد عبد الخالق وكتب عمر التلمساني رحمه الله و هو رجل فاضل ومحترم كان شخصية عظيمة، لأن التنظيمات السرية تشعر بالإستقواء وتبدى بعض التصرفات قد تتفق أو تختلف مع أهداف الجماعة ولكنها تصبح في كثير من الأحيان جرائم.

**** ألا ترى بعض التطوير في أفكار الإخوان وقبولهم فكرة الأحزاب السياسية التي كانوا يرفضونها؟**

* حدث تطور، ولكن لم تحدث مراجعة حقيقية لمجموعة من الأخطاء والمعتقدات التي نادي بها حسن ألبنا، والتي ينكر فيها فكرة وجود الأحزاب حيث قال: أنها تفتت المسلمين وتهدد وحدتهم ولكنهم أنشئوا حزباً.. والمفترض أن يقولوا على أي أساس بني حسن البنا فكرته و ما هو السند الشرعي الذي كان يطرحه بتكفير الأحزاب؟!!.. وما هو السند الفقهي الجديد الذي يستندون إليه؟.. تماماً كما فعلت الجماعات الإسلامية وجماعة الجهاد، فقد كانت لديهم من الشجاعة والجرأة أن يعلنوا عن بعض المعتقدات الخاطئة في استدلالاتهم، ويقولون أنهم أخطأوا في أمور محددة وأهمها الاغتيالات، ولهذا على الإخوان أن يعلنوا الأخطاء التي وقعوا فيها بالنسبة للتنظيم السري، وفتاوى القتل مثل قتل «الخازندار» و«النقراشي» حتى نعرف على أي أساس تم تصحيح المفاهيم، وهل تمت على استنباط الدليل الشرعي؟ وعليهم أيضاً إلا يشعروا بالإستقواء ويكرروا كلمة الشعب كثيراً لأن الشعب ليس قاصراً على الإخوان المسلمين فقط.

**** ما هي خطورة العمل بمقولة الإسلام دين ودولة؟**

* هذه المقولة لها مفاهيمها، ولكن الإخوان تخلط بين الدعوة الإسلامية والعمل الحزبي والعمل السياسي، ليس بغرض خدمة الدين أو المشاركة السياسية، لكن ليستطيعوا التستر وراء الدين لجذب عناصر جديدة للجماعة ويجب تحديد معنى «دين ودولة»؟ وما هو الفارق في استخدام الحزبية بعيداً عن الإسلام دين ودولة حتى لا يتم الخلط كما هو الآن.

**** أفكار سيد قطب لازالت تلاقى رفضاً وتخوفاً كما كانت؟**

* أفكار سيد قطب انحسرت تماماً وكان عليها انقسام داخل الإخوان المسلمين رغم أن أفكار كتاب «معالم على الطريق» أكدها محمود الصباغ وهو أحد قادة النظام الخاص، بأن فكر التكفير كان موجوداً أيام حسن البنا، ولكنه كان يرفض فكرة النقاش حولها حتى لا تقوم فتنة.. إلا أن أفكار التكفير اندثرت خصوصاً بعد المراجعات التي تقدمت بها الجماعات الإسلامية والجهاد في أكثر من ثلاثين كتاباً، وبالتالي أنا لا افرق بين محمد بديع أو مصطفى مشهور أو مهدي عاكف لأنهم جميعاً من التنظيمات السرية ولكن فترة التلمسانى وحامد أبو النصر كانت أكثر هدوءاً والتزاماً في كل التصرفات.

**** ما هي خطورة التنظيمات السرية على أمن الوطن؟**

* الخطورة تكمن في العمليات الإرهابية مثل القتل والتفجير، مع أن الإخوان ينكرون تلك الجرائم التي قاموا بها مثل الانقلاب الذي قاموا به في اليمن، أو محاولة اغتيال عبد الناصر أو قتل الخازندار والنقراشي أو سرقة بنوك مصر وتفجير أقسام الشرطة، فالتنظيمات السرية وراءها عبد الرحمن السندي وأحمد عادل كمال اللذين نفذا بعض العمليات، وقيل أن البنا كان لا يعرف وأن التنظيم السري قام بها من تلقاء نفسه، مع انه ثبت بعد ذلك أن البنا كان يعرف، فخطورة العمل السري انه قد يقوم بعمل لا توافق عليه القيادة.

**** ما الفارق بين الجريمة الجنائية والسياسية؟**

* الجريمة هي الجريمة، والجريمة الجنائية آثارها على المجتمع لا تقل عن الجريمة السياسية، وعلماء القانون يرفضون لفظ الجريمة السياسية«!!» فمقتل الرئيس السادات وهو رئيس دولة جريمة جنائية، مع أنها قد تغير شكل الحكم عند مقتله، لأنه رئيس الجمهورية فأية جريمة لها آثار مدمرة على المجتمع.

**** من أين يحصل الإخوان المسلمين على التمويل؟**

* عمر التلمساني نجح في شيء مهم عندما أنشأ إدارة استثمار أموال الإخوان برئاسة يوسف ندا، وغالب همت اللذين نجحا طبقاً لخطة اقتصادية مدروسة، في عمل كثير من المشروعات الاقتصادية، وحققت أرباحاً كثيرة بعد أن كانوا يعتمدون على الاشتراكات والإعانات، وعلى دعم بعض الدول التي كانت تختلف مع مصر سياسياً، والإخوان الآن أصبحوا قوة اقتصادية هائلة، ويستطيعون حل أي مشكلة خاصة بالتمويل تحت أي ظرف قد يتعرضون له، وبنك التقوى كان في وقت من الأوقات في درجة متقدمة بالنسبة لبنوك العالم، وجزء منه يمول حركة الإخوان ككل سواء المحلية أو العالمية.

**** كيف عاد بنك التقوى للإخوان بعدما تم تأميمه على الهواء مباشرة خلال خطاب الرئيس الأمريكي السابق «بوش الابن»؟**

* عودة بنك التقوى للإخوان المسلمين أمر غريب يثير الشكوك، فبعد أحداث «١١ سبتمبر ٢٠٠١» قامت أمريكا بحملة لتجفيف مصادر الحركات الإسلامية، وفجأة سمحوا لـ«يوسف ندا» بإدارة أمواله، و هذا يشير إلى علاقات غير مفهومة بين الإخوان وأمريكا.

**** إذن هناك علاقة بين الإخوان وأمريكا ولم يعد الإخوان فزاعة للغرب كما كان يتردد؟**

* لا يوجد شك في أن جماعة الإخوان منذ حسن البنا كانوا يسعون إلى إقامة علاقات مع إنجلترا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ودائماً وأبداً كانت هناك علاقات سرية بين الإخوان وبعض الأجهزة في هذه الدول، وقبل الثورة تابعنا زيارة أحد أعضاء الإخوان من نواب مجلس الشعب إلى أمريكا، والصدفة هي التي كشفها لأنه سافر إلى دولة ما، ومنها إلى أمريكا ثم عاد لدولة ثالثة ومنها إلى مصر، والإخوان يدعمون بعض الأنشطة الأمريكية والعكس صحيح.

**** لماذا تقلل من أهمية التنظيم الدولي للإخوان ؟**

* لأن البعض يعطيه أكثر من حجمه.. فالتنظيم الدولي للإخوان هدفه إدارة أموال الإخوان في العالم، وأصبح يسهم في دعم مجموعات في إنجلترا وبعض الدول، وأيضاً من مهامه تقديم خدمات للإخوان كالحجز في الطيران والفنادق وتنظيم المحاضرات للأعضاء الذين يسافرون إلى الخارج.

**** لماذا اتهمك الإخوان المسلمون بالمعاملة الباطشة خلال رئاستك لمباحث أمن الدولة؟**

* أنا خرجت على المعاش ١٩٨٨ ولم يتهمني الإخوان بأي تهمة، والرئيس السادات عندما تولى الحكم أنشأ مكتب ادعاء التعذيب، لكل من أراد اتهام إنسان بتعذيبه، ولم يكن فيه بلاغ واحد ضد فؤاد علام لكن عندما بدأت أكتب مقالات في عام ١٩٩٦ في مجلة روزا ليوسف أعرى فيها الإخوان واكشف حقائق الإخوان بدأت الموجة تتجه لي وتتهمني بتلك التهم.

**** ولكن الاتهام وصل إلى مقتل الإخواني، كمال السنانيري تحت وطأة التعذيب؟**

* عندما توفى كمال السنانيري كان نشاطي مجمداً في جهاز مباحث أمن الدولة، لخلافات داخلية ثم أعيد لي وضعي بعد أن تولى حسن أبو باشا مدير جهاز أمن الدولة، عقب اغتيال السادات في «٢٠ أكتوبر ١٩٨١» والسنانيري توفى قبل عودة وضعي، وكنت غير مكلف بأي عمل، ولم أكن

مسئولاً عن هذا الملف، وعندما تولديت هذا الملف وجدت مذشورات في الداخل والخارج عن السنانيري فقمت بدراسة الموضوع، ووجدت طبقاً لقرارات النيابة وتشريح الطب الشرعي، أن هذا الرجل دخل دورة المياه وربط ملاية سرير في السقف وانتحر، وكتب انه تخلص من حياته ويوصي بساعته لـ«علي نويتو» وتم تصوير الخط وتمت مطابقته وثبت انه خط السنانيري، ثم أن السنانيري اعتقل في ٥ سبتمبر ضمن «١٥٣٦» معتقلاً تحفظ عليهم اللواء النبوي إسماعيل وقدم للمدعي العام الاشتراكي مثل باقي المعتقلين، ولم يكن السنانيري محل تحقيق نهائياً، فكيف وقع عليه تعذيب؟!! واستلم جثة السنانيري شقيقه محمد والدكتور عز بكر شافع ابن شقيقة زوجة كمال السنانيري.

**** هل سافرت إلى ألمانيا لمقابلة المستشار على جريشة القيادي الإخواني لغلق ملف السنانيري؟**

* لا..ولكن بعد تولي مبارك الحكم كلفت بالسفر إلى ألمانيا، لمواجهة مخطط اخواني كان يستهدف إفشال سفر الرئيس لألمانيا وإنجلترا، وتقابلت هناك مع المستشار على جريشة وكان مهدي عاكف مسئول الإخوان في أوروبا، ولم أقابله لأنه رفض اللقاء وأثار معي جريشة موضوع وفاة السنانيري..

فقلت له: مستعدون لإحضار أي لجنة طب شرعي في العالم، واستخراج جثمانه لتثبت اللجنة إذا كان السنانيري مات مقتولاً أم منتحراً.

وقلت أنني مستعد لسماع شهادة عمر التلمساني بنفسه، مع انه كان مقبوضاً عليه إلا أني استأذنت وزير الداخلية في إجراء مكالمة تليفونية بين جريشة والتلمساني في القصر العيني.. وذكر له التلمساني أن هذا كلام فارغ وأباطيل، وعند عودتي سلمت عمر التلمساني أوراق القضية بالكامل، وأكدت اللجنة أن هذا كلام فارغ وأرسل لي المستشار على جريشة خطاباً خاصاً يقول انه فهم الموضوع على أن السنانيري قتل تحت وطأة التعذيب، وعندما أثار الدكتور محمد حبيب ومحمد عبد القدوس هذا الموضوع، تقدمت ببلاغ للنائب العام وتم التحقيق فيه وأفرج عنهما بكفالة وتراجعا بعد ذلك وقلت: يا إخوان يا مسلمين كاتم الشهادة شيطان فلماذا بدأتم بعد «٢٥ سنة» وتراجعتم بعد تحقيق النيابة».

**** كيف ترى الوضع الحالي في سيناء؟**

* ما يهمني هو الأوضاع الداخلية خاصة من الناحية الأمنية، لأن الحياة القبلية مازالت تمثل الصورة الأساسية في كيفية مباشرة الحياة الاجتماعية والسياسية داخل سيناء، وربما شيخ القبيلة لديهم أهم من رئيس الجمهورية، ولديهم تعصب شديد للقبيلة، والمرأة لها وضع خاص في احترامها وتقديرها، ولابد أن يكون هذا مفهوماً لدى المشاركين في الإدارة التنفيذية في سيناء، ولكن المصيبة التي حدثت أن جنوب سيناء أصبح به نقلة حضارية متقدمة من خلال السياحة، والجزء الشمالي به جزء سياحي وآخر صناعي.. والمنطقة الوسطى الصالحة للزراعة مازالت على تخلفها الكامل، خاصة بعد

حكومة الجنزوري الأولى التي تبنت المشروع القومي لتعمير سيناء، والذي أوقفه الدكتور عاطف عبيد فأصبح بين مناطق سيناء خلاف طريقي شديد نجمت عنه مشاكل عديدة.. أهمها ظهور مجموعة تعتنق أفكاراً غاية في التطرف وتشبه الجماعات التي كانت موجودة في الثمانينيات والتسعينيات، وفى مقدمتها جماعة التكفير والهجرة.. ولم تقم الدولة بإجراء حوار معها لتصحيح المفاهيم، فظهرت حوادث الاعتداء على أقسام وكمائن الشرطة وتفجير خط الغاز أكثر من «١٤» مرة وذلك باستخدام نوعية أسلحة غاية في الخطورة.. وثبت أن سيناء بها تنظيمات تحمل أفكاراً متطرفة وكميات أسلحة بنوعيات لا بد أن نعمل لها ألف حساب خاصة أن معلوماتنا عنها ضعيفة وقاصرة.

**** ما هي نصيحتك لجماعة الإخوان المسلمين بعدما أصبحت في السلطة؟**

* أرى أن المرحلة السابقة بها أخطاء قانونية كثيرة قد وقع فيها الإخوان.. بدليل أن المحكمة الدستورية حكمت ببطلان الكثير من القرارات والقوانين، وأبرزها قانون العزل السياسي الذي صدر في «٨» دقائق دون دراسة أو مناقشة والنتيجة لخبطة في الشارع وفى الأداء والانتخابات وحكم بعدم دستوريته.. فهذا معناه أن المشورة القانونية للإخوان ليست على المستوى المطلوب.. عليهم أن يشكلوا لجنة قانونية على أعلى مستوى بعيداً عن التمسك بالأفكار الاخوانية، لأنه ثبت لهم ولنا أنهم لم يحققوا الصورة القانونية الفاعلة.وعليهم أيضاً توسيع اختيارات المشاركة في السلطة التنفيذية، لتكون القدرة والخبرة والنزاهة هي المعايير لاختيار الشخص المسئول، وأن يكفوا عن الحدة والعنف في الخطاب من بعض قياداتهم لأن الشعب يرفض العنف في الحوار السياسي.

■■ أحمد عبد المعطي حجازي

المفكر المصري والشاعر الكبير

**** بانفراد جماعة الإخوان بالسلطة هل تواجه مصر سطوة الدولة الدينية؟**

* نعم.. فالسلطة التنفيذية الآن في يد جماعة الإخوان بداية من رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة وغالبية أعضائها، ثم من بعض الجماعات الأخرى المتحالفة مع الإخوان، وإذا لم يكن يوجد وزراء ليسوا من الإخوان فهم على الأقل مستعدون للعمل المشترك وقبول السياسات التي يضعها الإخوان كما تم تعيين عشرة محافظين جدد منهم «٦» من الإخوان ورؤساء مجالس وتحرير الصحف القومية من الإخوان أو من المتعاطفين معهم.. والسلطة التشريعية في مجلس الشعب المنحل والشورى كان معظمها من جماعة الإخوان.

**** وماذا عن اللجنة التأسيسية للدستور؟**

* هذه اللجنة أخطر ما في الموضوع، لأن هناك الآن عملاً يجرى على قدم وساق لوضع دستور مبنى على أفكار جماعة الإخوان، حيث يتحدثون عن الدولة المدنية ولكن يضيفون أنها بمرجعية إسلامية، وهذه المرجعية الدينية تجعل الدولة دينية، بالإضافة إلى المادة الثانية الموروثة عن الدستور المشبوه الذي ورثناه من الحكم العسكري الذي رزحنا تحته ستين عاما، فالسلطة التشريعية والتنفيذية والدستور الذي يوضع الآن تحول الدولة من نظام عسكري إلى نظام ديني والنظامان بعيدان عن الديمقراطية.

**** ولهذا وصفتها بلجنة الأشقياء؟**

* هذا التعبير أطلقه سعد زغلول على اللجنة التي وضعت دستور «٢٣».. وإذا كان له الحق في هذا الوصف، على من وضعوا دستوراً أعطى لمصر دستوراً قريباً جداً من الدستور «البلجيكي» والبلاد المتقدمة، وسمح هذا الدستور لـ«سعد زغلول» أن يحول وجود الملك فؤاد إلى صفر، والمصريين بعد الاف السنين من الاستبعاد أصبح لهم الحق في اختيار نوابهم.. وسعد زغلول قال هذا عن اللجنة لأنها راعت جانب الملك الذي كان الحاكم الفرد، مع أن اللجنة جعلت المصريين مصدر السلطات، وجعلت الذين يحكمون موظفين لدى بائعي الطماطم والجرجير فبماذا إذا انطق على اللجنة الحالية التي تضع الدستور بعد ما عرفت مصر الدساتير؟! فلجنة يشكلها الإخوان والسلفيين لا يوجد فيها مثقف مصري واحد.. لا يمكن وصفها سوى إلا أشقى الأشقياء.

**** لكن لدينا رئيس فائز في انتخابات غير مزورة؟**

* نعم الرئيس جاء بانتخابات عليها شبه إجماع بأنها نزيهة، لكنه حصل على ربع أصوات المصريين، الذين لهم حق التصويت ولهذا من الوجهة

القانونية الرئيس فائز.. لكن الانتخابات كانت معيبة من عدة نواح جوهرية، لأنها تمت على غير أساس دستوري، بوجود دستور يحدد كل شيء في الدولة، من ضمنها كيف تكون رئاسة الدولة؟ ومدة الدورة الرئاسية والنظام برلماني أم رئاسي أو مختلط.. فلا يمكن تحديد نظام الدولة بمعرفة طبيعة السلطة التنفيذية.. فماذا عن طبيعة السلطتين التشريعية والقضائية.. إلخ حتى يعرف المواطن حقوقه.. فإذا تجاوزت السلطة التنفيذية، نلجأ إلى السلطة التشريعية التي تضع القوانين وتراقب الحكومة.. وإذا تجاوزت السلطة التشريعية بوضع قانون معيب، نلجأ إلى السلطة القضائية .. وهكذا فنظام الدولة لا يقوم بوصول رئيس إلى قصر الرئاسة فهذه لا تكون ديمقراطية.

**** ما التخوفات من جمع السلطات في يد الرئيس مع غياب البرلمان وعدم وجود دستور يحدد السلطات ويفصل بينها؟**

* طبعاً بعد أن أضاف الرئيس إلى اختصاصاته التنفيذية الاختصاصات التشريعية.. فإن هذا يفتح الباب لصنع الطاغية حيذما يقرر ويفعل، لأن قراره قانون، وفى هذا الوضع لا يوجد قانون ليلتزم به، لأنه هو الذي يصدر القانون وينفذه فمن الممكن أن يتحول إلى طاغية لأنه لا يحاسب لعدم وجود برلمان.. وإذا أصبح الرئيس هو البرلمان فهذا خلل خطير.

**** وماذا عن رقابة الإعلام خاصة في الدول الديمقراطية حيث يكون دوره رقابياً جانب السلطة التشريعية أو في غيابها؟**

* هذا صحيح.. لكن لدينا خلل شديد بإصرار جماعة الإخوان على أن يستمر مجلس الشورى في تعيين رؤساء تحرير الصحف القومية، لأن الإعلام ممثلاً في الإذاعة والتليفزيون والصحف القومية تحت سيطرة وزارة الإعلام التي لا تكون إلا في النظم الديكتاتورية لأن الإعلام لابد أن يكون حراً لأنه ليس رأياً واحداً.. فالإعلام كالأحزاب السياسية المتنوعة في الآراء والأفكار.. ثم أن كوارثنا الكبرى شارك في صنعها الإعلام لأنه لم يكن حراً، فالصحف القومية كان شغلها الشغل خلال «٦٠» عاماً هو التصفيق للرئيس ووضع صورته في الصفحات الأولى والمذيعون في حرب يونيو ١٩٦٧ كانوا يغذون لدينا الأمل بقرب دخول الجيش المصري «تل أبيب» في الوقت الذي كان الإسرائيليون يقتربون من القاهرة.. بسبب الكذب الذي أصبح صناعة قومية ولابد أن يقف عند حد.

**** ما الذي يهدد حرية الإعلام سواء سيلسات أو ممارسات؟**

* ما يهدد حرية الإعلام هو أن جماعة الإخوان، يواصلون سياسات النظام الساقط الذي كان ينفرد بالسلطة، فأصبح بوليسياً ديكتاتورياً لكنه لم يكن يدعى أنه يتحدث باسم الله وأن طغيانه هو الدين الذي لا يستطيع أحد أن يناقشه.. فالإخوان المسلمون والسلفيون يتحدثون في السياسة كما لو كانت سياساتهم هي الوحي المنزل!! وهذا مخيف ومن حقنا أن نخشى الأيام المقبلة.. فإغلاق قناة والتنكيل بصاحبها مهما كان تجاوزه غير مقبول وكانوا

يستطيعون الرد عليه وتوضيح أخطائه أو أكاذيبه، لكن اللجوء للإغلاق والمطاردة والحبس كما حدث مع رؤساء تحرير الصحف الخاصة إسلام عفيفي وعادل حمودة وخالد صلاح الذي ترصدوه وتصدوا له أمام مدينة الإنتاج الإعلامي.. بالإضافة إلى منع المقالات من النشر مع أنى قرأتها ولم أجد فيها شيئاً يتجاوز حرية التعبير لأن هذه المقالات لا تصل إلى بذاءات بعض الشيوخ وتعبيراتهم المنحطة واتهاماتهم السافلة التي رموا بها بعض الفنانين والفنانات.. فهذا كيل بمكيالين، لأننا إذا كنا ديمقراطيين مع البذاءات فلماذا لا نكون كذلك مع الذين يمارسون حقهم الشرعي في النقد.

**** ملاحظ أن الرئيس مرسى تحدث عن الثقافة وحرية التفكير والنشر والتعبير ولكنه لم يتحدث عن المثقفين وهذه منظومة متكاملة؟**

* ظني أن القطيعة القائمة بين الإخوان والمثقفين قديمة لأن جماعة الإخوان لم يكونوا إلا ثقافة مضادة للثقافة التي عرفتها مصر في عصر نهضتها.. وهذا ثابت فيما قاله حسن البنا في رسائله وفى المقالات التي نشرها الإخوان في الصحف، وسنلاحظ أن ما نشر هو حرب معلنة على ما فعله وما قدمه رفاعة الطهطاوي وعلى مبارك ومحمد عبده وطه حسين وأحمد لطفي السيد والعقاد ونجيب محفوظ ولم يكن حرباً على المثقفين وحدهم بل على كل التاريخ المصري.

**** كيف هذا؟**

* مثلاً ظهور جماعة الإخوان كانت حرباً على ثورة ١٩١٩ لأنهم ينظرون إلى الوطن باعتباره ولاية، ويعتقدون أن الانتماء لا يكون إلا للدين، هؤلاء إذاً لم يعيروا اهتماماً لثورة وطنية قامت لاستقلال مصر وإخراجها من سيطرة العثمانيين.

**** تقصد أن الانتماء الديني يسبق الانتماء الوطني؟**

* طبعاً .. وهذا ما قاله حسن البنا عندما أكد أن الإخوان المسلمين لا يعرفون الإسلام إلا كما عرفه المسلمون الأولون(!!) وهؤلاء عرفوا الإسلام منذ القرن السابع الميلادي، وما بعد ذلك ولم يكن يوجد ما يعرف بالحكومات الوطنية في العالم كله، لأن الحكومات كانت إمبراطوريات تقوم على الفتح أو على الدين، والمسلمون لم يعرفوا طوال عصورهم حتى القرن العشرين الحكومات الوطنية، بل حكموا بالحكومات الدينية سواء كانوا في الدول التي أقامها الخلفاء الراشدون والأمويون والعباسيون والفاطميون والمماليك والأتراك إلى أن قام كمال أتاتورك وقضى على الخلافة عام ١٩٢٤..

وظهرت جماعة الإخوان عام ١٩٢٨ كرد فعل للقضاء على الخلافة وانضموا إلى من يريدون عودة الخلافة إلى مصر، وتنصيب الملك أحمد فؤاد خليفة للمسلمين، وهذا هو تاريخ جماعة الإخوان، الذين يرون الإسلام عقيدة وعبادة ووطناً وجنسية.. ويصل الأمر إلى أن بعض قادة الإخوان يستخدمون ألفاظاً بذيئة في الكلام عن الوطن، فعندما ذكرت لأحدهم مصر فقال: طز.

**** معنى هذا أن المثقفين فشلوا خلال نصف قرن في مسعاهم للتحذير من التيار الإسلامي ولهذا تصدروا المشهد بعد يناير ٢٠١٢؟**

* بالطبع المثقفون المصريون فشلوا في إقناع المصريين بالتشبث بالفكر الديمقراطي لأن المثقفين فشلوا في حماية أنفسهم من النظام الديكتاتوري، وكانت نسبة كبيرة منهم ترتمي في أحضان هذا النظام وتعمل لصالحه بوعي أو بدون وعي.. وارتكابهم أخطاء فادحة في الخمسينيات والسينيات في إطار الكلام عن الثورة ولم تكن ثورة، وعن الاشتراكية ولم يوجد اشتراكية.. والعدالة والوحدة العربية، وكانتا أوهاماً وشعارات.. فالخديعة التي وقع فيها المثقفون أيضاً وقع فيها مصريون كثيرون، وأيضاً أشقاؤنا العرب ولهذا يجب أن نعترف بمآسي كثيرة وقعت لأشقائنا العرب، لأن انقلاب يوليو شجع وزين لوقوع انقلابات عديدة تبعته في الدول العربية، في العراق واليمن وسوريا وأكثر من مرة والسودان وانقلاب ليبيا وانقلاب الجزائر ثم المحاولات الانقلابية العديدة التي وقعت في المغرب ولكن النظام المغربي استطاع أن يحمي نفسه منها وأيضاً تم محاولات انقلابية في الأردن وتونس وموريتانيا لأنهم كانوا يصنعون مثلنا.

**** هل مقولة الدكتور محمد بديع مرشد الإخوان إن الإعلاميين سحرة فرعون هي رد فعل، لما يطالب به الإعلام المزيد من الحريات؟**

* الإخوان يستخدمون دائماً هذه التعبيرات لكي يخدعوا عامة المصريين لأن من يصف الصحفيين والإعلاميين بسحرة فرعون إذاً هو يقدم نفسه الطرف المقابل لهم أي أنه «موسي» و« هارون» كأي أحد من قيادات الجماعة، وأيضاً تحدثوا عن كفار مكة كما لو أنهم يقدمون أنفسهم استمراراً للخلفاء الراشدين.. فهناك «ديوان مظالم» ورئيس قدمه الإعلام طوال شهر رمضان في المساجد.. إلخ لكي يصرفوا الشعب عن تأمل الواقع ويأخذوهم إلى عصر الخلفاء الراشدين وبدلاً من أن يبحثوا العلاقة بين الإخوان والإعلام يرجعون بالشعب إلى المشكلة التي كانت بين «موسى» و«فرعون».. وهل المطلوب من المصريين أن يكونوا ضد أجدادهم الفراعنة ويكونوا في صف العبرانيين ضد الفراعنة بسبب فرعون طاغية وحيد.. رفض دعوة «موسى» فهذا ضغط على المصريين ليتبرءوا من تاريخهم ويرفضوه على أنه جاهلية وكفر، فهذا عمل شائن وينبغي فضحه مع أذنا مع التوحيد ومع خروج العبرانيين الذين أرادوا أن يتحرروا من السخرة التي كانوا يعانون منها في مصر.

**** وهل توجد ثورة مضادة بالفعل؟**

* نعم توجد ثورة مضادة على أهداف «٢٥ يناير» التي رفعت شعاراتها المعلومة: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» فما الذي تحقق من هذه الشعارات؟ لا شيء والذي ارتفع الآن هو شعارات المرجعية الإسلامية وما حدث ضد المسيحيين المصريين يؤكد هذا.

**** العلمانيون يرفضون شعار الإسلام هو الحل.. فما الحل لدى العلمانيين؟**

* الحل في العلمانية بكل بساطة قدمه لنا «عبد المطلب بن هاشم» جد النبي.. عندما دخل «أبرهة» بجيشه عندما أراد هدم الكعبة.. قال: أما الإبل فإنها لي وأما البيت فله رب يحميه»، بالطبع لا أقول أن نترك البيت، لا بل أقول ندافع عنه.. ولكن لابد أن نميز بين الإبل والبيت والذي أقصده التفرقة بين أمور الدنيا وأوامر الدين لأن هذا هو الذي يجعلنا نعمل ونتقدم ونحقق لشعوبنا ما تريده من حرية وتقدم وكرامة.. وسيسأل الشعب ما الذي فعلته الحكومة في الخطط الزراعية والصناعية والسياحية والصحية.. وإلخ أما إذا قدم المسئول نفسه أنه ملتحٍ ويفهم في الدين أكثر من الشعب فكيف يحاسبه؟

وإذا سأله الشعب ورد عليه بآيات قرآنية، أو أحاديث نبوية تم تفسيرها وتطويعها لما يريد.. فبماذا يقول الشعب؟!! فهنا لن يوجد حوار بين المسئول وشعبه وسوف يوجد خلط شديد واستغلال معيب للدين.. وما الذي كان يشكو منه في مصر؟ هل كان يشكو الناس أن الإسلام في خطر؟.. فلا توجد دولة في العالم سواء كان بها الدين إسلامياً أو مسيحياً أو يهودياً كما هو الدين في مصر.. بل وجود الدين في مصر هو الذي أتاح للإخوان أن يتصدروا المشهد في السلطة وليس هم الذين أقاموا الدين في مصر بل الدين أقامهم، وعليهم أن يكونوا جماعة دعوية وليتركوا الدنيا للأحزاب السياسية.

**** تقصد فصل الدين عن السياسة؟**

* نعم، وهذا ما تم في دول العالم المتقدم منذ «٣» قرون وإذا كانت العلمانية أدت إلى خراب انجلترا وفرنسا فعلينا أن نتجنب العلمانية.. ولكن الذي أدى إلى الخراب والدمار هو استغلال الدين في السياسة فهؤلاء لن يستطيعوا أن يخدعونا.. إما أن يكونوا يعرفون أن هذه هي الحقيقة ويتسترون عليها وينكرونها فلهم وصف آخر.. وإما أن يكونوا جهلاء وعليهم أن يتعلموا.

**** ترى أن المجتمع المصري انقسم بين التيار الديني والقوى السياسية الأخرى؟**

* المجتمع انقسم بين جماعة الإخوان وبين خصوم الإخوان، لأن للأسف القوى السياسية الأخرى لم تستطع أن تشكل جبهة موحدة قادرة على الوقوف في وجه الإخوان وهذا بسبب الظروف السياسية طوال ستين عاماً من الكبت والمصادرة والقمع والاعتقالات والاغتيالات والفحش الذي ساد الحياة المصرية خلال الطغيان العسكري وأجهزة الأمن.. كل ذلك منع المصريين للأسف الشديد من التثقيف والعمل السياسي فكانت النتيجة، وجود وضع

ساعد الإخوان بعد سقوط شعارات «عبد الناصر» التى أعطت الناس الأمل أنهم سيتقدمون ويستعيدون حقوقهم، ويواجهون القوى الكبرى ثم وجدوا أنفسهم في «٦٧» وقد انتهى كل شيء فلم يجدوا أمامهم إلا اللجوء إلى الدين، فتعاون «السادات» مع جماعة الإخوان للوقوف أمام الناصريين الذين انهزم مشروعهم.

**** ولكن حدثت انفراجة بوجود أحزاب سياسية وإتاحة للمثقفين لنشر أفكارهم؟**

* هذا كان يتم بعيداً عن شروط اللعبة السياسية بل بشروط الدولة وكأنها أرادت أن تجعل النشاط السياسي زخرفاً يتجمل به النظام..وكان التضييق شديداً على الأحزاب.. حتى عندما اضطر حزب الوفد الليبرالي العريق للتعاون مع الإخوان لم يستمر هذا التحالف نظراً للاختلاف الشديد في الأيديولوجيات والأفكار ولكن التعاون استمر مع حزب «العمل» وهو وريث حزب «مصر الفتاة» وهى في الأصل جماعة فاشية.

**** ما هي مسئولية الخطاب الديني عن التعصب والتطرف الفكري الذي يعانى منه المجتمع؟**

* مسئوليته كبيرة جداً.. ونرى من يرفع صوته ضد الوطنية وضد الوطن ليتحدث عن الخلافة وإذا كان هناك من يسب الأدباء والروائيين والشعراء والفنانين ويسوقهم إلى المحاكم كما حدث مع الدكتور «حامد نصر أبو زيد» و«عادل إمام» فهذا سببه لغة الخطاب الديني.

**** كيف نستطيع أن نواصل اجتهادات وفكر إمام مثل محمد عبده؟**

* المسلمون كانوا يعتقدون أن التصوير والنحت والاستمتاع إلى الراديو، والديمقراطية حرام خلال عصر محمد عبده ولكن الإمام وتلامذته قاوموا هذا بالحوار والإصلاح وليس بالسباب واللعنات والتكفير.. ووجدنا الشيخ على عبد الرازق تلميذ عبده أكد أن الإسلام لا يحدد شكلاً للحكم..والدكتور طه حسين هو الذي غرس أصول التفكير العقلاني الممنهج في البحث العلمي، وعلينا أن نواصل ونستمر وهذا هو المطلوب.. ولابد أن نرعى العمل في تأسيس فكر إسلامي جديد يتصالح مع أفكار العصر وروح العصر وشعاراته ومطالبه.

**** وأين دور الأزهر فيما تطالب به؟**

* أطالب الأزهر متمثلاً في شيخه الدكتور أحمد الطيب لأنه رجل مثقف ويستطيع القيام برعاية هذا الفكر الإسلامي بتصالحه مع المجتمع وأفكار عصره، لأن الأزهر منذ الشيخ مصطفى المراغي وقبل أحمد الطيب كان شغله الشاغل منافقة الحاكم، لأن المراغي للأسف الشديد كن مؤيداً تحويل الملك فاروق إلى إمام ديني باقتراح تتويجه في مسجد القلعة.

ولكن اعترض بشدة مصطفى النحاس باشا لأنه سياسي ليبرالي بالمعنى الحقيقي ليس مجرد رئيس حكومة أو رئيس حزب ولكنه مثقف وهذا هو الذي ينقص معظم الذين يعملون بالسياسة الآن.. ونحتاج إلى خطاب ديني

جديد يتناسب مع العصر.. حتى لا يستمر مجمع البحوث الإسلامية كما كان في العهود السابقة حيث تحول إلى محاكم تفتيش.. ونحن لا نريد هذا الفقه المتخلف بل في احتياج إلي فقه جديد يتفق مع مبادئ وروح الإسلام الذي يحتفي بالعقل والحرية، والتعدد لأن الإسلام يعترف بوجود الآخرين..ولكننا نستمع إلى من يريد أن يُخرج المسيحيين المصريين من ديارهم ويصنعوا مع المسيحيين ما صنعه الصهيونيين مع الفلسطينيين؟

**** أين تتجه ثورتنا الآن؟**

* إما أن تتجه إلي طغيان سافر يكرر الطغيان السابق أو يواصله، لأن الواقع لم يتغير ومازال النظام هو النظام.. بل سيكون أسوأ لأنه يستخدم الدين.. مع أن النظام استخدم الدين وجماعة الإخوان المسلمين كانت أداة من أدوات النظم السابقة لأنهم كانوا أداة للضباط الذين قاموا بانقلاب يوليو ١٩٥٢، ثم استخدموا في عصر السادات لضرب اليساريين والناصريين وأخيراً أيام مبارك استخدمهم فزاعة للداخل والخارج مع أنهم لم يكونوا كذلك بل كانوا شركاء في السلطة حيث كان لهم أكثر من ثمانين مقعداً في برلمان ٢٠٠٥ وكانوا يسيطرون على التعليم وعلى جانب لا بأس به من الإعلام والنقابات واستطاعوا أن يمحوا من التاريخ جهود هدى شعراوي ودرية شفيق وقاسم أمين والمصريات والمصريين، الآن كما ترى أنظر في وجوه المصريين أرى جوعاً وخوفاً وتجد السيدات المصريات سمينات جداً، أو بنات محجبات ولكن حريصات على أن يؤكدن أنهن فتيات جميلات فيرتدين بنطلونات ضيقة جداً.. وهذا خلل خطير جداً.. وهذا سببه فكر هذه الجماعات.

**** هل من الممكن أن نرى تياراً إسلامياً يستطيع أن يكون فصيلاً ثقافياً مبدعاً وفاعلاً في المجتمع؟**

* نعم.. والأزهر يستطيع أن يمثل هذا التيار لأنه لا يعمل في السياسة لأنه يحترم أن الدين شيء والسياسة شيء آخر.. والأزهر هو المرجعية الدينية لمصر، ويحترم فكرة الوسطية ليس بمعنى نقطة في المنتصف بين التطرف يميناً أو يساراً بل ما أقصده الموضوعية والعقلانية، وهذا ما رأيناه في الوثائق التي قدمها الأزهر.. وإذا كان يوجد بعض الملاحظات عليها إلا أن الروح التي كانت وراء هذه الوثائق كانت عقلانية وموضوعية ومعتدلة، ونستطيع أن نقف معها ونشجعها ونتعاون مع من أصدرها.

**** عاصرت ديكتاتوريات شتى.. كيف يصنع الفرعون في مصر؟**

* أولاً وقبل أي شيء يصنع الفرعون في مصر بميراث التاريخ لأننا منذ فقدنا استقلالنا في القرن السادس قبل الميلاد واحتل بلادنا الفرس وتلاهم اليونانيون ثم الرومان ثم العرب فالأتراك والطولونيون والإخشيديون ثم الأكراد في زمن الأيوبيين ثم المماليك الشركس فالعثمانيون فهذا هو الطغيان والعبودية والشعب المصري لم يكن عبيداً أيام الفراعنة.. بل كنا مواطنين مصريين وإذا كان الفرعون يدعى إنه إله ابن إله.. فإن المصريين الذين أنشأوا هذه الحضارة لم يكونوا عبيداً أبداً.. مثل هذه الحضارة لا ينشئها

العبيد والذين اخترعوا الكتابة وعرفوا التوحيد وبنوا الأهرامات والمعابد وأسسوا قواعد الضمير وصنعوا للضمير فجراً لم يكونوا عبيداً والذي يتقول بهذا فهو كاذب وجاهل.. كما أن الجهل يصنع الطغيان والفقر والحاجة.. والمثل المصري يقول: إذا كان لك عند الكلب حاجة قول له يا سيدي!!، وهذا المثل قيل على الطاغية فهم شبهوه بالكلب ولا يخطئون في هذا ... ولكنهم يعرفون أنهم يحتاجون إلى هذا الكلب.

**** ألا ترى الرئيس مرسي اكتسب بعض المؤيدين لسياساته في الفترة الأخيرة بسبب بعض القرارات التي اتخذها؟**

* هذا صحيح.. ولكن هذه الشعبية كانت له ولم تكن لجماعة الإخوان وما قام به من إعفاء المجلس العسكري كان خطوة ضرورية وله الحق فيها بما أنه رئيس الجمهورية ونحن عانينا بصرف النظر عن الأشخاص بل ما أقصده الحكم العسكري، ولهذا نرحب بهذه الخطوة ونقف إلى جانب الرئيس فيها.. وأيضاً زيارته إلى طهران وأعلن في خطابه موقفاً مستقلاً لمصر من قضايا مختلفة وهذا يتفق مع ما يجب على مصر أن تقوم به في المنطقة لاستعادة مكانتها.. ونحن مع الديمقراطية إذ نحن مع الشعب السوري ونحن مع الثورة السورية نذهب إلى طهران التي يقف فيها نظامها مع النظام السوري..ونحن نحافظ على علاقتنا بأمريكا ولكن هذا لم يمنعنا من زيارة طهران لأن الولايات المتحدة تريدنا أن نقاطع إيران،ونحن لا نقاطعها بل نؤكد لهم اتفاقنا واختلافنا في أمور محددة وهكذا ولسنا مع إيران في صناعة قنابل نووية ولكننا نشترط لكي نعلن موقفنا الرافض لانتشار الأسلحة النووية أنه لابد أن يطبق على إسرائيل.. وخطاب الرئيس مرسي في طهران كان موفقاً ونحن نقف بجانبه في كثير مما أعلنه.

**** ولماذا لم يصب هذا التأييد في خانة جماعة الإخوان ؟**

* لأني أرى أن ما يقوم به محمد مرسي وما يصنعه خاصة في السياسة الخارجية يهدم في السياسة الداخلية لأنها تتناقض مع السياسة الخارجية.. فنحن نقف
مع الحرية والديمقراطية في سوريا ونجد أن الإخوان المسلمين يريدون أن يهيمنوا على كل شيء في مصر ويريدوا أن يقيموا فيها نظاماً دينياً كهنوتياً وهذا متناقض وإلغاء الحبس الاحتياطي لابد أن يتبعه إلغاء الحبس
للصحفيين في قضايا النشر.. وإذا استمر ما ذكرته من السعي للاستحواذ على كل شيء في الدولة من جانب جماعة الإخوان، فكل ما يذكر بعد ذلك عن الحريات والديمقراطيات بالنسبة لي لا يساوي شيئاً لأنه لو تم لهم الاستيلاء على مجريات الأمور في مصر فلن توجد ثقافة، ولا ديمقراطية ولا تداول سلطة وكل هذا سيصبح هباء وشعارات جوفاء، والمصريون الآن جوعى وبالإمكان استخدام سلاح الجوع ضد المصريين وضد الديمقراطية وأيضاً استخدام سلاح الجهل السياسي والديني..لأن ستين عاماً من الاستبداد والقمع حرمت المصريين من أن يفكروا في الديمقراطية وأن يقرءوا فيها..ويوجد الآن من يقول إنها كفر وفكرة أن السلطة للشعب زندقة لأن الحكم لله.

■■ الدكتور جابر نصار

**** ما هو الوضع القانوني للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس؟**

* من الناحية القانونية هو إعلان منعدم، لأن الرئيس بيده السلطة التشريعية، والأولي أن يصدر تشريعاً وليس إعلاناً دستوريا ليست له ضرورة الآن، لأنه نظم أموراً ليست عاجلة ولا يمكن تبريرها علي الإطلاق، ومن الممكن أن تنظم بقانون مثل إعادة المحاكمات، مع أن هذا يتطلب ظهور أدلة جديدة ومن المعلوم أن «مرسي» شكل لجنة فور توليه المسئولية، وحتى الآن لم تصل إلي أدلة جديدة، ولم تكن المشكلة في المحاكم التي أصدرت أحكاماً بالبراءة، إنما في الأجهزة التي ضيعت الدلائل وهي الشرطة والمخابرات ويترأسها السيد الرئيس، وبدلاً من أن يسأل هذه الأجهزة عمن أضاعها، يحاول هدم السلطة القضائية بتدخله في أحكام القضاء، ولهذا الإعلان الدستوري لا قيمة له ولا يجوز التقيد بأحكامه علي أي وجه من الوجوه.

**** وماذا عن الناحية السياسية؟**

* هذا الإعلان جاء ليعقد المشهد تماماً، لأن الرئيس أراد إنقاذ التأسيسية فأتلفها، وأدخلها النفق المظلم لأنهم في لحظة معينة، وجدوا أنفسهم غير قادرين علي تمرير مسودة الدستور الكارثية، التي انتهت إليها الجمعية التأسيسية ووجدوا أن الانسحابات عطلت ذلك، فأرادوا تحصين هذه الجمعية الباطلة التي لا يمكن أن تصدر دستوراً جيداً، لأنها شكلت تشكيلاً سيئاً يفتقد إلي الخبرة والتنوع والتوافق، وقامت علي فكرة التغالب والمغالبة الحزبية، والذين كانوا يترددون في الانسحاب انسحبوا والذين كانوا يدافعون عنها أصبحوا يهاجمونها، والذين كان يمكن أن يعودوا لن يعودوا حتى لا يصنعوا دستوراً تحت أسنة الرماح ولكن استبداد رئيس الجمهورية بهذا الإعلان الدستوري فاق كل التصورات.

**** لكن الرئيس محمد مرسي يؤكد أن الإعلان الدستوري يحقق أهداف ثورة يناير؟**

* الإعلان الدستوري حصر أعمال رئيس الجمهورية، وبأثر رجعي منذ توليه السلطة وبهذا دخل الدستور النفق المظلم، وقد يستمر عدم صدوره مدة طويلة من الزمن وهذا التحصين الشامل للرئيس يصنع منه ديكتاتوراً ومستبداً، وهذا ضد أهداف الثورة المصرية، ولذلك تسويق هذا الإعلان باعتباره حامياً لأهداف الثورة غير صحيح، ولكنه تغليف مزيف لهذا القهر والاستبداد ولم يحدث في العالم أن جاء رئيس جمهورية وحصن قراراته بهذا الشكل المعيب، وإذا كان الرئيس يصدر قرارات لصالح الثورة والدولة،

فلماذا يخشي من الطعن عليها؟!، والآن لو أصدر السيد الرئيس قرارات بإغلاق صحف أو قنوات أو تعيين موظفين هنا أو هناك أو بنقل أستاذ جامعي لمصلحة المجاري أو قاض لأي مكان فهذه القرارات لا يمكن الطعن عليها «!!» لا بإلغاء أو بوقف التنفيذ أو التعويض، و هذا أمر لم يسبقه إليه أحد في العالم، و هذا الإعلان يجعل الرئيس سوبر فرعون، و بذلك يسير بالدولة المصرية إلي الهاوية بل إلي هوة سحيقة لن تستطع الخروج منها بسبب هذا الإعلان الدستوري.

**** هذا الإعلان الدستوري هل يختلف عن المادة ٧٤ من دستور ٧١؟**

* الإعلان الدستوري يستدعي من الذاكرة الدستورية المصرية نص المادة ٧٤ من دستور ٧١ والتي تنص لرئيس الجمهورية في حالة حدوث خطر جسيم يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي أو مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ قرارات سريعة لمواجهة هذا الخطر ويستفتي الشعب بحلها ولكن مرسي حصل علي السلطات ولم يعط الضمانات التي نصت عليها المادة ٧٤، و هذه المادة أسوأ من قانون الطوارئ، فالرئيس يستطيع أن يفعل ما يشاء بالانقلاب علي النظام القانوني والدستوري، والتلاعب بمؤسسات الدولة المصرية، وهذا الإعلان عطل السلطة القضائية ومجلس الدولة، ولكن لا جدوى منه لأن ٧٥٪ من الدعاوي التي ينظرها في قرارات رئيس الجمهورية، وبعد أن حصن الرئيس قراراته فمن يتظلم منها ليس أمامه إلا أن يقتل نفسه أو يرضي بالظلم والاستبداد.

**** هل يعاد سيناريو المادة ٧٤ في الإعلان الدستوري مرة أخري؟**

* المادة ٧٤ لها قصة في دستور ١٩٧١ و هي أن اللجنة التي وضعت دستور ١٩٧١لم تضعها في الدستور وفوجئت مع الشعب عن عرضه للاستفتاء بوجودها في الدستور«!!» وتساءل أعضاء اللجنة من أين جاءت هذه المادة.. ولم يعرف أحد شيئا عنها إلا عندما كتب الدكتور عبد السلام الزيات رحمه الله كتابه «مصر إلي أين؟» وذكر أن الرئيس السادات اقترح هذه المادة وتم حشرها حشراً في نصوص الدستور قبل طرحه للاستفتاء.. والآن تمت كتابتها في الإعلان الدستوري و هذا يؤكد إصرارهم عليها دون موافقتنا عليها، و هي مادة بالغة الخطورة علي المجتمع وحرياته وعرفنا كيف استخدم السادات هذه المادة مرتين الأولي في أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ والثانية في اعتقالات ٥ سبتمبر ١٩٨١ والمادة التي يصرون عليها في الإعلان الدستوري لم يطبقها مبارك خلال فترة حكمه.

**** لكن يوجد شبه إجماع علي إعادة المحاكمات مرة أخري؟**

* أتي الإعلان بأمرين خادعين للشعب المصري.. الخدعة الأولي هي إعادة المحاكمات لأن هذا الإعلان لا يتحدث عن إعادة المحاكمات إلا بظهور أدلة جديدة، و هذه مسألة لا قيمة أو جدوى منها، لأنه لن تتم إعادة المحاكمات لأن الرئيس يدلل الداخلية ويحتضنها ويرفض تطهيرها، فلن يعيد محاكمة ضباط الشرطة مرة أخري، وأقولها صريحة ومدوية و سوف نراه في الأيام القادمة.. الخدعة الثانية هي صرف مستحقات الشهداء، و هو أمر

جيد ولا يرفضه أحد ولكن الإشكالية في تحديد من هو الشهيد ومن المصاب فالذين يجلسون وينامون أمام المجلس القومي للمصابين يعانون الأمرين وليس لديهم الحق في العلاج ومازالوا في الانتظار، ولم يحصلوا علي حقوقهم بسبب التلاعب في تحديد صفة هؤلاء المصابين وأهالي الشهداء.. ولكن هذا يتم في إطار تسويق الاستبداد، والحاكم الذي يريد أن يقهر شعبه يضعه دائما في بعض الأشكال المألوفة لتحتار الناس هل تؤيده أو تعارضه.

**** كيف ينظر إلي الإعلان الدستوري في الخارج؟**

* يبدو أن السادة مستشاري الرئيس لم يعلموا شيئا عن الإعلان الدستوري، ولهذا قدم بعضهم استقالته، وهذا ينال من مؤسسة الرئاسة وهيبتها.. وهذا الإعلان الدستوري الكارثي له تأثيرات ضارة وخطيرة في الخارج، والذي انبهر العالم بثورتها السلمية الشعبية وإذا بالرئيس الذي انتخبه الشعب يستبد وينقلب علي الثورة وعلي الشعب.

**** هل الاستقالات وسحب التأييد حل مقبول؟**

* هي أحد أشكال الاعتراض.. وأقول سيدي الرئيس لقد انتخبتك وأنا الآن اعتذر لشعب مصر عن هذا الانتخاب، وإذا لم تلغ هذا الإعلان الدستوري أعتذر مرة أخري لشعب مصر عن هذه المساندة لأنك لست أنت الذي انتخبتك، إنما انتخبتك لو عود لم تف بها، ولتعميق الديمقراطية والحرية وتحافظ علي حقوق الشعب، والرجوع يا سيادة الرئيس إلي الحق فضيلة ولا يقلل من مؤسسة الرئاسة، لكن يزيد من هذه القيمة إنما الإصرار عليه يؤدي إلي كارثة، وسيؤدي إلي تجميد كل المساعدات الاقتصادية لمصر، من الذي سيأتي ويستثمر طالما أن الرئيس يستطيع بجرة قلم أن يستولي علي المشروعات الاستثمارية الآن وبقرار إداري«!!» ومن الذي يتحمل هذه الخطورة، هذا إعلان ليس مقصوداً به حماية الثورة المصرية، بل وأدها وتجييش كل مكتسباتها لصالح الاستبداد والديكتاتورية، وعزل الرئيس وجماعة الإخوان عن الشعب.. وإذا كان الرئيس يتصور أنه سيكون رئيساً لجماعة الإخوان المسلمين التي تخرج تطبل له وتهلل لقراراته فليكن رئيساً للإخوان.

**** ما هي أزمة اللجنة التأسيسية للدستور؟**

* اللجنة التأسيسية مأزومة من أول يوم تم تشكيلها فيه ،وهي شكلت علي أساس المغالبة الحزبية من حزب الحرية والعدالة وبعد هذا ضموا بعض القوي والأفراد لتجميل هذا الواقع، ولكنهم تناسوا أن الكثيرين سيرفضون إصدار دستور بهذا الشكل، ولهذا وصلت الانسحابات إلي ٢٦ انسحاباً مؤثراً مثل الكنيسة ونقابات الممثلين والعمال والصحفيين وحزبي الوفد والغد، وشخصيات مهنية ومستقلة، ولم يبق في اللجنة غير نواب الحرية والعدالة والسلفيين، وبعض الذين يدورون في فلكهم، وخلت اللجنة من الخبرات الأساسية.

**** ما نوعية أعضاء اللجنة؟**

* الحقيقة أن اللجنة التأسيسية ضمت بعض الأفراد الذين كانوا لأول مرة في حياتهم يسمعون عن كلمة الدستور، ولا يعلمون ماذا يعني ولماذا يوضع أو ما هي وظيفته، ولذلك رأينا عجباً، فإدارة التأسيسية مستبدة بقرارها تفعل ما تشاء وتتلاعب بكل شيء، وقد قدمنا مقترحات تعديل من أكثر من ٢٦ عضوا، وإذا برئيس التأسيسية يتغاضى عنها ولا يوزعها علي الأعضاء، ثم وجدنا بعد ذلك انه يوزع تعديلات في لجنة سرية علي الأعضاء وقال: «هذه لجنة سرية لا نريد ذكر أسمائها «!!» .. فسألنا لماذا سرية؟.

فقال ليس لكم شأن بهذا لأنهم يعملون لوجه الله، فهل نحن نعمل لوجه الشيطان؟! فصمم علي سريتها مع أنه يوجد مضابط رسمية لابد أن تذكر فيها الأسماء فرفض أيضا، ووجدنا أن هناك خيارات دستورية تفرض علي الأعضاء فرضاً وليس مسموحاً بالمناقشة، وكلما قام أحد يناقش نصاً دستورياً تتم الشوشرة عليه بالهيصة والتشويش عليه وتم هذا مع عمرو موسي والدكتور عبد الجليل مصطفي ومعي شخصياً ومنعنا من الكلام، ولم يغيروا شيئاً ولهذا لم يكن من الممكن أن نكون شهوداً علي العبث الذي يحدث فوصل الانسحاب إلي أكثر من ثلث الجمعية، و١٥ عضواً من الاحتياطي.

**** إذا الجمعية في أزمة كيف يمكن حلها؟**

* نعم الجمعية في أزمة ولن يحلها إلا معالجة السبب الرئيسي بإعادة تشكيل اللجنة التأسيسية ولن يحل مشكلتها هذا الإعلان الدستوري الذي أعلنه الرئيس وسوف تظل الأزمة قائمة.

**** قيل إن السبب الرئيسي لهذه الأزمة صلاحيات رئيس الجمهورية؟**

* كنا نتعجب ممن يقولون إن اختصاصات الرئيس تقلصت! فهذا غير صحيح وافتراء بكل ما تحمله الكلمة من معني، فما هي الاختصاصات التي نزعت من رئيس الجمهورية؟ وفي برنامج تليفزيوني وشاركتني «باكينام الشرقاوي» مساعد الرئيس سألتها هذا السؤال: فقالت: هم يقولوا إن الاختصاصات تقلصت «!!» وهم قالوا لها ولغيرها وفقا لنظرية الفنان عادل إمام «قالولوا» اختصاصات الرئيس تقلصت مع أنها زادت في مسودة الدستور عن دستور ٧١.

**** ما هي اختصاصات الرئيس؟**

* أولاً.. ليس هناك في المسودة اختصاص للحكومة، لأن أي تقليص لسلطات الرئيس سيتحول إلي الحكومة، رئيس الجمهورية هو الذي يترأس

السلطة التنفيذية، ويعين رئيس الوزراء دون قيد، وليس مطلوباً منه أن يكون من حزب الأغلبية و هو يحدد السياسة العامة للدولة «الحكومة، البرلمان» وله سلطة اتهام رئيس الوزراء وعزله، طبعا إذا كان بعيداً عن حزب الحرية والعدالة، ورفضوا أن يكون رئيس المجلس الأعلى للشرطة بعدما وجدوا أن «مبارك» تتم محاكمته علي قتل الثوار، حتى يكون الرئيس بعيداً عن هذه الاتهامات، وله الحق في إبرام المعاهدات بما فيها المعاهدات التي تتعلق بتعديل السيادة وتعديل أراضي الدولة وحدودها«!!» وكل هذا ليس هناك مسئولية علي الرئيس.

**** هل تم إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية ثم العدول عن هذا القرار؟**

* قصة تعيين النائب كانت غريبة جداً لأن اللجنة التي وضعت النصوص لم تضع نصاً للنائب ثم فوجئوا بوجود هذا النص في المسودات وحدثت مشاجرة واكتشفنا أنه هبط بالباراشوت من الخارج«!!» من الاتحادية، شبرا، المعادي، المقطم، الله أعلم.

**** وماذا عن اختصاصات الحكومة في مسودة الدستور؟**

* هزيلة لأن الاختصاصات جمعت في سلطة رئيس الجمهورية.. والحكومة تضع السياسات العامة للدولة بالاشتراك مع الرئيس، ورئيس الوزراء يوجه أعمال الوزراء.. وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية تنفيذاً للقوانين، وإعداد مشروعات القوانين، وإعداد الموازنة، وإعداد الخطط.. وعقد القروض ومنحها.

**** لماذا ترفض فكرة الاستفتاء والاحتكام إلي الشعب؟**

* الاستفتاءات كانت موجودة في دستور ١٩٧١، والسادات مغرم بالاستفتاءات وكان يستخدمها في القوانين المقيدة للحريات وتزور نتيجتها مثلما أصدر قانون حماية القيم من العيب، واستفتاء أحداث ٥ سبتمبر، ولهذا وصفوا نصاً في مسودة الدستور أن نتيجة الاستفتاءات ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة مؤسساتها، إذن نجد أنهم يتحاشون ما سبق للقضاء أن قرره تخفيفا لوطأة الاستفتاء علي الحقوق والواجبات والرئيس إذا استمر علي هذا النهج سوف يسيء استخدام الاستفتاء في تقييد الحقوق والواجبات، ويأتي هو وجماعته ويقولوا: سنلجأ للشعب في الاستفتاء ثم يكتوي الشعب بنار الاستفتاءات.

**** هل تم وضع نص دستوري يحظر تغيير هوية الدولة المصرية؟**

* هذه المسودة أقل ما قال فيها «سمك، لبن، تمر هندي» لأنها ليست دستوراً بل أفكار هلامية تضيع معها هوية الدولة وديمقراطية النظام وأهداف الثورة ولذلك انسحبنا ولم تحتمل ضمائرنا كل هذا الزيف، و هذا الضلال.

**** كيف يتم التربص داخل التأسيسية بالمحكمة الدستورية العليا؟**

* يتم استخدام الدستور داخل التأسيسية لتصفية الحسابات مع المحكمة الدستورية العليا ومع النائب العام والنيابة العامة والقضاء بشكل عام بما لا مثيل له في العالم، فهذه المسودات جاءت لتنتقص من المحكمة الدستورية وحتى آخر يوم قبل الانسحاب، قام السيد رئيس التأسيسية بإلغاء أعمال لجنة الصياغة، ولم تكن قد قامت بإنهاء نصف باب السلطة القضائية وباب الأجهزة المستقلة وباب الأحكام العامة، وعندما اعترضت قائلاً من الذي سيصيغ هذه الأبواب؟.

فقال: نحن الذين سنصيغ هذه الأبواب وليس لكم شأن بهذا، ولهذا لم يعرض علي لجنة الصياغة هذه الأبواب السابق ذكرها.

**** ماذا عن المواد التي تتعلق بالشريعة؟**

* قضية الشريعة مفتعلة لأن المادة الثانية في الدستور كافية وتطبيق الشريعة الإسلامية لا يكون إلا بقوانين، ومسألة وجود نص دستوري من عدمه أمر لا يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية، لأن النظام القانوني المصري لا يخالف الشريعة إلا في مواضع بسيطة جداً.

**** وما هذه المواضع المخالفة للشريعة؟**

* هم يقولون علي أشياء مثل تداول الخمور والفوائد والحدود التي تتعلق بقانون العقوبات وهذه يملكها السيد الرئيس أو البرلمان عندما يتم انتخابه، وتداول الخمور يتم بتصاريح إدارية من حكومة هشام قنديل ويستطيع الآن بقرار إداري أن يلغي هذه التصاريح، والفوائد هي أزمة نظام وليست مشكلة شعب، فالنظام يساعد البنوك علي الربا لأنه يعطيها أذون الخزانة بفائدة ١٧٪ وتعطي البنوك فوائد للناس بنسبة ١١٪ وتحصل البنوك ٦٪ الفرق.. إذا الفوائد خيبة دولة وخيبة حكومية ومن الممكن إلغاؤها ويطالبون بهذا من الرئيس وحكومته لأن ربا الدولة من أصعب أنواع الربا.. وعلي الرئيس أن يلغي أذون الخزانة إذا كانوا يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية، فما علاقة النص الدستوري بهذا الأمر، ولكنهم يفتعلون قضايا غرضها الأساس المعركة الانتخابية واختطاف الدستور وتنظيم السلطات، وتوازنها لصالح استبداد الرئيس وجعله رئيساً لا يسأل عما يفعل، والإعلان الدستوري فضح هذه النوايا.

**** وماذا عن العدالة الاجتماعية وحقوق الطبقات المهمشة؟**

* هذه المسودة جاءت فقيرة في الحقوق الاجتماعية وفي حقوق الفلاحين والعمال، ولم تعط لهم حقوقاً جيدة ولكن مجرد شعارات، وقد طالبنا بوجود جهاز يضمن تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضمان تطبيقها ولم يقبل بهذا الاقتراح.. ولكنهم يرفعون شعارات الحق في الصحة وهذا مثبت في دستور ٧١، وشعار الحق في الكرامة، مع أن المواطن مازال يهدر

كرامته في أقسام الشرطة، والحق في الوظائف العامة، وما لم تكن هناك هيئة تتولي ذلك فسيتم توريث الوظائف العامة، ولذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية جاءت بائسة في مسودة الدستور.

**** وماذا عن حقوق المرأة؟**

* كان من الواجب وجود نصوص لتفعيل حقوق المرأة باعتبارها الطرف الضعيف في المجتمع وتحتاج تمكيناً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمرأة تحتاج تمكيناً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمرأة تحتاج إلي مواكبة التطورات التي تحدث في العالم مثل منع الاتجار في البشر والجنس وحماية الطفل حتى لا نجد أطفالنا يرتعون في الشوارع التي أصبحت تفرح المجرمين والمتسولين والطاقات المهدرة.

**** ما هي آليات بطلان هذا الإعلان الدستوري بعد أن رفضته القوى السياسية المدنية والسلطة القضائية؟**

* هذا الإعلان لا قيمة له ويجب على المحاكم ألا تعيره اهتماماً وألا تطبقه وعلى الجمعية العامة للقضاة أن تتخذ حياله موقفاً لأنه يقضي على السلطة القضائية تماماً ويفرغها من معناها ويجعل الدولة المصرية بسلطة واحدة وشخص واحد، ومع أن فرعون مصر كان يقبل المراجعة في قراراته وحاجج سيدنا «موسى» وكان أكثر ديمقراطية واحتكم إلي المصريين في يوم الزينة، أما هذا الإعلان فسيجعل رئيس الجمهورية يتخذ القرار الذي لا يراجعه فيه أحد، ومصر دولة مؤسسات ولا يمكن أن يقضي علي مؤسساتها بهذا الشكل.

**** ماذا لو تم إقرار الدستور الذي لن يجد الشعب فيه أهدافه التي خرج من أجلها في ٢٥ يناير؟**

* هم يتصورون أن صدور دستور بهذا الشكل سوف ينهي الأزمة مع أنه سيعمق الأزمة، ويجب أن يعلموا أن المشكلة لا تتعلق بالدستور ولكنها تتعلق بتحقيق أهداف الثورة التي ثار فيها الشعب من الفترات العمرية من ١٥ وحتى ٤٥ لأن هذه الفترات العمرية هي التي وجدت أن الدولة المصرية قد ضاعت من بين أيديها، ولم يعد لديهم فرصة في هذه الدولة ويريدون تغييراً حقيقياً، ولن يأتي التغيير إلا بمؤسسات ديمقراطية ودستور ديمقراطي يضعه الشعب لا تضعه فئة أو رئيس أو جمعية تأسيسية تخضع لسلطات الرئيس.. الرئيس أصدر القانون ٧٩ لسنة ٢٠١٢ ونصت فيه المادة ١٢ علي تفرغ أعضاء الجمعية التأسيسية إذا كانوا يعملون في الحكومة أو القطاع العام، ولكنه وزر ووظف ونفع أكثر من ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية وعلينا أن نسأل المستشار رئيس التأسيسية، ما هي قيمة البدلات التي يتقاضاها من رئاسته للمجلس القومي لحقوق الإنسان؟ ونسأل الوزراء والمحافظين الذين تم تعيينهم أعضاء في التأسيسية هل تحافظون وتدافعون عن حقوق الشعب

أم عن سلطات الرئيس؟

■■ الدكتور نور فرحات

*** كيف ترى أزمة الإعلان الدستوري؟**

* أولاً: صدور الإعلان الدستوري كان غير متوقع لأن الرئيس مرسي اجتمع مع عدد من قيادات المجموعات السياسية والمرشحين السابقين، ولهذا كنا نتوقع أن يتخذ خطوة توافقية في سبيل إعادة التجانس إلي الجمعية التأسيسية، ولكن فوجئنا بإصدار الإعلان الدستوري المصادر للحريات والمنتهك لسلطة القضاء علي عكس ما كنا نتوقع، ثم خرج الرئيس والقي خطبته لأنصاره أمام قصر «الاتحادية» وقدم تبريرات كانت غير مقنعة للعقلاء عندما قال: إني أسعى للاستقرار.. ولكني أذكره بالرئيس السادات عندما خطب في النخبة المصرية قبل اغتياله مباشرة، كان أيضًا يؤكد للناس أنه يسعى للاستقرار.. القرارات الصادمة والمقيدة للحريات لا تؤدى إلي الاستقرار، بل تؤدى عكس ذلك والإعلان الدستوري الذي أصدره، أدى إلي انقسام الشارع المصري في أنحاء الجمهورية من أسوان إلى الإسكندرية.

**** هل الإعلان الدستوري فقط وراء انقسام الشارع المصري؟**

* ليس وحده لأن المصريين الذين خرجوا يعارضون الإعلان الدستوري في حقيقة الأمر يعارضون السياسات الإقصائية التي تتبعها جماعة الإخوان منذ أن تولى رئيسهم حكم البلاد، ورأوا أن القرارات التي يصدرها الرئيس لا تصب في صالحهم بل في الصالح جماعة الإخوان، والرئيس لا يلتفت إلى القضايا التي تشغل المواطن العادي مثلا التعليم والصحة ولقمة العيش والأسعار والإسكان مثلما وعد وأصبح يهتم بإصدار مجموعة قرارات تهدف إلي تمكين الجماعة سواء في مجلس الشعب أو الدستور، و هذه السياسة أستفزت ضمير كل المصريين حتى بعض الذين انتخبوا «مرسى».

**** ما هي آليات بطلان هذا الإعلان الدستوري؟**

* الإعلان الدستوري لا وجود له من الناحية القانونية، هو إعلان موجود ماديًا لكن ليس له وجود تسلطي، ونحن نفرق بين الظاهري المادي والوجود القانوني، لأن مجرد أن يصدر المسئول قرارًا فهو موجود ماديًا وظاهريًا إنما الوجود القانوني لابد وأن يكون هذا القرار مكتمل الأركان وخاليًا من العيوب التي تؤدى إلى انعدامه.

**** ما هي العيوب التي تؤدى إلى انعدام القرار؟**

* عيوب انعدام أي قرار أن يفتقد رخصة الأركان، وأحد أركان القرار الإداري أن يكون صادرًا من الجهة المختصة، إذا أصدر مجلس الشعب قرارًا أو قانونًا في غير اختصاصه يعتبر قرارًا منعدم.. وكذلك رئيس الجمهورية إذا أصدر قرارًا خارج اختصاصه فهو قرار منعدم.. وليس من سلطة الرئيس أن يصدر دستورًا أو يعدل دستورًا، لأن الرئيس جاء منتخبًا

وفق دستور أقسم علي احترامه والولاء له.

**** لكن المؤيدون للرئيس يبررون إصدار الإعلان الدستوري حتى ينهى الرئيس الفترة الانتقالية؟**

* في هذه المنطقة، تحدث عملية خلط الأوراق المتعمد من رجال القانون الذين يناصرون انهيار الشرعية لأن بعضهم يقول إن هذه فترة انتقالية وإن الرئيس خلالها له حق إصدار الإعلانات الدستورية، وهذا خلط باطل لأن الفترة الانتقالية انتهت بتسليم الحكم للرئيس المنتخب وفقًا لقواعد دستورية ناجزه، وما يحدث بعد هذا ليست فترة انتقالية، وإنما استكمال للبنية المؤسسية للدولة مثل الدستور وانتخاب مجلس الشعب وعلينا أن ندرك ذلك وهذا الرئيس لم يأت بإرادة ثورية كما تزعم ديباجة القرار، وأوضح بيان أساتذة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية هذه النقطة بأن الرئيس جاء مستندًا إلي إرادة شعبية انتخبته وفقًا لقواعد دستورية ناجزه، فلا يجوز للرئيس أن ينقلب علي قواعد الدستور التي جاء علي أساسها رئيسًا.

**** لكن بعض فقهاء الدستور أيدوا الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسى؟**

* رجال القانون الذين أيدوا ذلك سواء من فقهاء حزب الحرية والعدالة، أو من الفقهاء الذين باعوا ضمائرهم مؤخرًا محاولين أن يركبوا عربة قطار السلطة التي تسير إلي الخلف (!!) فهؤلاء يخالفون ضمائرهم.. أما رجال القانون الذين يدستون لضميرهم المهني فقد قالوا كلمتهم في شكل بيان صادر عن مجلس كلية الحقوق في جامعتي القاهرة والإسكندرية، وفي شكل البيانات التي صدرت عن مؤسسات القضاء المختلفة سواء من القضاء العالي أو القضاء الإداري..

**** وكيف يمكن التعامل مع قرار منعدم؟**

* عندما تقول إن قرار الإعلان الدستوري منعدم فهذا معناه إننا لسنا في حاجة إلي إصدار حكم قضائي كي يقضى ببطلانه، ومن الممكن عندما تفصل المحكمة الدستورية في عدم دستورية مجلس الشورى ألا تلتفت للقرار وكأنه غير موجود لأنه قرار منعدم، وأيضًا مجلس الدولة عندما يفصل في قضايا متعلقة بالجمعية الدستورية لا يلتفت إلى هذا القرار، ورجال القانون يفهمون ذلك، ولكن المشكلة أخطر من الناحية القانونية في الآثار السياسية المدمرة علي المجتمع المصري المترتبة على إصدار هذا الإعلان، وهى انقسام مصر إلي نصفين وخروج المظاهرات الكبرى في ميدان التحرير وتمثل الجناح الأكبر من المجتمع المصري، وخروج المؤيدين للرئيس من الحرية والعدالة والجماعات السلفية.

**** الرئيس أعلن أن هذا الإعلان يحمى أهداف الثورة؟**

* الرئيس يقول ما يقول (!!) لأنه فعل ما فعل السادات عام ١٩٨٠ عندما

أراد أن يرشح نفسه لمرة ثالثة عدل دستور ١٩٧١ رغم المادة (٧٧) من الدستور التي كانت تضع قيودًا علي ترشيح الرئيس لأكثر من مدتين لذا قام بتعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح «الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» ووضع العسل غطاء مغلفاً لحبة السم وهذا ما حدث بالضبط في الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسي عندما حصن قراراته السابقة واللاحقة ضد أي رقابة قضائية، وأتاح لنفسه اتخاذ إجراءات استثنائية لحماية الثورة، وحدد لنفسه متى تكون الثورة.. وفي ذات الوقت عزل النائب العام ونص علي إعادة محاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين.

**** إعادة المحاكمات وعزل النائب العام كان مطالب ثورية؟.**

* كرجل قانون أقول كان من الممكن تحقيق الأهداف التي ابتغاها الرئيس، والتي نص عليها الإعلان الدستوري لحماية الثورة، دون الحاجة إلي إعلان دستوري، وكان يكفي أن يجري تعديلاً في قانون السلطة القضائية، لكي يستبعد النائب العام وإصدار قانون محترم يراعي أصول المحاكمات الجنائية لإعادة النظر في إعادة محاكمة المتهمين في قتل المتظاهرين وثاني يوم لإصدار الإعلان، أعلن النائب العام الجديد أنه لن يعيد المحاكمات إلا إذا ظهرت أدلة جديدة فلماذا إذاً هذا الضجيج من البعض بان الرئيس يهدف إلي حماية الثورة.

**** هل الإعلان الدستوري يحصن الأعمال السيادية؟.**

* الإعمال السيادية ليست في حاجة إلي إعلان دستوري حتى يتم تحصينها، لأنها محصنة منذ ١٩٤٦ والقضاء مستقر علي أعمال السيادة، والتي يدخل فيها إعلان الحرب وإبرام وإلغاء الاتفاقيات الدولية، وقبول أوراق اعتماد السفراء وتعيين الوزراء والسفراء، وما يعد من أعمال السيادة لا يخضع إلي السلطة القضائية.

**** الرئيس اجتمع مع القوي السياسية ثم أصدر الإعلان الدستوري؟.**

* لا أعتقد انه يناقش معهم الإعلان الدستوري لأنهم خرجوا وقالوا: المناقشات كانت حول التأسيسية وعن الدستور التوافقي، وفجأة فعل الرئيس عكس ما جري الحديث مع القوي السياسية، الأمر الذي يدفع إلي شكوك قوية أن القرارات الرئاسية لا تتخذ في مقر الرئاسة، إنما تتخذ في مقر آخر حيث توجد أجهزة صناعة القرار وهو الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس.

**** ولماذا فشل لقاء الرئيس بالمجلس الاعلي للقضاء؟.**

* المجلس الاعلي للقضاء لم يصدر بياناً حول لقائه مع الرئيس، وعما تم الاتفاق عليه أو الاختلاف حوله، ولكن الإعلان الذي صدر من المتحدث الرسمي للرئاسة ينطبق عليه المثل العربي «عرف الماء بعد الجهد بالماء» لأنه قال: تحصين قرارات الرئاسة فيما يختص بأعمال السيادة وهذا لا يحتاج إلي إعلان دستوري.

**** وماذا عن تحصين الجمعية التأسيسية؟ وماذا عن تحصين مجلس الشورى؟**

* كل هذا لم يتحدث عنه البيان.. وأعتقد انه كان هناك نقاش بين المجلس الأعلى للقضاء والرئيس، ولم يتم الوصول إلي اتفاق فخرج علينا متحدث الرئاسة بهذا البيان الذي لم ينطل علينا أو نقتنع به.

**** ماذا لو لم يتراجع الرئيس عن الإعلان الدستوري؟.**

* أعتقد أن أزمة الإعلان الدستوري فعلتها دوائر الحكم، من أجل تمرير الدستور المشوه الذي وضعته اللجنة التأسيسية، التي لا تمثل المصريين برئاسة المستشار الذي كان له تاريخ في الدفاع عن استقلال القضاء، وهذه اللجنة شكلت من مجموعة يغلب عليها أعضاء الإخوان والتيار السلفي، وهؤلاء يزيدون على ٦٠٪ من أعضاء اللجنة التأسيسية، ويحرصون علي إصدار دستور يغير من هوية الدولة المصرية إلي دولة دينية، ومجموعة أخري من الفقهاء بعضهم كان يعمل ضابطاً في أمن الدولة، قبل أن يصبح أستاذاً في كليات الحقوق وبعضهم نذر نفسه لخدمة السلطات، وبعضهم لهم توجهات مستترة في خدمة جماعة الإخوان، والمجموعة المدنية انسحبت تماماً والمطلوب هو تمرير هذا الدستور في ظل هذه الضوضاء التي أحدثها الإعلان الدستوري سيء السمعة.. وسيطرحه الرئيس علي الاستفتاء.

**** ماذا لو رفض القضاء الإشراف علي الاستفتاء؟.**

* لو رفض القضاء الإشراف علي الاستفتاء ستكون عقبة أمام الرئيس، وأعتقد أن الرئيس سيحاول الوصول بشكل أو بآخر إلي تسوية مع السلطة القضائية بشكل ما، حتى يقوموا بالإشراف علي الاستفتاء، وإذ لم ينجح في هذا قد يصدر إعلانا دستورياً بتعديل الإعلان الدستوري الحالي، بأنه يمكن الإشراف علي الاستفتاء بواسطة موظفين في الدولة من غير القضاء، والمأزق إذا صدر حكم لاحق من القضاء ببطلان الإعلان الدستوري المتوقع صدوره وبطلان عملية الاستفتاء ستدخل مصر في دوامة الفوضى السياسية والقانونية.

**** جماعة الإخوان تؤكد أن شرط سحب الإعلان الدستوري قبل الحوار مع الرئاسة هو شرط مسبق علي الرئيس؟.**

* لا أحد يرفض الحوار وأنا لست ممثلاً عن القوي المدنية، ولكن لا حديث ولا لقاء أو حوار قبل إلغاء الإعلان لأنه لا وجود له من الناحية القانونية.. والحجج معروفة ووجهات النظر.. وحتى الآن لم يتقدم حزب الحرية والعدالة الذي يحكم من وراء الرئيس ببدائل يمكن مناقشتها للخروج من هذا المأزق الراهن، وكل ما قدموه هو حشد أنصارهم لتأييد الرئيس، ويخطب بهم الرئيس هاتفاً وملوحاً وسلم الله مصر من نتائج هذه الحشود التي تتطلب التقدم بمبادرة حقيقية لإنهاء هذه الأزمة.

**** هل تقدمت بمبادرة للخروج من هذه الأزمة.. ما هي؟.**

* نعم تقدمت بمبادرة للخروج من الأزمة، والاحتقان الذي تعاني منه البلاد بسبب هذا الإعلان الدستوري، ولكنها لم تطرح للنقاش الجدي في الدوائر الرسمية، وتبدأ بإلغاء الإعلان الدستوري لأنه منعدم من الناحية الدستورية، وحتى لم يلغه الرئيس فلن يعترف به القضاء، ثم بعد ذلك عودة دستور ٧١ بالتعديلات التي وافق عليها الشعب في ١٩ مارس ٢٠١١ ثم التشاور مع القوي السياسية، وتشكيل حكومة ائتلاف وطني وإقالة حكومة هشام قنديل بعد عجزها عن حل مشاكل الشعب، وإصدار قرار بحل الجمعية التأسيسية وتشكيل جمعية أخري بالتشاور مع القوي السياسية.

**** لكن عصام العريان قال لو تم رفض الدستور سيظل الإعلان قائماً؟.**

* الدكتور عصام العريان يخيرنا بين أمرين كلاهما أسوأ من الآخر، وهو التسليم للاستبداد المؤقت الذي يمثله الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مؤخراً، وبين استبداد دائم يمثله الدستور الذي وضعته جمعية تأسيسية طائفية، ويتضمن مجموعة من القواعد تخلق حاكمًا لمصر له جميع الصلاحيات دون أن يكون مسئولا أمام أي جهات.

**** من يتحمل جنائيا وقانونيا قتل المتظاهرين؟**

* الرئيس مرسي يتحمل قتل المتظاهرين كما تحمل مبارك قتل المتظاهرين في ٢٥ يناير.

**** ماذا لو لم يتم تنفيذ قرار النائب العام للمحاكم بعدم تعليق أعمال القضاة؟**

* لن يحدث شيء والنائب العام لا يستطيع فعل شيء!!

**** وكيف تعلن الجمعية التأسيسية اكتمال الدستور بعد انسحاب ٢٦ عضوًا من التأسيسية بجانب بعض القيادات؟**

* انتهاء الجمعية التأسيسية مع وضع الدستور مؤامرة يحيكها قيادات الإخوان، ونظامهم على الشعب صراحة، وسيعمل الإخوان والسلفيون على حشد الحشود للفقراء للتصويت بنعم، ولهذا لو تم الاستفتاء تحت إشراف موظفين عموميين، فيجب إصدار حكم مسبق ببطلان الاستفتاء، وبطلان تعديل الدستور الذي سمح للموظفين العموميين بالإشراف على الاستفتاء، وبالتالي سيسقط الدستور الذي صدر عن الاستفتاء، أنما لو نجح الرئيس في استمالة القضاة للإشراف على الاستفتاء، وصدر حكم ببطلان الجمعية التأسيسية أيضا، سيسقط هذا الدستور لأن الذي وضعته جمعية فاقدة الشرعية.

**** ما تفسيرك لهذا العداء الشديد من الإخوان للدستورية العليا والقضاء؟**

* لأن حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان والرئيس الذي ينتمي إليها، لا يريدون الالتزام بالأطر الشرعية الموجودة في مصر الآن أو تطبيقها بصفة شرعية، وعندما يصدر القضاء أحكاما تمس طموحات سياسية لجماعة الإخوان، أو لحزب الحرية والعدالة لا يترددون في الهجوم على

القضاء، ولا يعنيهم كثيرًا أمر الدولة المصرية لأن نظام جماعة الإخوان يحطم عن عمد السلطة القضائية، حتى لا تقف في وجه طموحاته السياسية وغير الشرعية.

**** ولكنهم يتعللون بأن المحكمة الدستورية حلت البرلمان بمؤامرة بالتحايل على المادة ٣٨؟**

* هذا لا يصح أن يقال من مؤسسات مسئولة مثل مؤسسة الرئاسة، لأن الرئيس قال: ذمي إلى علمه إن هناك حكمًا يجري وضعه وسيتم به حل مجلس الشوري والتأسيسية فهل يحكم الرئيس الدولة بالإشاعات، وقد أعلن رئيس المحكمة الدستورية أنهم طلبوا من الرئيس تقديم دليل على ما يقول ولكن الرئيس لم يقدم دليلاً!! فهل من الممكن أن يتم التعامل مع مؤسسات عريقة تقوم عليها الدولة المدنية المصرية عن طريق إهالة التراب عليها وإطلاق الإشاعات المغرضة، وإذا كان الرئيس لديه معلومات حقيقية مستندة إلى أدلة ثابتة، عليه أن يقدمها للنائب العام الجديد ليحقق فيها وليس مجرد ترديدها وإطلاق قنابل دخان، للتشكيك في شرعية المؤسسات القائمة، فهذه ضغوط مرفوضة.

**** وماذا عن رد فعل المحكمة الدستورية؟**

* عدم رضوخ المحكمة الدستورية العليا للضغوط ، هو رد فعل محترم وقوى أمام المحاولات التي تمارسها جماعة الإخوان، والحديث عن تورط قضاة في مؤامرات سياسية، هو تشويه لسمعة القضاء المصري، ومن لديه دليل على ما يقوله فليقدمه للنائب العام وإلا فليصمت، لأن مشكلة جماعة الإخوان ومؤسسة الرئاسة، أنهما تضيقان بمبدأ الشرعية وسلطة القضاء وتريدان إخضاع القضاء.

**** ما هي أخطر مادة في الدستور؟**

* على سبيل المثال المادة «٢٢٠» الخاصة بتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية، الموجودة في المادة الثانية والتي تقول «المصادر المعتمدة عند أهل السنة والجماعة» وهذه المصادر هي طوفان من الأحكام الشرعية التي قليل منها قابل للتطبيق منها في هذا العصر، وكثير منها بعيد عن روح العصر والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة، ويراد بعد ذلك في مادة أخرى أن تتم مراجعة التشريعات القائمة لكي تصبح متطابقة مع الشريعة الإسلامية، بما يتطابق مع مصادره المعتمدة عند أهل السنة، إذا الذية مبيتة على إحداث خلاف شديد في النظام المصري والحياة الاجتماعية للمصريين، وفقًا لرؤية أهل السلف لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا هو قلب المعركة التي تدور في مصر الآن، ومن أجلها يراد إصدار الدستور في عجلة ومن أجلها تم إصدار الإعلان الدستوري لتكميم الأفواه عن نقد أو تجريح أو إلغاء الجمعية التأسيسية التي تضع الدستور.

**** قالوا لو تم إلغاء الإعلان الدستوري فلا يطالبنا أحد بإعادة المحاكمات؟**

* هذا نوع من بيع البضاعة الرديئة وتحميلها على البضاعة الجيدة، ومحاكمة قتلى الثوار مطلب شرعي وملح، إنما الإعلان الدستوري لا يؤدى إلى إعادة المحاكمات، وإذا كان الرئيس يريد أن يحاكم قتلة الثوار، كان عليه أن يعيد هيكلة وزارة الداخلية، وأن يأتي بوزير داخلية ينتمي إلى أهداف الثورة، ويكلفه مع المخابرات العامة بالبحث عن أدلة جنائية حقيقية تدين قتلة الثوار، ثم بعد ذلك ووفقا لقانون الإجراءات الجنائية الذي يتضمن نصًا يقول: إذا ظهرت أدلة جديدة يعاد التحقيق والمحاكمة وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى إعلان دستوري.

**** بعد انفجار الأزمة.. لماذا لم يخاطب الرئيس الشعب المصري، وخاطب جماعته وعشيرته؟**

* لأنه كل يوم يقدم دليلا لمصر أنه رئيس لجماعة الإخوان المسلمين أكثر منه رئيسا لباقي المصريين.

**** هل غاب عن مصر حكماؤها حتى يحدث هذا الانقسام؟**

* الحكماء، والعقلاء ومن يريدون الخير لمصر موجودون، ولكن المشكلة وجود جماعة تريد أن تنعطف بتاريخ وهوية الدولة المصرية لحساب مخططات جرى إعدادها قبل قيام الثورة ولا تقبل أي مناقشة توقف تنفيذها.

**** مصر رايحة على فين؟**

* ليس لنا إلا أن نتفاءل وكلما اشتدت الأزمة اقتربنا من الانفراج إن شاء الله.

■■ ثروت الخرباوي

كيف تري الجدل الدائر حول مسودة الدستور؟

* هو نفسه الجدل الدائر حول مصر، لأن هناك من يريد أن يجعل مصر قطعة خاصة لهم، وآخر يريد أن يجعلها لكل المصريين، وما أقصده تحويلها إلي الخاصة الإخوانية، وهذا ينعكس علي إدارته للدولة وعلي كل المؤسسات، بما فيها إدارته للهيئة التأسيسية للدستور، وجماعة الإخوان أرادت أن تجعل هذه الهيئة كياناً تابعاً لها تعبر عنها، فيما يتعلق بكل أمور الحكم، ولهذا لجأت إلي إبعاد الكفاءات القانونية والاقتصادية أو الدستورية واختارت أصحاب الولاءات وأبعدت محمد كمال عبد العزيز، أحد أبرع من أنجبتهم مصر في القانون بعد السنهوري والدكتور إبراهيم درويش أحد العبقريات الدستورية، والدكتور علي الغتيت أحد أبرع رجال القانون الدولي، والدكتور أحمد كمال أبو المجد أحد أبرع من له صياغات محكمة، و هؤلاء كان في إمكانهم وضع دستور عبقري لمصر يعبر عنها وعن ثورتها، ولكن هذا ليس هو المطلوب لأنهم يريدون دستور يعبر عن الإخوان ولا يعبر عن مصر.

**** لكن يوجد معارضون انسحبوا من الهيئة التأسيسية؟**

* حتي هؤلاء المعارضون تم اختيارهم، لأن بعضهم له ولاءات نفسية لجماعة الإخوان المسلمين، والإخوان وضعوهم في الهيئة التأسيسية، وكانوا قد وقفوا مع الدكتور مرسي في الانتخابات مثل حمدي قنديل والدكتور عبد الجليل مصطفي والدكتور حسن نافعة وكانوا يطمحون لمكانة أكبر، ولكن الإخوان لم تعطهم إلا عضوية في الهيئة التأسيسية للدستور، ثم لم يعطوا لهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم، فما كان منهم إلا أن ضجروا وتركوا المكان.

**** وما تأثير هذا الانقسام علي المشهد السياسي المصري؟**

* الانقسام الذي نراه الآن هو تعبير عن الانقسام الذي حدث بعد الثورة التي كانت تعبر عن مصر، وإذا بجماعة الإخوان يخرجون عن الصف عندما اتفقوا مع المجلس العسكري علي تعديل الدستور، الذي كان من المفترض أنه انتهي من الوجود، لأن الثورات تقضي علي النظام والأفكار القانونية والدستورية التي كانوا يعيشون ويديرون الأمور بها، و هذا الانقسام كان يعبر عن اتجاهات خرجت بها جماعة الإخوان عن الجماعة الوطنية، وبدأت تبحث عن مصالحها وأجندتها الخاصة، ثم تلاه انقسام طائفي والمجتمع الآن ينظر إليه، علي أن هناك إسلاماً وجزءاً آخر بدون إسلام.. و هذا يعتبر من أسوأ الأشياء التي تعرضت لها مصر، ومن أكبر أخطاء جماعة الإخوان في تاريخها، أنها ساهمت في قسمة المجتمع البشعة بين مسلمين ولا مسلمين، وهذا ظهر واضحاً في استفتاء ١٩ مارس، فأصبحت الخلفية الانتخابية ليست علي الأفكار المطروحة، ولكنها أصبحت «إسلام أو

لا إسلام» واستغلوا الروح الرئيسية لدي الشعب المصري وتاجروا بالمشاعر الدينية ليصلوا إلي الحكم.

**** ما الوضع القانوني لجماعة الإخوان ؟**

* هي جماعة غير شرعية، لأنها ظلت قائمة إلي أن أصدر عبد الناصر قرارين بحل جماعة الإخوان، وعندما حصلوا علي الضوء الأخضر من السادات، أقاموا دعوي عام ١٩٧٧ بإلغاء قرار الحل وظلت متداولة حتي صدر في ١٩٩٢ ، وحكم برفض الدعوي وادعت الجماعة أن محكمة القضاء الإداري أصدرت الحكم برفض قبول الدعوي لعدم وجود حكم بحل جماعة الإخوان، وهذا غير صحيح.

**** وماذا يترتب علي تبعية حزب الحرية والعدالة لجماعة الإخوان سياسياً؟**

* حزب الحرية والعدالة لم يذكر في أوراقه أو برنامجه أنه تابع لجماعة الإخوان المسلمين، ولكن من الجانب السياسي لا يعتبر حزباً، بل جناح سياسي لجماعة الإخوان، الذي يعبر عن أفكارها السياسية، وهو التطور الطبيعي للقسم السياسي في جماعة الإخوان.

**** لكن طبيعة الأجنحة أو الأذرع والفصائل السياسية أو العسكرية جديدة علي مصر؟**

* تجربة جماعة الإخوان انعكست سلباً علي مصر، وعلي الروح الإسلامية لدي الناس، وكان العالم والداعية له قيمته في المجتمع، ولنا أمثلة في الشيخ العز بن عبد السلام والشيخ الخراشي اللذين كان يلجأ إليهما الناس عندما يعانون من السلطة، وكان الحاكم يخشي من سطوة العلماء وتأثيرهم في نفوس العامة، ولكن عندما نافس العلماء والدعاة أصحاب الدعوة علي الحكم، وهذا ما فعله وبدأه قادة جماعة الإخوان ، نزلوا إلي ملعب ليس ملعبهم وأرض ليست هي أرض الدعاة والعلماء، فأصبحت نظرة الناس لهم ليست نظرة التوقير مع أنهم قد يمنحونهم أصواتهم.

**** ومن ملعب السياسة تغير الخطاب الإخواني.. خاصة بعد الوصول إلي السلطة؟**

* هذا صحيح.. لأن هذا الأمر كامن في نفسية جماعة الإخوان، مع أنها كانت تخفيه قبل الوصول للسلطة، وإن كانت تظهر في بعض فلتات اللسان، وقد حذرت من هذا، وقلت: يوجد روح للاستعلاء ونظرة دونية للآخرين، علي اعتبار أن الإخوان يملكون الحقيقة والصواب، وأن القوي الأخري علي باطل، وهذا لأن الإخوان لا يتعاملون مع الناس علي أنهم دعاة، لأن هذه اللغة ليست لغة دعاة، والله سبحانه وتعالي أنزل قرآناً يتلي عندما عبس رسول الله في وجه رجل أعمي لا يري، وعاتب الرسول عن هذا العبوس،

فما بالنا بالعبوس الذي يواجهوننا به ونراه في الوجوه، بل وزادوا بفحش القول مثل «أنجاس وملاعين وكفرة وموتوا بغيظكم ويغوروا في ستين داهية» وهذه التعبيرات لا تصدر من دعاة أبداً، بل تصدر من أناس تكفيريين يرون أنهم هم أصحاب الحق والإسلام، وغيرهم ليسوا من المسلمين بل من عبدة الطاغوت، لأنهم ينتمون إلي أفكار ليبرالية ويسارية وعلمانية واشتراكية.

**** ما تأثير مبدأ السمع والطاعة في جماعة الإخوان بعد وصولهم إلي السلطة التي تقوم علي النقاش والحوار والجدل؟**

* الذي تربي علي السمع والطاعة مثل الذي تربي في كتيبة عسكرية، وجماعة الإخوان تدار وتتم تربية أعضائها علي مفاهيم عسكرية، منها السمع والطاعة والثقة في القيادة، والمنظمات المدنية تقوم علي لغة الحوار وتبادل الأفكار وتنوعها، وتعرف قيمة تنوع الأفكار وتبادل الآراء والحوار، والقرآن أكبر وأعظم كتاب حواري في العالم، وجماعة الإخوان المسلمين قرأت القرآن بعقلية عسكرية وليست بالعقلية المدنية، والذي تربي علي السمع والطاعة عندما يصل إلي الحكم، تجده يجيد التنفيذ ولا يجيد الابتكار، لذلك من النادر جداً أن نجد أشخاصاً في جماعة الإخوان يجيدون الابتكار ووضع سياسات ورؤى سياسية واقتصادية، ولكن في ذلك الوقت نجد لديهم قدرة فائقة علي التنفيذ، ولهذا كل الموجودين في المشهد السياسي لا يعرفون الحوار ولا يجيدونه، لأنهم تربوا في جو بعيداً عن الحوار.

**** طالما أن الإخوان تنظيم شبه عسكري فإن هذا ينفي وجود صراعات داخلية؟**

* لا بل توجد صراعات سببها الطموحات التي لا تكون إلا في المواقع القيادية، وهذا شيء مشروع، وصراع جيل خيرت الشاطر وعبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان والجيل السابق لهم مثل محمد حبيب جزء من هذا الصراع وأن كل فرد فيهم يريد الوصول إلي منصب المرشد ولهذا يري أن الآخر منافس له، وبعضهم لا يؤمن بالمنافسة الشريفة، ويري أن مسألة وصوله هي الأولي، وخيرت الشاطر مثلا ينتمي إلي فريق فكري له ولاءات مع فكر سيد قطب، وفريق آخر يري أن أفكار حسن البنا هي الأولي بالتطبيق علي سياسة الجماعة، أو بعد وصولهم للحكم أصبح البعض يري أنه الأولي لأن يكون رئيس الجمهورية القادم، ويوجد الرئيس الحالي الذي من طموحه أن يفوز بدورة ثانية في الرئاسة، وليس معني أنهم تربوا في تنظيم عسكري، أنهم مجردون من الطموحات التي تؤدي إلي الصراعات.

**** وما هو شكل هذه الصراعات؟**

* هذه الصراعات ستبدأ في الظهور تدريجياً، وكل قيادة ستحاول أن تصنع لنفسها فريق عمل قوياً، وهذا ظهر في انتخابات رئاسة حزب الحرية والعدالة حيث ساند خيرت الشاطر الدكتور سعد الكتاتني وقام بتوجيه شعب الإخوان وكتائبها لإعطاء الأصوات للكتاتني، وفي المقابل كان الرئيس

محمد مرسي يؤيد عصام العريان وهذا الصراع انتهي إلي فوز الكتاتني بنسبة ٧٥٪ وهذا أظهر صراع الطموحات.

**** ما هو الحل الأمثل للتعامل مع الحركات والجماعات الدينية عندما تصل إلي الحكم؟**

* الشعب المصري عندما يعطي توكيلاً لحاكم، ينفصل عنه نفسياً بعض الوقت ويراقبه من بعيد، والشعب المصري به نخب وجماهير، والنخب عليها أن تقوم بدور قوي في المعارضة ولا تترك الأمور للجماعة ذات المفاهيم العسكرية، فالاستبداد سيقوي لأن المرحلة القادمة هي لكتم الأنفاس وقطع الألسن، وفقء العيون، وهذه الأمور ستصبح الأصل إذا لم تقم النخب بدور المعارضة القوية.

**** وهل يتمثل دور النخب في المعارضة القوية فقط؟**

* لا.. بل تصدير مفهوم المعارضة إلي الشعب، وعدم الانخداع لأن جماعة الإخوان عندما تريد أن تضحك علي مجموعة من النخب ذات الطموحات الخاصة، تشاور لهم فيزحفوا فوراً إليهم لأن الطمع يلبس ثوب المصلحة العامة، واكتسبت الإخوان خبرة في هذا من خلال تعاملاتها في النقابات العامة، وهؤلاء نخب مزيفة وغير حقيقية، ولابد أن يلفظها الشارع ويؤكد لهم أنهم مفضوحون.

**** وما حقيقة ميليشيات الإخوان التي تنكر وجودها؟**

* جماعة الإخوان لا تنكر إلا الثابت والصحيح، لأنها أنكرت اغتيال جريمة المستشار الخازندار، مع أن النظام الخاص الذي ارتكبها، وبعد اغتيال محمود فهمي النقراشي قالوا ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين وأيضا محاولة اغتيال عبد الناصر في ١٩٥٤ أنكروها وثبت بعد ذلك أنهم كانوا وراءها في مذكرات الدكتور عبد العزيز كامل والدكتور يوسف القرضاوي وشهادة الدكتور فريد عبد الخالق، والميليشيات لا تحتاج إلي دليل كما أن الشمس لا تحتاج إلي دليل وظهرت في جامعة الأزهر وأدت تدريبات قتالية، وخرج مهدي عاكف في نقابة الصحفيين وقال إنه مستعد لان يرسل ١٠ آلاف مقاتل ليقاتل مع الشعب اللبناني، وأيضا يعلن العريان في قناة المنار اللبنانية ويتحدث عن نفس الأمر أنهم قادرون علي تجهيز مائة ألف مقاتل، ثم أنهم يتفاخرون بأن شبابهم الذين أفسدوا الأمر في موقعة الجمل، إذن توجد ميلشيات مدربة داخل جماعة الإخوان.

**** وما خطورة هذه الميليشيات المسلحة علي السلام الاجتماعي؟**

* الخطورة تكمن في أن هذه الميليشيات تري أن الانضمام لجماعة الإخوان فريضة، وبذلك تصبح جماعة الإخوان وكأنها فريضة إسلامية، والآن أصبحت تحكم، وإذا خرج عليها أناس في المظاهرات أو أن تسقط في الانتخابات فحينها سيقع في ضمير هذه الميليشيات أن هؤلاء يقفون ضد الفريضة الإسلامية، وسيوجد نوع من الالتحام والاشتباك وحرب أهلية، ولهذا فالإخوان سيستخدمون كافة الأساليب الشرعية وغير الشرعية في

الانتخابات القادمة حتى يحصلوا على الأغلبية وسوف يتذرعون بالآراء الفقهية في هذا مثل «الضرورات تبيح المحظورات»، واستمرار الإخوان في السلطة يعني استمرار الكذب والخداع والتزوير والبلطجة والسباب والوعود الكاذبة، فكل هذه الأشياء ستكون مباحة.

**** الإخوان جماعة إصلاحية وليست ثورية.. كيف تتبني أهدافاً ثورية؟**

* نعم .. جماعة الإخوان ليست ثورية، وتركيبتها الفكرية والنفسية كما قال حسن البنا في إحدى رسائله «إنها ليست ثورية ولا ترحب بالثورات ونري أنها تجر على البلاد الدمار» وأسلوبها إصلاحي وعبر تاريخها لم تمارس أي عمل إصلاحي لأنها لم تقم بأعمال خيرية مثل محو الأمية وإقامة أعمال خيرية لتدريب الفقراء وتشغيلهم في الأعمال، وكان في الإمكان أن تفعل ذلك ولم يكن يعارضها النظام السياسي، وبالتالي هي بالاسم جماعة إصلاحية دخلت في عالم السياسة فأصبحت جماعة سياسية جهادها الانتخابات، وعند قيام الثورة لم تتفهم أن النظام سوف يسقط نهائياً، ولذلك اتفقت مع عمر سليمان ثم المجلس العسكري على تخفيض سقف الثوار ومواجهته لأنهم كانوا يريدون بقاء النظام، ولا نري لها رؤية في الاقتصاد أو الاجتماع.. ونري أعمال السلطة التنفيذية تخرج من الأدراج الأفكار التي كان نظام مبارك يسير عليها ويكملونها.

**** ماذا بينك وبين جماعة الإخوان؟**

* ليس بيني وبين جماعة الإخوان شيء على الإطلاق إلا أنني رجل اعتبر أعظم أمرين مروا عليَّ في حياتي هما دخولي وخروجي من جماعة الإخوان، وأنا أمام تنظيم يقدم نفسه للأمة باسم الإسلام، وأري أن هذا التنظيم به أخطاء، ولابد من تجديد ومواجهة الأفكار الراكدة والبائدة، وفي أي تنظيم توجد حركة تقليدية تحافظ على القديم وأخري تجديدية ترفض القديم وأن تقدم شيئاً جديداً وأنا من هؤلاء المجددين لأن الوقوف عند القديم ينعكس سلباً على الفكر الإسلامي، ومنذ سنوات طويلة تتوقف فيما يتعلق في الاجتهادات الفقهية السياسية عند كتاب «الأحكام السلطانية» لـ «الموارديِ» الذي كتب منذ ألف سنة.

ونحن في حاجة إلي ثورة فقهية، والإخوان المسلمين مؤهلة للقيام بذلك كجماعة تتصدر الحركة الإسلامية، والارتقاء بقيم المجتمع ومستوي الناس وهذا ما غابت عنه الإخوان المسلمين فكنت حريصاً على أن أنبه إلي الأخطاء حتى يقدموا أشياء مفيدة للمجتمع وأن تتجدد الحركة الإسلامية.

**** تقصد أن يحذو حذو التجربة التركية؟**

* تقابلت مرة مع أردوغان في موسم الحج عام ٢٠٠٠ ودار حوار بيني وبينه وكان حينها مسئول البلدية في اسطنبول، ولم يكن معروفاً للرأي العام العالمي، وكنت عضوًا في جماعة الإخوان، وكان نجم الدين أربكان يتصدر المشهد في تركيا، ووجدته ينتقد أربكان بأنه يقف عند الحركة التقليدية لجماعة الإخوان في مصر، وهو له رؤية مختلفة حيث يريد أن يجعل من

تركيا دولة صناعية كبري، ولكنهم لا يستطيعون مجاراة أوروبا في الصناعة، و«أربكان» لا يهتم بالانضمام إلي الاتحاد الأوروبي ولكن أردوغان حريص علي هذا الانضمام.

وأربكان حريص علي الحفاظ علي المظاهر الإسلامية، مثل الحجاب والقضاء علي بيوت الدعارة، وأردوغان أفكاره مختلفة عن الشكل التقليدي ويريد عمل كتلة دولية إسلامية مثل مصر ونيجيريا وإيران، ويري أن الانضمام لأوروبا ناصية القيم الصناعية فقط وأن التجارة أفضل لتركيا والاهتمام بالصناعات الخفيفة مع أن أربكان كان يفضل الصناعات الثقيلة، ووجدت أن جماعة الإخوان توقفت عند زمن حسن البنا ومازالوا يقولون: قال حسن البنا ولا يسمحون لأي شخص أن ينتقد أحدا منهم أو حسن البنا حتى ، لدرجة أن سيف الإسلام ابن البنا يقول: إن أبي لم يرتكب خطأ طوال حياته قط فقد كان رجلا ربانيا ملهما!! وغياب النظرة النقدية لدي جماعة الإخوان تجعلهم يقعون في نفس الخطأ أكثر من مرة ويقولون: ربنا يختبرنا عند مجابهة المحن وتبريرهم الدائم للأخطاء.

**** تري أن نقد جماعة الإخوان يؤتي ثماره؟**

* جماعة الإخوان تري أن الخطأ لا يقترب من حياتهم أبدا، وبالتالي كان عليّ أن أوضح أخطاءهم من أجل التغيير ودعوتهم إلي أن ينظروا إلي تاريخهم نظرة صحيحة، وأزعم أن حركة النقد التي قمت بها لجماعة الإخوان منذ ٢٠٠٢ أحدثت أثرا نوعا ما، حتى ولو لم يكن علي الوجه المطلوب وشجعت آخرين علي هذا النقد، وخرج من بعدي الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وكمال الهلباوي ومحمد حبيب والسيد عبد الستار المليجي وكان من قبل يخرج البعض من الأفراد ويتحرج أن يتحدث عن أخطاء الإخوان ولكن بعد ذلك أصبح الكل يواجه الأخطاء.

**** ما علاقة جماعة الإخوان بحماس؟**

* جماعة الإخوان عالمية وليست محلية، وحماس جزء من الإخوان، ولكن خيارات حماس أنها تكون هي صاحبة القرار الأعلى فيما يتعلق بأمورها هناك، لكن عليها أن تشير الإخوان في مصر بعد أن وصل الإخوان إلي السلطة وإذا وجدت أن موقف حماس يؤثر عليها سياسيا ودوليا، فتملك الإخوان المسلمين أن تجبر حماس علي اتخاذ قرار أو موقف معين، والإخوان لها ضرورات مختلفة عن ضروراتها قبل أن تصل للحكم، ولهذا قرارها لحماس الآن أصبح إلزاميا وليس استشاريا.

**** هل ما يحدث في غزة أصبح عبئا علي الرئيس مرسي؟**

* بيريز صرح بأن الدكتور مرسي رجل حكيم، وتمني أن تكون قيادات حماس في حكمته ولهذا أعتقد أن فيه خطوطا حمراء لا تستطيع مصر أن تتجاوزها بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي ستكون عبئا جماهيريا وداخل الجماعة ذاتها، وجماهير الإخوان ستري نفسها تناضل طوال عمرها من أجل قضية القدس، وترفع شعار «ع القدس رايحين شهداء بالملايين» ثم يجدون الأمر

اختلف، فقد يطلب من قيادته اتخاذ مواقف حاسمة، وحتى ينفسوا غضب الناس ستنعزل الإخوان عن الرئاسة في البيانات التي تخرج منها وتخص «غزة»، فلا مانع من حشد المظاهرات تأييدا لغزة لتهدئة مشاعر جماهير جماعة الإخوان ، لكن العبء الأكبر سيكون الشارع المصري، ولا شك أن غزة ستكون عبئا كبيرا علي الرئاسة.

**** وما حقيقة علاقة جماعة الإخوان بالأمريكان؟**

* دائما الإخوان المسلمين تنكر علاقتها بأمريكا، مثلا الدكتور سعد الكتاتني يتقابل مع شخصيات من الحكومة الأمريكية ثم يضبط اللقاء فيصرح الإخوان بكلام هزيل أنه جلس معهم بصفته برلمانيا وليس بصفته الإخوانية!! معتقدين أن الشعب لا يفهم، مع أن الإخوان بدأوا علاقتهم بالأمريكان سنة ٢٠٠٢ بعد خروج الدكتور سعد الدين إبراهيم من السجن، وبدأ يتدخل في تقريب وجهات النظر بناء علي طلب الإخوان وجعل محمد عبد القدوس وعصام العريان يجلسان مع مجموعة من الأوروبيين في النادي السويسري، ثم أوصلهم بشخصيات أمريكية وبدأت العلاقة تتنامي وتزيد، ومع قيام الثورة المصرية صرحت هيلاري كلينتون بأن علاقتهم مع الإخوان بدأت منذ ٥ سنوات وستعاود الاتصال بهم فيرد الإخوان.. لا هم جلسوا معنا بصفتنا برلمانيين.

**** هل تأكدت هذه العلاقة خلال ثورة يناير؟**

* تقابل هنري كيسنجر مع السفير محمد العرابي وزير الخارجية السابق في مؤتمر اسطنبول، وأخبره أن الإخوان قادمون وسيحكمون مصر في وقت أعلن الإخوان أنهم لن يرشحوا منهم رئيسا للجمهورية..

وسأله العرابي: وهل ستمانعون؟

فيجيب بالنفي إنهم لن يمانعوا، طالما أن مصالحهم ستتحقق وهي شراء الأسلحة من أمريكا والحفاظ علي اتفاقية كامب ديفيد واستبقاء سيناء كما هي والحفاظ علي أمن إسرائيل والبقاء علي نظام الملاحة في قناة السويس، وبدأت الوفود الأمريكية لتزور مقر جماعة الإخوان المسلمين مثل جون ماكين ووليام بيري وهو شخصية صهيونية ويبدو أنهم كانوا يحصلون علي ضمانات أو وضع الإخوان في اختبارات، بل أن جون ماكين قال: أخذت تأكيدات من الإخوان علي رفاهية إسرائيل وعلمنا الضغوط الأمريكية علي المجلس العسكري بإعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية وفقا للكشوف التي أعلنتها الإخوان، وفي الانتخابات الأمريكية رومني اتهم أوباما بأنه دعم مصر بـ١.٤ مليار دولار..

والإخوان قالوا: إنه كان دعما للتحول الديمقراطي واستلم هذا المبلغ المجلس العسكري، وأتساءل: أين هذا المبلغ؟

**** كيف ترى القرارات التي أصدرها الرئيس مرسي وتعترض عليها القوي المدنية بالكامل؟**

* أري أن الدكتور محمد مرسي بعد إصدار هذه القرارات جعل نفسه إلهاً وفرعوناً لا يراجعه أحد بتحصينه لهذه القرارات، وهو بهذا هدم مؤسسة القضاء في سابقة لم تحدث منذ نشأته في مصر، وبالطبع جماعة الإخوان ستحشد ميليشياتها المدربة على الأعمال القتالية في الشوارع لتأييد هذه القرارات الباطلة، والتي ليس لها علاقة بالدولة أو بالقانون.

■■ الدكتور محمود كبيش

عميد حقوق القاهرة

*** كيف تري الجدل الدائر حول الدستور الذي عرض علي الرئيس؟**

* هذا الجدل ليس سببه الدستور، بل هو صراع حول دولة القانون ودولة اللا قانون، ومن هنا يمكن أن نستخلص شكل الصراع القائم، والذي بدأ مبكرا منذ تكوين الجمعية التأسيسية الباطلة، لأن اختيار أعضائها جاء مخالفاً للدستور فجاء عملها مخالفاً للقانون.. وبناء عليه فإن ما يصدر عن باطل فهو باطل ومنعدم، وبالتالي عرض الدستور علي الاستفتاء غير دستوري وباطل حتى إذا جاءت النتيجة بنعم فهذا لن ينفي إطلاقاً بطلان الدستور.

**** وفيما اعتراضك علي الدستور؟**

* ببساطة شديدة وموضوعية كاملة هذا الدستور وضع بطريقة انتقائية، لتحقيق مصالح محددة ومواجهة حالات معينة أو أشخاص بأعينهم، ووضع كثير من نصوصه للانتقام من أشخاص، وهذه سابقة لم تحدث في تاريخ الأمم، ثم تضمنه نصوصاً تتعارض مع المبادئ الأساسية لذات المسودة، فضلاً عن تهميش كثير من قطاعات المجتمع، مثل المرأة التي كانت جزءاً أساسياً من ثورة ٢٥ يناير، ومع هذا لم تنل شيئاً من هذا الدستور، وأيضا العمال والفلاحون تم إرضاؤهم بنص انتقالي لفترة محدودة، وهذا يقوم علي استقطاب بعض فئات المجتمع للدخول في الزفة السياسية لصالح التيار الحاكم.

**** وما هي ملاحظاتك علي الجمعية التأسيسية غير بطلانها؟**

* الجمعية التأسيسية كما ظهر من نصوص الدستور، جعلت من نفسها طرفاً في الصراع القائم بين السلطة التنفيذية وبين القضاء وأحكامه.

**** كيف تري الحريات العامة في الدستور الذي وصف بالإخواني؟**

* توجد نصوص تعصف بالحقوق والحريات التي قامت من أجلها الثورة، وتتنافي تماماً مع حلم شهداء الثورة الذين ضحوا بأنفسهم ليقيموا دولة العدل وليس دولة الاستبداد، والنص الخاص بإعطاء سلطة التشريع، لحين قيام مجلس النواب إلي مجلس الشورى، وهذا في منتهي الخطورة، لأن الشورى لم ينتخبه إلا ٦٪ فقط من مجموع الناخبين، معني ذلك أن الشعب نفسه غير مقتنع بوجوده ولهذا لم يتقدم لإنتخابه.. ثم أن نسبة الـ٦٪ لا تعبر عن الشعب أو عن مجموع الناخبين، إذاً مجلس الشورى لا يعبر عن الإرادة الشعبية، والمعلوم أن هذا المجلس لا يضم في أعضائه إلا أعضاء تيار سياسي محدد، وأن من انتخب مجلس الشورى انتخبه ليكون هيئة استشارية وليس هيئة تشريع، ثم أن مجلس الشورى أثبت في الفترة القصيرة السابقة أنه حريص كل الحرص علي العصف بالحريات، وخاصة حرية الإعلام والصحافة، ثم انه لا يلقي بالاً لأحكام القضاء ولا يحترمها واستهان بها استهانة مطلقة، فكيف يكون هذا المجلس سلطة تشريع خلال شهور، ولا يمكن أن نقبل بأنها

فترة مؤقتة ليوم أو يومين لأنه من الممكن أن يعصف بكل المجتمع وقيمه.

**** ردد البعض أن الرئيس بهذا لا يريد أن يحتفظ لنفسه بالسلطة التشريعية وأراد أن يعطيها لجهة أخري؟**

* نعم البعض قال هذا ولكنها قولة حق يراد بها باطل، لأنه من الأفضل للرئيس الذي اغتصب السلطة التشريعية بإعلان دستوري لا يملكه، ورغم اعتراضنا علي الإعلان الدستوري إلا انه أفضل من أن تكون السلطة التشريعية في سلطة مجلس الشورى، لأنه انتخب من ٥١٪ من الناخبين وصحيح إنه لم ينتخب لسلطة التشريع، وأيضاً إذا أصدر الرئيس أي مرسوم بقانون لابد أن يعرض على البرلمان حين انتخابه حتى يقره أو يرفضه، ويزول ما كان له من آثار وهذا هو الفرق.

**** وماذا عن نص العزل السياسي؟**

* هذا النص أكد حقيقة واضحة للعدوان من الجمعية التأسيسية علي القضاء وأحكامه، فبعد أن حكم القضاء حكماً نهائياً بعدم دستورية العزل السياسي، فهذا يؤكد أن الجمعية التأسيسية دخلت طرفاً في الصراع السياسي بين السلطة الحاكمة وبين القضاء، ولهذا وضعت هذا النص متحدية أحكام القضاء.

**** لكن بعض الفقهاء الدستوريين أيدوا ما طرحته الجمعية التأسيسية في الدستور؟**

* نعم من المتفيهقين والمتجهبذين، وهؤلاء لا يعدمون الوسيلة لأنهم قالوا: أن المحكمة الدستورية قضت بعدم دستورية النص الخاص بالعزل، فقاموا بوضعه في النص الدستوري ليواجه حالات بعينها وأشخاصاً بذواتهم، وهذا لا يجوز أبداً بنص قانوني والتشريع العادي لا يملك هذا، لأن التشريع يتم وضعه بقواعد عامة مجردة لا تنطبق على أشخاص محددة قبل التشريع، ومن باب أولى ألا ينطبق النص الدستوري على ما عرضته الجمعية التأسيسية، وهذا النص لا ينطبق عليه الوصف الدستوري.

**** لماذا؟**

* لأنه خرج عن طبيعته الدستورية حتى يواجه حالات بعينها، وتعارض مع العديد من المبادئ التي تضمنتها مسودة الدستور، والديباجة الأولي التي تقول أنها جزء من الدستور وأن نظام مصر ديمقراطي، وأن قواعد الدستور لابد وأن تلتزم بما جاء في الديباجة.. التي تؤكد أن السيادة للشعب وليس لفصيل ما من الشعب، وأيضاً تتعارض مع مبدأ المساواة التي قررها الدستور في المسودة، وتتعارض مع حق المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية في الانتخاب والترشيح، إلا إذا قلنا أن هؤلاء ليس لهم حقوق!! وأيضاً تتعارض مع مبدأ قررته المسودة، وهو عدم رجعية النصوص العقابية على الماضي، وهذا النص هو نص عقابي لأنه يعاقب بالحرمان من

حض على أفعال سابقة دون تحديد هذه الأفعال، ونقول هذا مع كرهنا للحزب الوطني وسياساته، ولكن القانون ثم القانون فلن يقيم هذه الدولة إلا القانون وتعارض هذا النص مع مبادئ وردت في مسودة الدستور.

**** لكن يوجد بعد نفسي بين أعضاء الحزب الوطني والثوار؟**

* هل من مصلحة الدولة عزل جميع أعضاء الوطني، وأعضاء مجلس الشعب عن دورتين قبل الثورة.. ألا يعتبر هذا تجريفاً لإمكانيات هائلة للمواطنين في المجتمع، هذا لا يتم إلا لو ثبت على أحدهم ارتكابه جرماً، فهذا بطبيعة الحال يتم عزله سياسياً وليس قانونياً.

**** ما مواطن العوار في «التأسيسية»؟**

* النص الخاص بإلغاء كافة الدساتير السابقة أو مجرد العمل بها أعقب ذلك، وورد في النص ويبقى صحيحاً ونافذاً كل ما ترتب عليه من آثار، ومعناه إذا صدر تشريع تنفيذاً لهذا وفي ذات الدستور ما أسماه دستوراً جديداً ويعتبره عملاً مادياً، وهذا التشريع إذا كان يعصف بحرية شخص أو بأموال أشخاص أو بحرية الإعلام العامة و هذا قادم لأن الدور على الإعلام في الفترة القادمة، فهذا التشريع يبقى صحيحاً.

**** أعلن الرئيس وقادة جماعة الإخوان أن الإعلان الدستوري لفترة مؤقتة؟**

* هنا تسقط دعاوى ما تردده الأفواه والأبواق بطريقة متكررة، بأن الإعلان الدستوري الجديد لفترة مؤقتة وسيتم الانتهاء منه، لا لن ينتهي لأن آثاره ستظل قائمة ويمكنه أن يقوض أركان الدولة كلية خلال بضعة شهور، وهذا الإعلان يتنافى تماماً مع مبدأ أساسي أقره الدستور نفسه و هو حرية و حق التقاضي، ولهذا لا يمكن تحصين أي نص أو قرار من أن يخضع للرقابة القضائية.

**** وماذا عن الجدل الدائر حول المحكمة الدستورية؟**

* لقد تضمن هذا الدستور العصف بأعلى سلطة قضائية في البلاد، بعد ما أطاح السيد الرئيس بأحد أركان القضاء و هو النائب العام بطريقة غير شرعية، مخالفاً كل المبادئ المحلية والدولية، وتغوله على المحكمة الدستورية العليا وقرر انه بتخفيض أعضاء المحكمة الدستورية إلى عشرة أعضاء، بالإضافة إلى رئيسها بعد ما كان عددها «١٩» عضواً معنى ذلك عزل «٨» أعضاء منها وهذا اعتداء على حصانة أعضاء المحكمة الدستورية وعلى استقلال القضاء بقرار أو بنص سمي بالإعلان الدستوري.. والأهم من هذا انه لم يحدد النص الدستوري طريقة تعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا ورئيسها، وأحال هذا إلى القانون وأتوقع أن يصدر قانون في الوقت الحالي يحدد طريقة التعيين علي هوي التيار الذي بيده سلطة التشريع وهي رئيس الجمهورية أو من مجلس الشورى، وكم سيكون كارثياً بعد كل الملابسات السابقة في اختيار أعضاء ورئيس المحكمة الدستورية.

**** وما اختصاصات رئيس الدولة؟**

* أولاً: رئيس الدولة هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، والمجلس الأعلى للشرطة، ورئيس السلطة التنفيذية، وهذا الدستور شأنه شأن دستور ١٩٧١ الذي يعطي الرئيس كافة الصلاحيات في تعيين كافة الهيئات الرقابية الجديدة، التي أنشأها والقديمة أيضاً ومنها جهاز الرقابة فكيف تراقب الأجهزة أموال الدولة ورئيس الجمهورية هو الذي يعينها.. ورئيس الجمهورية ليس له مسئولية سياسية مثل الرئيس السابق، فالدستور أبقي علي كل اختصاصات الرئيس كما كانت لمبارك مع أن هذه الاختصاصات في يد مبارك، ولم تكن قامت ثورة أبهرت العالم.. وطالما أن الاختصاصات لم تتغير، فما فائدة هذه الثورة، وما نتيجة تدهور الاقتصاد والأمن الذي تدهور والدماء التي سالت والأرواح التي أزهقت؟ فهذا حدث حتى نبني مجتمعاً جديداً.

**** لكن توجد نصوص لمحاسبة الرئيس علي الخيانة العظمي والنواحي الجنائية؟**

* هذا من الناحية النظرية فقط!! لان اتهام الرئيس بإحدى هذه التهم لا يكون إلا عبر البرلمان وبإجماع ثلثي الأعضاء، وبالطبع يستحيل من الناحية العملية أن يتم اتهام الرئيس بإحدى هذه التهم في ظل وجود أغلبية الأعضاء من حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان التي ينتمي إليها الرئيس.

**** هل التاريخ يعيد نفسه في أزمة الديمقراطية ١٩٥٤؟**

* اليوم نشهد نكسة تفوق كثيراً من النكسات القضائية السابقة والدولة والقانون والحقوق والممارسات السابقة والغريب أن هذه النكسة تحدث في القرن الواحد والعشرين، وبعد قيام ثورة ضحي من أجلها شهداء كثيرون..

**** ولماذا الإصرار علي إدخال الشريعة الإسلامية في الصراع؟**

* الشريعة الإسلامية لا ينكرها أحد فهذه مقولة حق يراد بها باطل، المعارضون لدولة الاستبداد لم ينكروا الشريعة الإسلامية علي الإطلاق.. الكل متفق عليها المسلمون والمسيحيون، الليبراليون والتيارات الإسلامية الكل يتفق علي أن مبادئ الشريعة هي أساس التشريع ولكنه عبث بعواطف المصريين خاصة الذين يعانون من محدودية الثقافة ولكنهم متدينون ويعيشون في مجتمع متدين، حتى يمرر من خلالهم الأمور الاستبدادية الأخرى، وهم نقلوا الأمور ظاهرياً حتى صور أنه صراع بين الذين يدعون للشريعة والمعارضين لها والشريعة ممن يدعون أو يستندون إليها براء.

**** ما انطباعك عن حوارات الرئيس التليفزيونية؟**

* مصر الدولة المدنية التي يدين غالبية شعبها بالإسلام، ونحن ألان نرسي دولة الديكتاتورية وهذا هو الأخطر ولم أستخلص ولم أفهم من حوار الرئيس شيئاً.

**** كيف تري الطرح الذي طرحته احدي النقابات للإشراف علي الاستفتاء بدلا من القضاء؟**

* هذا استمرار للمسلسل العبثي الذي يعيشه المجتمع المصري، حيث أن الإشراف القضائي منصوص عليه في إعلان ٣٠ مارس، وهو دستوري حتى الآن إلي أن يتم إقرار دستور جديد بضرورة الإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات، إلا لو وضع نص يستغني به عن الإشراف القضائي ويسميه الرئيس دستوراً، لأنه يمكن أن يعصف بأي شيء باسم الدستور أو قرار دستوري.

**** إلي أن يسير هذا الدستور بالبلاد إذا تم إقراره؟**

* يسير بها إلي الهاوية والحقيقة ليس الدستور وحده بل الحالة التي يمر بها المجتمع والملابسات.. وإذا لم يتم تحكيم العقل ويحرص الجميع علي مصلحة هذا الوطن الحقيقية وليست المزعومة، ولم يخشوا الله سبحانه وتعالي في هذا الوطن وشعبه فلا أظن أننا سنخرج من هذه الأزمة علي الانطلاق.. إن الطريق مملوء بالظلام ولا يمكن أبداً لأكثر المحللين تفاؤلاً أن يتوقع خيراً فيما يحدث.

**** إذن مصر في مأزق تاريخي بسبب هذا الدستور؟**

* هذا ينفي مزاعم البعض بأن ما يصدر وصدر يحقق الاستقرار وندعو الله سبحانه وتعالي أن يجنب مصر الكوارث وحرباً أهلية قد تكون وشيكة.

**** كيفية التعامل مع تيار الإسلام السياسي دون الصدام أو الدخول في حرب أهلية؟.**

* بأن يتعقل الجميع وتعلو مصالح الوطن علي المصالح الشخصية، وإذا كان خيار المعارضة يريد أن يوصل رأيه ويصمم عليه فله الحق في كل ذلك، علي أن لا يتجاوز ذلك الأطر الشرعية ولا يتم الاعتداء علي الممتلكات العامة أو يمارس العنف علي أشخاص، وعلي التيار الإسلامي أن يعرف أيضاً أن الصدام لن ينجو منه أحد لا الحاكم ولا المحكوم، وكل ما يمكن للمعارضة أن تفعله لتحقق مطالبها بإقامة الدولة المدنية هو التمسك بالسلمية وعدم اللجوء إلي العنف.

**** هل من حق رئيس الجمهورية أن يضع لنفسه صلاحيات كما فعل الدكتور محمد مرسي؟.**

* ليس من حق الرئيس إلا التعامل وفقاً للصلاحيات المقررة دستورياً لحظة انتخابه، وليس من حقه أن يضيف لنفسه صلاحيات بل هو مقيد بالصلاحيات المقررة وفقاً للقواعد الدستورية التي أتت به، ولا يجب أن يعطي للآخرين نموذجاً بعدم احترام القانون والدستور لان الرئيس عندما يخرج علي القانون، وكأنه يشجع غيره علي ذلك لأنه من المفترض أن

يكون المثال والنموذج.

**** هل شرعية الرئيس أصبحت علي المحك مع انه رئيس منتخب بإرادة شعبية؟**

* رغم كل ما يحدث وما تم إلا إنني أرفض تماماً الدعوة لإسقاط الرئيس المنتخب الذي جاء بالطريق الديمقراطي وتولي السلطة بالطريقة الشرعية، ولا يجوز أن يترك السلطة إلا بالطريقة الشرعية ذاتها، رغم عدم اتفاقي مع معظم ما جاء به من أعمال وطالما نطالب بتطبيق القانون من الحاكم، فلا يجب أبداً أن نخرج علي القانون ونحن رجال قانون.

**** مهما فعل الرئيس؟**

* مهما فعل الرئيس إلا أن يخرج بأمرين بالطريقة التي أتي بها وهي الانتخابات الشرعية، أو بثورة شعبية حينما ينعدم الأمل تماماً في أي إصلاح وتتوقف مرافق الدولة.

**** الأزمة التي قد تعصف بأمن مصر.. هل هي أزمة سياسية أم أزمة قانونية؟.**

* هي أزمة سياسية وقانونية لكنهما من أجل تحقيق مآرب سياسية، تم العصف بالقانون وإذا كانت الإطراف تريد أن تلعب سياسة فعليهم أن لا يمسوا لا القضاء ولا القانون، حتى لا تنتهي الدولة وما حدث جعل المؤسسات التعليمية للقانون ليس لها دور.. وأتعجب عندما ندخل محاضرات الجامعة ماذا نقول للطلبة عن ما يتم الآن بالعبث بالقانون.

**** ولماذا كان الإسراع بالدستور وتقديمه للرئيس بهذه السرعة؟.**

* ظناً من المتجهبذين والمتفيهقين أنهم يصادرون علي أحكام القضاء، وانه بمجرد إقرار الدستور لن يكون للأحكام القضائية إذا أصدرت حكماً ببطلان الجمعية التأسيسية أي أثر علي هذا الحكم فكانوا يسارعون الزمن وهو ظن خاطئ.. وعليهم أن يعلموا جيداً أن العمل الباطل هو الذي يتم الإسراع به في ليل، ولكن الحق مرتبط بصدق مع الذات لمن له عقل قانوني يرتبط بإخلاص حقيقي لأن العمل الباطل لا يولد إلا الباطل.

**** هل رفضت منصب وزير مجلسي الشعب والشورى حتى لا تتعامل مع التيارات الدينية وهي في السلطة؟.**

* لا.. لقد رفضت هذا المنصب وهذا ليس موقفاً سلبياً مني، إنما الظروف التي عرض علي فيها هذا المنصب أو غيره من المناصب وجدتها ظروفاً لا تسمح، بأن أؤدي دوراً حقيقياً ووطنياً، بل دور شكلي وأنا لا أبحث عن المنصب لذات المنصب، وإذا توليت منصباً لابد أن يكون متاحاً لي، أن أقوم بدور فاعل وحقيقي تجاه وطني وشعب مصر.. أولا هذه المبادئ تتعلق بالشريعة الأساسية ومبدأ المواطنة الكاملة والمساواة بين المواطنين والاهم هو احترام السلطة القضائية وأحكامها.

**** مع حالات الاحتقان والانقسام مصر رايحة علي فين؟.**

* يخطئ من يظن انه قادر علي أن يحلل النتائج الوخيمة التي وصلنا اليه، بسبب الاحتقان والانقسام أو أن يحلل أبعادها فمصر رايحة علي كارثة لا نعرف أبعادها.

**** من الذي يتحمل نتيجة ما يحدث سياسياً؟.**

* الذي يتحمل هذا هو الرئيس محمد مرسي ولا أحد غيره نهائياً، لأنه يستطيع أن ينهي هذا الصراع لو انه استمع إلي من يعارضه وألغي الإعلان الدستوري، وتشاور في الجمعية التأسيسية حتى تأتي بتوافق عام، وليس بأغلبية طائفية ترفضها القوي المدنية التي خرجت للتظاهر لتعلن هذا الرفض.

■■ الدكتور يحيى الجمل

الفقيه الدستوري نائب رئيس الوزراء

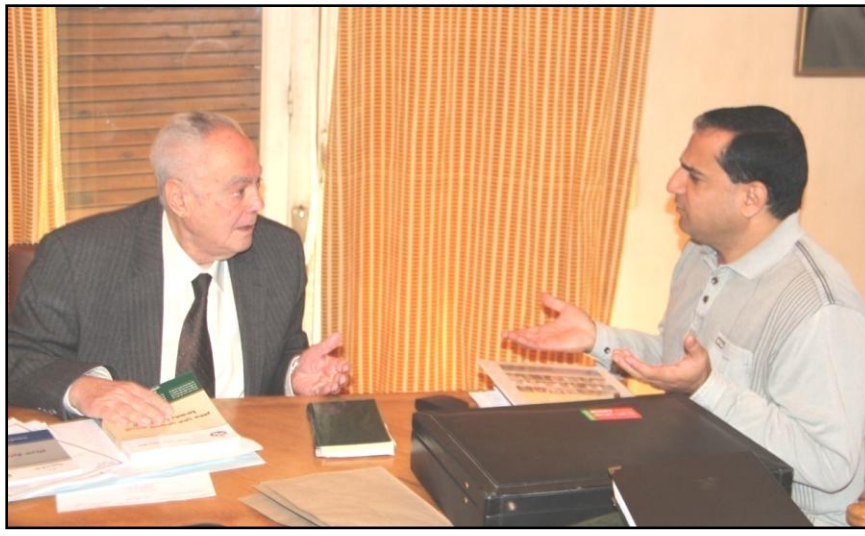

**** كيف ترى المناخ السياسي الذي يتم فيه الاستفتاء على الدستور؟**

* هذا المناخ السياسي هو أسوأ مناخ مر على مصر طوال تاريخها منذ عهد محمد علي حتى هذه اللحظة، لأننا نعيش في مسرح عبثي، لأن ما يجرى على الساحة المصرية لا يمكن أن يفسر بالعقل أو المنطق، فما يحدث هو فوضى عارمة تكاد تصل إلى كل شيء، وهذا يوحي بخطر يهدد كيان الدولة التي تعتبر أقدم دولة مركزية عرفها التاريخ الإنساني، والثورة المضادة قادمة وتزحف من كل اتجاه وتعرف جيداً ماذا تريد وماذا تفعل.

**** وما ملاحظاتك على الاستفتاء في المرحلة الأولى؟**

* أنا من سكان محافظة الجيزة فلم يكن لدى استفتاء في هذه المرحلة، ولكن ما شاهدته وبحكم اتصالي بالناس كان الإجماع على التصويت بـ «لا» ولكن ما تم إذاعته الساعة (١١) مساء أن ناخبي القاهرة والإسكندرية قالوا: (لا) ثم بعد ذلك يبدو أن النتيجة زورت وأن هناك تزويراً واسعاً وخللاً في أداء اللجان، ووجود بعض سكرتارية المحاكم قاموا بعمل القضاة، والعملية تمت في جو بالغ السوء، لهذا أعتقد أن مصر ستدخل في أزمات متلاحقة.

**** من المتسبب في هذه الأزمات؟**

* بأمانة شديدة أرى أن جماعة الإخوان هي السبب الرئيسي في هذه الأزمات.. وأنا علاقتي بقيادات جماعة الإخوان قديمة ووثيقة وتربطني بالكثيرين من قياداتهم علاقة مودة، ولكن ما حدث لهم بعد توليهم السلطة حالة من الاستكبار والاستئثار وأقصوا الناس جميعاً، وأصبحوا يمارسون سلطات فاشية دينية، وهى ألعن من الفاشية البوليسية، ولهذا نرى اتجاهات الرأي العام المصري تنحسر عن جماعة الإخوان، بعد أن كان يوجد تعاطف معهم، فأصبح الخوف منهم والتشكيك في نواياهم هي السمة الغالبة لدى المصريين.

**** وماذا عن الدستور الذي تدور حوله الأزمات؟**

* هو دستور غير دستوري لأنه وضع بطريقة غير دستورية، ثم إنه مليء بالعوار وبالنصوص التي ليس لها علاقة بالدساتير، وبه نصوص تؤكد على ممارسة الرياضة والسكن النظيف، فما علاقة الدستور بممارسة الرياضة وأذنها حق للجميع، فالدستور يحدد الحقوق العامة والعلاقة بين

المواطنين والدولة.. كما أن الدستور يحتوى على نصوص خطيرة مثل الدولة والمجتمع تحمى الأخلاق الحميدة، وهذا يفتح الباب أمام جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المذكر لرعاية الأخلاق الحميدة، وتوجد نصوص مأخوذة من دستور (٧١) ولا بأس بها، ولكن المادة (٢١٩) تفتح الباب أمام مشاكل لا حصر لها في الشريعة، مع أن المادة الثانية كافية ولا داعي لتكرار كلمة الشريعة بعد هذه المادة في الدستور، كما أنه مليء بالكلام الإنشائي ويهدم سيادة القانون، ويفتح الباب لأمور الله أعلم ماذا ورآءها.

**** هل ترى مواد انتقامية ضد حالات محددة في الدستور؟**

* نعم.. المحكمة الدستورية من الواضح أن النصوص الخاصة بها هي نصوص انتقامية، لأن ما يحدث للمحكمة الدستورية نزل كالصاعقة على رأس المشتغلين بالقانون من قضاة ومحامين وأساتذة قانون، لأن الدستورية العليا صانت الدستور من العبث عدة عقود حتى جاء عصر تدمير سيادة القانون وتدمير كيان الدولة، لأن قانون الدستورية العليا أحدث شرخاً عميقاً بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية، بأن جعل السلطة التشريعية تملك العدوان على قمة القضاء الدستوري، وعلى الدستور لإفراغه من مضمونه ولهذا أتساءل: ماذا يبقى للدستورية العليا بعد أن تحرم من رقابة دستورية على القوانين إذا صدرت بأغلبية معينة من سلطة التشريع؟ وماذا يتبقى لها إذا جاز إيقاف تنفيذ أحكامها؟! أو أن أحكامها يحل المجلسين (شعب وشوري) أو المجالس المحلية لا تنفذ، إلا بعد أن تنتهي المدة الطبيعية لهذه المجالس.. فما فائدة الحكم أصلاً؟!

**** وما صلاحيات الرئيس في الدستور؟**

* لو قمنا بحصر صلاحيات الرئيس محمد مرسى في الدستور الجديد، لوجدناها أكبر وأقوى من صلاحيات حسنى مبارك الديكتاتور الذي قامت ضده ثورة ٢٥ يناير، فقد أطحنا بطاغية إلا أن هذا الدستور يأتي بمثله متحصناً بالدين، وأي شعب يستطيع أن يعارض أي طاغية في العالم، ولكن الحاكم الطاغية الذي يتوشح برداء الدين ويقول الله تعالى ماذا يفعل معه؟ مع أن الله سبحانه وتعالى لم يقل لنا شيئاً منذ أكثر من ١٤٠٠ عام مع آخر الرسل سيدنا «محمد» صلى الله عليه وسلم، الذي أبلغ رسالته على أكمل وجه، وبعد ذلك يوجد اجتهادات لأن الإسلام ليس به رجل دين وإنما يوجد علماء للدين.

**** ولهذا يتخوف الأقباط من هذا الدستور؟**

* يتخوفون بالطبع.. فإن كثيراً من الأخوة الأقباط يتخوفون من أن نكون مقبلين على دولة دينية، تحل محل الدولة البوليسية التي أسقطها مجموعة من أنبل شباب مصر في ٢٥ يناير، ولكنها خطفت بعد ذلك وذهبت إلى غير ما أراد شباب الثورة.. وسبب هذا التخوف يرجع إلى تشكيل الجمعية التأسيسية واتجاهاتها، الذي كان سبباً أساسياً من أسباب هذا الاحتقان، بل إن

الإسلاميين أنفسهم من المعتدلين والسلفيين منقسمون حولها، وكثير من القوى المدنية طالبت بتجميد هذه الجمعية وبرفض الدستور.

**** ولماذا الهجوم على وسائل الإعلام؟**

* لابد أن يعرف الجميع، أن حرية الإعلام هي ركن أساسي من أركان الديمقراطية في الدول الحديثة، وأن الأنظمة الاستبدادية والشمولية تعادي وسائل الإعلام والعاملين بها، وإن أظهرت غير ما أبطنت، لأن هذه الحرية جوهرية لأي نظام ديمقراطي، والحرية لابد أن يقابلها المسئولية، ويذكر الحقائق الواضحة من لا يعترف بأن هناك حرية لوسائل الإعلام، ولكن قدراً من هذه الحرية مهدر بتدخل مجلس الشورى في اختيار المسئولين عن الصحف القومية، وهذا لابد من أن يُحل على نحو يضمن حرية الصحافة، وهذا غير ممكن طالما لا يوجد فصل كامل بين الملكية والإدارة.

**** وكيف يمكن إعداد دستور جيد بعد الثورات؟**

* الوضع الطبيعي بعد نجاح الثورات هو إسقاط الدستور الذي كان قائماً، ثم تنتخب جمعية تأسيسية لوضع مشروع الدستور، ثم يناقش هذا المشروع علانية ولمدة كافية، ثم يُطرح بعد ذلك على الاستفتاء العام، ليأخذ قوته من إرادة الشعب الذي سيحكمه ذلك الدستور، والذي يفترض أن يستمر عقوداً وليس بضع سنوات، وهذا ما بدأت به الدول في أوروبا الشرقية عقب ثوراتها وخروجها من سيطرة الاتحاد السوفيتي، ولكننا رفضنا الطريق السليم وبدأنا طريق الاستئثار والإقصاء.

**** الصراع الحالي هل هو صراع على الدستور أم على السلطة؟**

* هو صراع على السلطة من الذين جاءوا إلى الحكم، ويريدون أن يستأثروا بكل شيء ويقصوا الناس جميعاً عن كل شيء، وهذه مقدمة سيئة جداً للمستقبل على جميع من يعيش في مصر.

**** ما هي في رأيك خطورة الإعلانين الدستوريين الأول والثاني اللذين أعلنهما الرئيس؟**

* لم يحدث في تاريخ مصر أن حصن حاكم قراراته شخصياً مطلقاً كما فعل مرسي.. ولهذا الإعلان الدستوري نكسة غير مسبوقة حتى في أحلك أيام الديكتاتورية، لأنه تضمن أن تكون جميع الإعلانات الدستورية، والقوانين الصادرة على الرئيس منذ توليه السلطة وحتى نفاذ الدستور نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن عليها بأي طريقة أو أمام أي جهة، بل وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام القضاء.. وأزعم أن هذه القرارات غير مسبوقة في أي نظام ديكتاتوري، حتى في أنظمة هتلر وموسوليني لأنها تلغي دولة القانون وتضع سلطة الدولة في يد رجل واحد لإرادته ولا رقيب على قراراته.

**** وأين مبدأ القانون؟**

* مبدأ مشروعية سيادة القانون هو المبدأ الذي يوجب خضوع سلطات الدولة للقانون، واحترام حدوده في جميع أعمالها وتصرفاتها، وهذا المبدأ لا

ينتج أثره إلا بقيام الرقابة القضائية على دستورية القوانين، أو على شرعية القرارات، وكل منهما يكمل الآخر، والإخلال بمبدأ الرقابة القضائية من شأنه أن يهدر مبدأ الشرعية، لأنها تكفل تقييد السلطات العامة بقواعد القانون، وأي تضييق على الرقابة القضائية يؤدى إلى الحد من مبدأ مشروعية وسيادة القانون.

**** كيف تلقيت البيان التليفزيوني الذي ألقاه الرئيس عن الأزمة؟**

* أولاً الرئيس مرسي رجل متدين وطيب ولكن جماعته أصبحت عبئاً عليه.. وهذا ظهر في وصفه المتهمين في أحداث الاتحادية بالبلطجية حسب ما أخبرته به جماعته، فوضع النائب العام في حرج عندما قال للمحامى العام الذي أفرج عن المتهمين أنت أحرجت الرئيس (!!) مع أن النيابة سلطة تحقيق واتهام، فهي تحقق أولاً وبعد التحقيق قد تصبح سلطة اتهام بتحويل القضايا إلى المحكمة، فكيف يقال للنيابة إنها أحرجت رئيس الجمهورية؟!

**** رفض القوى المدنية للحوار مع الرئاسة.. هل تراه حلاً أم شرطاً؟**

* أولاً القوى المدنية لم ترفض الحوار مع الرئيس، بل قابلته وقالت له أفكارها وآراءها، وهو وعد بأنه سيعمل جاهداً لتحقيق هذه الأفكار والرؤى ولكنه لم يفعل!!

**** هل احتشاد القوى المدنية يستهدف في الأساس الرئيس وجماعته كما تروج له الإخوان؟**

* هذا تجمع من أجل مصر وليس تجمعاً في مواجهة أحد أو ضد أحد، بل هو تجمع طال انتظاره لأنه كان من الأفضل أن يتم منذ وقت طويل، لإحداث نهضة حقيقية لإشاعة ثقافة الاستنارة، وتحطيم القيود التي تكبل العقل المصري وتحول بينه وبين الانطلاق إلى الآفاق البعيدة، فهذا تحالف من أجل دولة المواطنة التي ينعم فيها كل المواطنين، أياً كانت انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو الاجتماعية بحقوق متساوية لا تمايز ولا تمييز فيها بين أحد وغيره، وهذا التجمع هو المعبر عن هوية مصر التي تمتد جذورها إلى آلاف السنين، وهذه الهوية بكل التراكم الحضاري هي ما تدعو إليه القوى المدنية الديمقراطية، التي طال تفرقها وتشرذمها واختلافها على أمور ثابتة يجب تجاوزها من أجل مصر ومستقبلها.

**** ولكن هذا التحالف يصفه البعض بأنه يضم «الفلول» في صفوفه؟**

* بالطبع لا.. بل المتواجدون في التحرير وحول قصر الاتحادية ثوار حقيقيون، ولا يليق أبداً أن يوصفوا بالفلول أو أنهم متضامنون مع الفلول، لأنهم قيادات وطنية تحمل مواقف واضحة وصريحة وتدافع عنها.. ولكن لو أن الرئيس «مرسي» سحب الإعلان الدستوري لكان نال الرضا الشعبي، لأنه سيجنب البلاد الويلات بعد أن قسم مصر إلى قسمين، وهى التي لم يسبق لها أن عرفت هذا الاحتقان الذي نراه اليوم.

**** ما وضع جماعة الإخوان حتى تعلن أنها ستحمى الشرعية؟**

* جماعة الإخوان المسلمين هدمت الشرعية وسيادة القانون، وأصبحت عبئاً على رئيس الجمهورية، وحصارها للدستورية العليا جزء من هدم الشرعية، والدولة المصرية وهذا جزء من العملية الانتقامية.

**** ولماذا خرج المرشد العام ونائبه الأول في مؤتمرين ليخاطبا الرأي العام المصري؟**

* من حق الدكتور محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر أن يتحدثا في الأمور العامة للسياسة، ولكن ليس من حقهما أن يتحدثا عن أمور الحكم لأن الحكم له مؤسسات وهى حكر على الرئيس ومعاونيه.

**** ما خطورة الشعارات التي تطالب بأسلمة الدولة خاصة أنك اتهمت بإهانة الذات الإلهية؟**

* الخطورة شديدة على هوية مصر الحضارية، وعن الاتهام فهذا لا يهمني في شيء لأني رجل أحفظ القرآن الكريم.. وجماعة الإخوان قبل الوصول إلى السلطة كانت تدعوني في المناسبات الدينية وكنت أجلس بجانب مهدي عاكف المرشد السابق في الإفطار الرمضاني، وحضر عزاء أم أولادي وكثير منهم تلاميذ لي حتى عصام العريان تلميذي لأنه بعد أن أنهى دراسته الأصلية درس القانون، وعلاقتي كانت جيدة معه، ولكن في الفترة الأخيرة استأثروا بالسلطة، واتهامي بإهانة الذات الإلهية اتهام ساذج والنيابة حفظت البلاغ.

**** لا يوجد دستور أو برلمان.. أين الشرعية ومع من؟**

* لا توجد شرعية.. ومصر مقبلة على أحداث خطيرة أرجو الله أن ينجيها ويحفظها لأني أتوقع دماء كثيرة ستسال(!).

**** لماذا تمسكت جماعة الإخوان بالبرلمان أولاً وكيف تم الموافقة على ذلك؟**

* عندما أُجبرت أن أكون نائب رئيس الوزراء بعد ١٠ أيام من تنحى مبارك، وحلفت اليمين أمام المشير طنطاوي طالبت بأن نبدأ بالدستور، وحصلت على قرار من الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء وذهبت أنا والدكتور أحمد جمال موسى والدكتور عمرو عزت سلامة والدكتور جودة عبد الخالق وطرحنا الفكرة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقال: «سنفكر في الأمر»، وبعد أيام قليلة اتصل بى الدكتور عصام العريان قائلاً: «لماذا التسرع على الدستور، فالبرلمان يجب أن يكون أولاً؟».

فقلت له: إن الدستور سيحدد شكل الدولة والبرلمان واختصاصاته.

فقال: «البرلمان سيختار لجنة الدستور».. وبالفعل تم ذلك.

**** هل حدثت جهود حتى يكون الدستور أولاً؟**

* نعم.. ولكن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح، لأن مجموعة التيار الإسلامي (إخواناً وسلفيين) رفضت أن تشارك في مؤتمر الوفاق الوطني، رغم دعوتهما أكثر من مرة للمشاركة ظناً منها أنها قادرة على الاستئثار

بكل شيء، وبعد أن حصلت على أغلبية برلمانية في الانتخابات، اتبعت سياسة الإقصاء والاستحواذ على كل شيء، مما أدى إلى هذا الجدل الذي يوشك أن يمزق المجتمع وقواه السياسية تمزيقاً ليس في مصلحة أحد.

**** لماذا فشلت دعوى الحوار الذي طالبت به القوات المسلحة للمصالحة الوطنية؟**

* هناك أسباب كثيرة لا أعلمها، ولكن اتصل بي في وقت مبكر حوالي الساعة ١٢ ظهراً أحد قيادات الضباط من مكتب الاتصال السياسي ودعاني.. وبعد فترة اتصل بي لواء مهم وقام بإلغاء الدعوة، ويبدو أنه كان هناك اضطراب داخلي ولا أدرى أسبابه.

**** كنت رئيساً للوزراء في الشهور الأولى من الثورة فكيف كانت علاقة جماعة الإخوان بالمجلس العسكري السابق؟**

* للأسف الشديد كنت رئيساً للوزراء وأنا في تقديري أن المجلس العسكري كان قراره حاسماً، وواضح أنه منحاز للثوار ولن يعتدي عليهم، وفى نفس الوقت المجلس كان في حاجة إلى دعم شعبي، وفى هذا التوقيت لم يكن هناك فئة منظمة غير جماعة الإخوان فلجأوا إلى بعضهما، ولهذا كانت العلاقة بين المجلس العسكري والإخوان علاقة تشبه «شهر العسل».

**** ومن الذي أنهى «شهر العسل» بينهما؟**

* أنهاه جماعة الإخوان المسلمين عندما أرادت أن تستأثر بالسلطة.

**** هل يوجد بالفعل ما يسمى بأخونة الدولة؟**

* نعم.. وهم يسعون إلى هذا من أجل منع تداول السلطة، وتداول السلطة ركن أساسي من أركان سيادة القانون، صحيح أن الانتخابات ركن أساسي لتداول السلطة، ولكن سيادة القانون تسبق كل الأركان، والقانون وتداول السلطة المنتخبة يحمى الأقلية من سطوة الأغلبية ويحمى المعارضة.

**** ماذا يحدث إذا جاءت نتيجة التصويت على الدستور بالموافقة؟**

* ستكون على غير الحقيقة وغير الواقع.

**** كيف ترى الاعتداء على مقر الوفد صحيفة وحزباً؟**

* هو اعتداء غاشم يؤكد دولة اللا قانون لأنه تم على صحف وصحفيين، ودولة القانون تحمى الحريات العامة والشخصية وحرية التعبير، لذا فهو اعتداء فاشي ديني وأخطر من الفاشية البوليسية.

**** ماذا تقول للرئيس محمد مرسى؟**

* أعرف أنه رجل متدين وطيب ويريد الإصلاح، ويفهم فى أمور الدين أكثر مني ومن الكثير غيري، ولهذا أقول له اتق الله في شعب مصر، لأنه ينتظر منك الكثير والكثير، وفيه من سيلتف حولك يساندك ويعضدك.

**** وماذا تقول للقوى المدنية؟**

* أقول لهم تجمعوا ولا تغرنكم المصالح فالخطر داهم عليكم.